جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

البيـــــان المـــالـــى

عن

مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

يقدمه

د/ محمد معيط

وزير المالية

محتويات البيان المالى
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

		رقم الصفحة
المقدمة		١
الفصل الأول	: الإطار العام لمشروع الموازنة العامة للدولة	٧
أولاً	: الأسس والأطر والأهداف الحاكمة لإعداد الموازنة	١٢
ثانياً	: آفاق الاقتصاد العالمى	١٦
ثالثاً	: آفاق الاقتصاد المحلى	٢٠
رابعاً	: السياسة المالية وأهم النتائج المحققة	٣٨
خامساً	: المستهدفات المالية	٤٥
سادساً	: تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام	٦٨
سابعاً	: المخاطر المالية	٧٥
ثامناً	: المشاركة المجتمعية والشفافية	٨٦
الفصل الثانى	: البيانات التحليلية لمشروع الموازنة العامة للدولة	٩٣
الاستخدامات		٩٥
المـــوارد		١٢٩
الفصل الثالث	: التوازنات المالية الأساسية لمشروع الموازنة	١٤٩
الفصل الرابع	: مشروع موازنة الخزانة العامة	١٥٧
الفصل الخامس	: العلاقات مع الهيئات الاقتصادية	١٦١
الفصل السادس	: موازنة الحكومة العامة	١٦٧
الخاتمة		١٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

صدق الله العظيم

السيد المستشار الجليل/ رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

فلتسمحوا لي في البداية من خلال مجلسكم الموقر نواب الشعب.. أن أتوجه بتحية إجلال وتقدير واعتزاز للشعب المصري العظيم.. الذى تحمل الصعاب.. في اصطفاف وطني متفرد حول قيادته السياسية الحكيمة.. عاقدًا العزم على استمرار البناء والتنمية بإرادة صلبة وملهمة تدفعنا جميعًا لبذل جهود مضاعفة من أجل غد أفضل.. نمضى نحوه بخطوات متسارعة فى سبيل إرساء دعائم «الجمهورية الجديدة».. مُتجاوزين الآثار القاسية لتحدياتٍ استثنائية.. يتشابك فيها ما أعقبته جائحة كورونا من آثار سلبية وموجة تضخمية قاسية.. مع تبعات التوترات الجيوسياسية الدولية والإقليمية وأهمها الحرب في أوكرانيا، وغزة.. وتداعيات أخرى لتوترات بالبحر الأحمر التي ألقت بظلال سلبية أيضًا على حركة التجارة وعبور السفن بقناة السويس.. ومع سياسات تقييدية ارتكزت على رفع أسعار الفائدة.. وأدت إلى تضاعف تكاليف التمويل والتنمية، وإلى محدودية التمويل المتاح من مختلف المصادر.. فى ظل استمرار هذه الموجة التضخمية العاتية.. التي انعكست فى ارتفاع أسعار السلع الأساسية خاصة القمح والمواد الخام والمواد البترولية بشكل غير مسبوق، إلى جانب ارتفاع تكاليف النقل والشحن.

كل ذلك؛ جعلنا أمام مشهد أكثر اضطرابًا للاقتصاد العالمي.. يتباطأ نشاطه ومعدل نموه.. بين كل صدمة وأخرى.. وفى المقابل تتزايد حالة عدم التيقن بين المستثمرين حول العالم بصفة عامة وفى منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة.

الحضور الكريم،

وبتحية مماثلة.. يتواتر تقديري لدوركم المشـــهود - أعضـــاء مجلس النواب الموقر- فى هذا المسار الوطني.. الذى تجسد فى تحديث للبنية التشريعية والرقابية، يتكامل مع برامج الحكومة؛ استهدافًا لإطلاق طاقات البناء فى شتى ميادين العمل والإنتاج.. أملاً في الوصول لحياة كريمة.. يحصل فيها كل المواطنين على ثمار التنمية المستدامة، بتعدد روافدها..

إننا نلتقي اليوم؛ لأداء الالتزام الدستوري بعرض مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، على مجلسكم الموقر.. متطلعًا لنقاشاتكم الثرية.. فى لجانكم المختصة.. كى نتبادل الرؤى.. ونتشارك القرار من واقع المسئولية الوطنية..

السيدات والسادة،

يأتى مشروع الموازنة الجديدة أكثر إدراكًا واستجابة للصدمات المتتالية التي نشاهد آثارها على مدار أكثر من أربع ســـنوات منذ انتشـــار وباء كورونا.. على نحو يتجلى فى إعادة ترتيب الأولويات ورفع كفاءة الإنفاق العام.. اتساقًا مع إجراءات إصلاح وتطوير المسار الاقتصادي لمصر.. بحيث تعكس الأرقام الموازنية سياسات وأهداف اقتصادية وتنموية متوازنة ومتكاملة.. تتعامل مع التحديات التي نواجهها برؤية توافقية عميقة.. وتُترجم أولويات العمل الوطني خلال المرحلة المقبلة التى أعلنها فخامة السيد/ رئيس الجمهورية فى مستهل فترة رئاسية جديدة..

وعلى هذا النحو، يُراعي مشـــروع الموازنة الجديدة.. التوازن المطلوب بين تخفيف الآثار التضخمية التي عانى منها المواطن المصرى على مدار العامين الماضيين والعمل على تحسين مســـتوى المعيشـــة وتلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين وتخفيف الأعباء عن كاهلهم، وذلك بزيادة مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية، وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، وأيضًا خلق فرص العمل.. وبين الحفاظ على الانضـباط المالى من خلال ترشـيد الإنفاق العام وتحقيق أكبر فائض أولى فى تاريخ مصر بنسبة ٣,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي، واستهداف معدلات أكثر اســـتدامة فى المدى المتوســـط لخفض عجز الموازنة إلى أقل من ٦٪ والدين إلى أقل من ٨٠٪ فى يونيه ٢٠٢٧، وتعزيز الإيرادات العامة، بالعمل على دفع جهود تحفيز الاســـتثمارات المحلية والأجنبية المباشـرة من أجل توطين الصـناعة وتعميق الإنتاج المحلي والتصـدير؛ بما يؤدى إلى تحســـين هيكل النمو الاقتصـــادي.. على أن يقوده القطاع الخاص؛ تعزيزًا لقدرات وإمكانيات الاقتصاد القومى وخلق مليون فرصة عمل للشباب سنويًا.

وإضافة لما سبق من أعباء وفى سبيل دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة.. والخدمية كالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة.. تتشارك الخزانة العامة للدولة مع المستثمرين أعباء التمويل أيضًا لخفض تكاليف الإنتاج واستدامة النمو الاقتصادي.. باستمرار مبادرة دعم فائدة التسهيلات التمويلية بمبلغ ١٢٠ مليار جنيه.. مع الالتزام الكامل بالحفاظ على استقرار السياسات الضريبية حيث لن يشهد العام المالي الجديد فرض أو زيادة فى الضرائب أو التعريفة الجمركية على المستثمرين والأنشطة الاقتصادية.. بل سنركز على توسيع القاعدة الضريبية والاستغلال الأمثل للأنظمة الإلكترونية فى رفع كفاءة الإدارة الضريبية، ودمج الاقتصاد غير الرسمي وتحصيل حق الدولة.

وتشير مؤشرات الموازنة العامة للدولة إلى أن إجمالى الإيرادات سوف يبلغ نحو ٢،٦٢٥،١٦٨ مليون جنيه، وإجمالي المصروفات نحو ٣،٨٧٠،١٦٨ مليون جنيه والفائض الأولى نحو ٥٩١،٤٤٥ مليون جنيه بنسبة ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلى والعجز الكلى نحو ١،٢٤٣،٠٢٢ مليون جنيه بنسبة ٧,٣٪ من إجمالى الناتج المحلى وتبلغ نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة للناتج المحلى نحو ٨٨,٢٪

وتعمل وزارة المالية على تنفيذ استراتيجية محددة.. أكثر استهدافًا لسرعة بدء خفض معدل الدين للناتج المحلى لأقل من ٨٠٪ بحلول يونيه ٢٠٢٧، وسيتم لأول مرة فى تاريخ مصر، وفقًا للتعديلات الأخيرة لقانون المالية العامة الموحد، وضع حد أقصى لسقف دين الحكومة العامة بكل مكوناتها: «أجهزة الموازنة والهيئات الاقتصادية»، يتراجع سنويًا، ولايمكن تجاوز هذا «السقف» إلا فى الحتميات القومية وحالات الضرورة بموافقة السيد رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، ومجلس النواب، إضافة إلى وضع «سقف» أيضًا للضمانات التي تصدرها وزارة المالية، مع توجيه الفائض الأولى ونصف إيرادات برنامج «الطروحات» لبدء خفض مديونية الحكومة وأعباء خدمتها، بشكل مباشر، جنبًا إلى جنب مع إطالة عمر الدين.

وفى هذا السياق، نود الإشارة إلى أننا اتخذنا معًا خطوة حاسمة على طريق إعادة هيكلة المالية العامة للدولة، وبيان القدرات الحقيقية للاقتصاد المصري، وفقًا للمعايير العالمية.. من خلال إدخال مفهوم «موازنة الحكومة العامة»؛ باعتباره الأكثر وحدة ودقة وشمولاً لموازنات كل الهيئات العامة الاقتصادية والخدمية والجهات الإدارية للدولة والمحليات.

ويبلغ إجمالي مصروفات «الحكومة العامة» نحو ٦,٦ تريليون جنيه، وإيراداتها نحو ٥,٣ تريليون جنيه للعام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ (بدون العلاقة الموازنية المتبادلة بين الموازنة العامة للدولة، وموازنات الـ ٥٩ هيئة عامة اقتصادية) وتبلغ نسبة الإيرادات الضريبية ٣٨,٢٪ من إجمالي إيرادات الحكومة العامة و١١,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وتبلغ نسبة الإيرادات غير الضريبية ٦١,٨٪ من إجمالي إيرادات الحكومة العامة و١٩,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى، كما يبلغ الفائض الأولى للموازنة العامة للدولة ٣,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، والفائض الأولى لموازنة الحكومة العامة ٣,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى، والعجز الكلى للموازنة العامة للدولة ٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى، والعجز الكلى لموازنة الحكومة العامة ٧,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى على نحو يعكس جهود الدولة في ترسيخ مبدأ «شمولية الموازنة» الذى يساعدنا فى امتلاك القدرة بشكل أكبر على التعامل الأكثر تحوطًا في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وعلى ضوء ذلك، واعتبارًا من موازنة العام المالى ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، يتم حساب المؤشرات الرسمية للمالية العامة للدولة على أساس إيرادات ومصروفات موازنة «الحكومة العامة» فى قراءة كاشفة للقدرات الحقيقية للاقتصاد المصرى.

ويتكامل مع هذه الإجراءات الإصلاحية مبادرات أخرى أكثر دعمًا وتحفيزًا للقطاع الخاص بما فى ذلك القرار الذى اتخذته الحكومة بتبنى إطار أقل وتيرة في تنفيذ المشروعات الاستثمارية العامة، ووضع سقف لإجمالي الاستثمارات العامة للدولة لا يتجاوز تريليون جنيه، فى العام المالى ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، وتتولى لجنة برئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة ومراقبة تنفيذ ذلك، على نحو يفسح مجالًا أكبر لضخ المزيد من الاستثمارات الخاصة فى شرايين الاقتصاد المصرى؛ من أجل تحقيق التنمية وتوفير مليون فرصة عمل سنويًا - كما ذكرت - في الاقتصاد القومى.

الحضور الكرام،

إن الدولة تتحرك في مسارات متكاملة لضمان استقرار وتحسين وتقوية الوضع الاقتصادي لمصر، بما فى ذلك جهود تعزيز حوكمة المنظومة المالية للدولة، والاستغلال الأمثل للموارد العامة من خلال تطوير الهياكل الوظيفية والإدارية والرقابية بالجهات الإدارية والمستقلة؛ على نحو يُساعدنا في تحقيق الانضباط المالي، وخلق وفورات مالية تُمكننا من دعم توجهات الدولة ذات الأولوية بالتوسع في الإنفاق الاجتماعي الذى يشمل قطاعات التنمية البشرية كالصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية.

إن قطاعات التنمية البشرية بمحوريها: الصحة والتعليم ستشهد زيادة مخططة فى مخصصاتها اعتبارًا من العام المالى ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، لاستكمال مسيرة بناء الإنسان المصرى، حيث تلتزم الحكومة بمواصلة جهود إرساء منظومة تعليمية متميزة.. تُنمى ملكات الإبداع والابتكار، مع تسريع وتيرة تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل فى باقي المحافظات؛ باعتباره أداة رئيسية لإصلاح القطاع الصحى، والحماية الاجتماعية، وتخفيض معدلات الفقر، وتحقيق حلم كل المصريين فى الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة لكل أفراد الأسرة المصرية، جنبًا إلى جنب مع دفع مسيرة المبادرات الرئاسية للصحة العامة.

وفى هذا البيان المالى، للسنة المالية ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، تُشير الافتراضات والمستهدفات إلى أهم ملامح السياسات المالية والاقتصادية لمصر، التي تُؤسس لمناخ محفز للنمو والتنمية والإنتاج، وتُعزز تنافسية الاقتصاد المصري، وتُبرز إمكانياته، على نحو تمتد آفاقه بشكل أكثر إيجابية واستقرارًا؛ بما يحظى بثقة مستدامة لدى المؤسسات الدولية خاصة مع التزام الحكومة بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي مدعومًا من كل كيانات ومؤسسات الدولة ومختلف المؤسسات المالية العالمية، أخذًا فى الاعتبار التدفقات الاستثمارية الأخيرة والمتوقعة خلال الفترة المقبلة، التي سوف تسهم فى تخفيف الضغوط التمويلية.. ويؤكد مشروع «تطوير مدينة رأس الحكمة» قدرة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما بذلته من جهود ملموسة فى تهيئة بيئة مواتية للأعمال وتقديم مزايا تفضيلية للفرص الاستثمارية وتوفير بنية تحتية متطورة وقادرة على استيعاب الأنشطة الاقتصادية.

ونستهدف أن تُمهِّد موازنة العام المالى ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، لانطلاقة قوية للاقتصاد المصري، خلال المرحلة المقبلة.. بحيث يعتمد بشكل أكبر على الإنتاج الزراعي والصناعي والتكنولوجيا المتقدمة، ويمتد لبقية القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى؛ استهدافًا لتلبية العديد من الاحتياجات الأساسية بالاكتفاء الذاتي، وتعزيز المكون المحلى فى الصناعة، ومن ثم تقليل الفاتورة الاستيرادية.. وتوسيع القاعدة التصديرية والنفاذ لأسواق أكثر تنافسية مثل قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.. على نحو ينعكس فى تحويل مصر لمركز إقليمي وعالمي للإنتاج والتصدير.

تحيا مصر شامخة.. بشعبها الأبي.. وقيادتها الحكيمة.. ومؤسساتها الوطنية.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير للبلاد.

وزير المالية

د/ محمد معيط

الفصل الأول
الإطار العام
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

يتزامن إعداد مشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، مع ظروف اسـتثنائية حادة ممتدة لأكثر من أربع سـنوات.. أنهكت بقسـوة بِنية الاقتصـاد العالمي بمختلف مكوناته، بصـفة عامة، والاقتصـادات الناشـئة بصـفة خاصـة، فى أعقاب جائحة كورونا.. ومع اندلاع الحرب بأوروبا وتصـاعد وتيرتها؛ لتتباطأ حركة النشـاط الاقتصـادي.. وتتراجع معدلات الاسـتثمار والتنمية والنمو الحقيقي.. وتقفز تكاليف المعيشـة وتوفير الاحتياجات الأسـاسـية الضرورية للمواطنين لمستويات غير مسبوقة؛ نتيجة لاختلال ميزان العرض والطلب فى سلاسل الإمداد والتموين.. وتزايد حالة عدم التيقن بين المسـتثمرين.. وتهرع الدول لاحتواء التضـخم بسياسات تقييدية.. تجلت فى ارتفاع أسعار الفائدة وما نتج عنه من هجرة الأموال من الأسواق الناشئة وارتفاع تكلفة التمويل وضعف القدرة للوصول للأسواق المالية وتأثر عملات تلك الدول بشدة وهو ما ترك آثاره السلبية على مستوى معيشة المواطنين.

وفى قلب التحديات.. تتلاطم أمواج هذه العواصـف العاتية بصـور شـتى.. تتباين أبعادها على الاقتصـادات الناشـئة بما فيها مصـر.. لتصـبح أمام معادلة غاية فى الصـعوبة: العمل على امتصـاص هذه الصـدمات العالمية والإقليمية بأكبر قدر من المرونة.. وتقليل آثارها على المواطنين والقطاعات الأكثر تضـررًا بما يُضـيفه ذلك من أعباءٍ ضـخمة على المواطن والموازنات.. فى ظل محدودية الموارد وانحسـارها؛ اتصـالًا بتباطؤ الاقتصـاد العالمي والمحلى أيضًا.. وارتفاع تكاليف التمويل.

وما إن بدأ الاقتصـاد المصـرى يتحرك خطوات فى مسـار التعافي لتحقيق الاسـتقرار في مؤشـرات الاقتصـاد الكلى.. إلا وداهمته صـدمةً جديدةً باندلاع الحرب فى غزة.. ثم توترات بمنطقة البحر الأحمر، والسـودان وغيرها من مظاهر عدم الاسـتقرار بمنطقة الشـرق الأوسـط.. والمحصلة فى النهاية يُمكن تلخيصها بشكل مبسط فى أمرين:

أولًا: تأثر الإيرادات العامة؛ نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي والنزاعات الإقليمية والدولية التى أضرت بمعدلات نمو السياحة والإنتاج والتصدير وعوائد قناة السويس.

ثانيًا: زيادة المصروفات بشكل غير مسبوق للتعامل مع الآثار السلبية للهزات الاقتصادية العنيفة وتخفيف توابعها التضخمية.. بالتدخل السريع بحزم استثنائية للحماية الاجتماعية الأكثر استهدافًا لمساندة الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.. ودعم القطاعات الإنتاجية والتصديرية الأشد تضررًا.

وعلى ضوء الفهم العميق لطبيعة هذه المرحلة المضطربة: اقتصاديًا واجتماعيًا.. واضطلاعًا بالمسئولية التنفيذية.. وبتوجيهات رئاسية واضحة وحاسمة.. مدعومةً من مجلس النواب الموقر.. بادرت الحكومة باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات التحفيزية والإصلاحات الهيكلية؛ وصولاً إلى استعادة المسار الاقتصادي للطريق السليم مرة أخرى؛ ليصبح أكثر قدرة على التماسك والصمود بأقل الخسائر الممكنة فى مواجهة هذه التداعيات السلبية الصعبة.. وأيضًا أكثر تحوطًا من المخاطر المحتملة.. وينطلق مرة أخرى باتجاه التعافي؛ استهدافًا للنمو الاقتصادي المستدام.

وفى هذا المشهد الضبابي، للاقتصاد العالمي، الذى يلقى بظلاله على الاقتصاد المصرى.. تتبنى الحكومة وثيقة تتضمن أهم ملامح برنامج عملها فى إطار التوجهات الاستراتيجية الاقتصادية «٢٠٢٤ - ٢٠٣٠» سواءً السياسات الاقتصادية الكلية أو القطاعية التى تركز على التحول الاقتصادي للدولة المصرية خاصة ما يتعلق بالتحول الرقمى، والتحول الأخضر..

وتتمثل هذه التوجهات الاستراتيجية الاقتصادية فيما يلى:

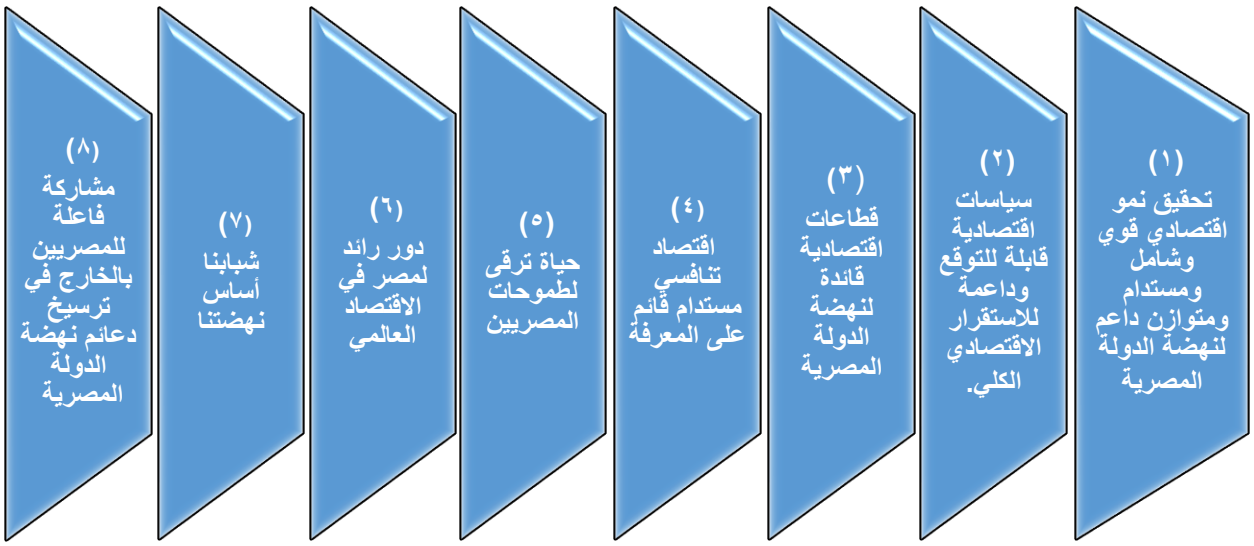

وقد تم وضـــع تقديرات الموازنـة العامـة للعام المـالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بعد التفـاوض والتشاور مع نحو ٦٦٩ جهة موازنية و٥٩ هيئة عامة اقتصادية وكذلك كافة المصالح الإيرادية وغير الإيرادية التابعة لوزارة المالية. وفى ضـوء تقديرات الاقتصـاد العالمى السـائدة من قبل المؤسـسـات الدولية حتى نهاية فبراير ٢٠٢٤ وايضـا تقديرات وافتراضـات الاقتصـاد المحلى المعدة من كافة الجهات والوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية.

ومن أهم ملامح السـياسـة المالية والاقتصـادية للبلاد في هذه المرحلة الهامة هو اسـتمرار استهداف خلق مناخ محفز للنمو والتنمية وزيادة الإنتاج، وتحفيز النشاط الاقتصادي. كما تستهدف التركيز علي زيادة الاعتمادات المخصـصـة للإنفاق على التنمية البشـرية خاصـة الصـحة والتعليم وعلى برامج الحماية الاجتماعية الفعالة وتوسـيع شـبكة الحماية الاجتماعية واسـتهداف الفئات الاولي بالرعاية والطبقة المتوسطة للتخفيف من وطأة أزمة ارتفاع تكلفة المعيشة على تلك الفئات، بالإضافة إلى استمرار جهود التطوير الشامل للخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي لتحقيق حياه كريمة للمواطنين والاستفادة من ثمار النمو الاقتصـــادي لكل الفئات ولكل المناطق بالدولة. أخذاً في الاعتبار الأولويات الواردة في برنامج الحكومة فإن الركائز الاساسية للموازنة الجديدة وهي أربع ركائز كما يلى:

- الحفاظ على استمرار استدامة الانضباط المالي وخفض المديونية الحكومية واطالة عمر الدين وخاصة مع بدء التعافي من آثار الأوضاع الاقتصادية الحالية.
- دفع جهود الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن للتعامل مع الآثار السلبية للموجة التضخمية.
- التركيز على استمرار دفع جهود التنمية البشرية (الصحة والتعليم).
- مسـاندة ودعم النشـاط الاقتصـادي خاصـة القطاعات الإنتاجية (الصـناعة والزراعة والتصدير).

وفي إطار موازنة العام المالي الجديد، تستهدف الحكومة العمل على تطبيق سياسات من شأنها استعادة استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تحفيز الأنشطة الاقتصادية والانتاجية الداعمة للنمو وخاصـة فى قطاعات الصـناعة والزراعة والتصـدير، بالإضـافة إلى دعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص وتوسـيع القاعدة الضـريبية من خلال ضـم الاقتصـاد الغير رسـمي والحد من اجراءات التهرب والتجنب الضـريبى والتوسـع فى مجالات وانشـطة الميكنة وترشـيد الاعفاءات والمزايا الضـــريبية بما فيها تلك المقدمة للشـــركات المملوكة للدولة لتحســين التنافســية بين

القطاعين الخاص والعام. كما تستهدف وزارة المالية تنفيذ خطة إصلاح هيكلية شاملة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وضبط المالية العامة وتعزيز تحقيق مسار نمو اقتصادى قوي وشامل يقوده القطاع الخاص. كما تستهدف الموازنة ومخصصاتها تحقيق استدامة الانضباط المالي ورجوع مسار الدين الى مستويات مستدامة من خلال العمل على تعبئة وزيادة حجم الايرادات وخاصة الغير ضريبية سواء الفوائض والارباح المحولة للخزانة العامة من قبل كافة الهيئات والشركات المملوكة للدولة أو من خلال استمرار وتيرة برنامج الطروحات والتخارج من بعض الانشطة والاصول واستخدام ما لا يقل عن ٥٠٪ من حصيلة التخارج وبرنامج الطروحات الحكومية لزيادة ايرادات الموازنة لخفض حجم الاقتراض الحكومى وخفض حجم المديونية الحكومية، وبالتوازى مع ذلك سنعمل على تحقيق معدلات نمو شاملة وقوية من خلال استهداف الآتى:

١. تحقيق نمو اقتصادي مرتفع واحتوائي ومستدام يقوده القطاع الخاص بما يساهم في تحقيق التمكين الاقتصادي وخفض معدلات الفقر وتحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين وتحسين مستوى المعيشة.
٢. تسريع جهود زيادة تنافسية الاقتصاد المصري من خلال تبنى حزمة متكاملة ومتسقة من السياسات والتدابير والإصلاحات الهيكلية التي من شانها تحقيق مسار للنمو المرتفع والمستدام المدفوع بدور ومساهمة أكبر من قبل القطاع الخاص وبما يضمن خلق فرص عمل منتجة وكافية تساهم في خفض معدلات البطالة وتوفير ما يقرب من مليون فرصة عمل سنوياً في مختلف القطاعات الاقتصادية.
٣. العمل على إتاحة ورفع كفاءة الخدمات الأساسية لتمكين المواطن من الاستفادة من ثمار النمو.
٤. تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول الى الأنشطة الإنتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية لزيادة حجم الإنتاج المحلى والتصدير.
٥. الاستمرار في مساندة ودعم القطاعات الاقتصادية والإنتاجية وتوفير الاحتياجات التمويلية لكافة أجهزة الدولة، وزيادة الاستثمار في التعدين والتنقيب وإعادة تدوير الموارد المعدنية.
٦. الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات والتأهب للاضطرابات المفاجئة في إمدادات السلع الأولية.

٧. تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي بشكل يضمن الفاعلية والاستهداف وبما يحقق أكبر قدر من الحماية للطبقات الأولى بالرعاية.

٨. تحقيق الاستقرار المالي والنقدي بما يضمن الاستقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات للمواطنين وتكلفة التمويل للإنتاج الصناعى والزراعى والخدمى.

٩. زيادة تنافسية وتنوع الاقتصاد المصري والعمل على زيادة الإنتاجية وتعميق المكون المحلى وزيادة درجة اندماج الاقتصاد المصري.

١٠. رفع كفاءة واعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح التنمية البشرية والفئات المهمشة والأقل دخلاً والطبقة المتوسطة والقطاعات الانتاجية والتصدير.

١١. التوسع فى اعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء.

١٢. استمرار تعظيم العائد من أصول الدولة والتقدم في برامج اعادة هيكلة الأصول المالية للدولة والاستمرار في تحسين هيكل الدين من خلال تنفيذ برنامج الطروحات وتشجيع القطاع الخاص وخفض عجز الموازنة والإستمرار في تحقيق فوائض أولية كبيرة.

١٣. زيادة معدلات نمو إيرادات الدولة من خلال زيادة معدلات نمو الإيرادات الغير ضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة معدلات ميكنة المنظومة الضريبية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية وزيادة معدلات دمج الاقتصاد الغير رسمي.

١٤. التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام.

١٥. الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وقدرته على التحليل المفصل للعلاقات المعقدة بين المؤشرات الاقتصادية أو المتغيرات المالية، وتحسين التنبؤات الاقتصادية ورصد المخاطر وإعداد سيناريوهات بديلة.

أولاً:- الأسس والأطر والأهداف الحاكمة لإعداد الموازنة

التزاماً بأحكام قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ والمعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤ فقد تم اعداد مشروع موازنة العام المالي الجديد ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بشكل تفصيلي يستهدف العمل على تحقيق الآتي:

١) الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات الأزمة الراهنة وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الاخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين حيث تستهدف الموازنة تحقيق فائض اولى قدره ٣,٥٪ من الناتج المحلى لضمان استمرار الاتجاه النزولى لمسار دين اجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى مع نهاية العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلا أنه فى ظل مستويات التضخم وأسعار الفائدة المتوقعة فإنه يتوقع تحقيق عجز كلى للموازنة العامة قدره ٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

٢) الاستمرار في دعم ومساندة القطاعات الانتاجية والفئات الأكثر تأثراً بالأزمات الاقتصادية بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق، نستهدف دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل رفع كفاءة وتحسين جميع الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية من خلال مبادرة "حياة كريمة" والتى تعتبر واحدة من اهم المشروعات التنموية والطموحة على مستوى العالم والتي تقوم بها الحكومة المصرية والتي توليها القيادة السياسية ممثلة في فخامة السيد/ رئيس الجمهورية أهمية وأولوية قصوى لسرعة إنجازها في اقل وقت وبشكل يضمن إيجاد نقلة حقيقة ملموسة في مستوى المعيشة وجودة الخدمات لنحو ٥٠٪ من سكان جمهورية مصر العربية.

٣) الاستمرار فى سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة والضغوطات التضخمية على أسعار السلع الأساسية والغذائية.

٤) العمل على توسيع القاعدة الضريبية (زيادة نسبة الايرادات الضريبية بـــ ٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي سنوياً) من خلال الاستناد إلى استراتيجية الايرادات على المدى المتوسط والتي تعتمد على تنمية الإيرادات والإسراع في إجراءات الميكنة الشاملة وتشجيع الاقتصاد غير الرسمي على الانضمام للمنظومة الرسمية للدولة بالإضافة إلى ترشيد الاعفاءات والمزايا الضريبية وتحسين مناخ التنافسية بين القطاعين العام والخاص، وكذلك استهداف اجراءات للحد من التهرب والتجنب الضريبى.

٥) العمل على تعظيم العائد من أصـــول الدولة من خلال زيادة الفوائض المحولة إلي الخزانة العامة والعمل على سياسة تحويل فوائض جديدة تضمن للخزانة الحصول على مقابل حجم المساندة المقدم من جانبها لكافة جهات الدولة خلال السنوات الماضية.

٦) العمل على تكوين احتياطيات وقائية على مستوى المالية العامة والقطاع المالي لمواجهة الكوارث الطبيعية الناتجة عن تغيرات المناخ استعدادا لمواجهة أية صدمات مستقبلية محتملة.

٧) وتســـتهدف وزارة المالية حزمة متكاملة من الاجراءات لدفع جهود التحول الى الاقتصـــاد الأخضر وخفض الانبعاثات ومنها:

أ. تطوير منظومة الإيرادات والضـرائب لتشـجيع التحول للأنشـطة الخضـراء والحد من الانبعاثات.

ب. اقتراح منظومة من الحوافز والمبادرات لمسـاندة التحول الى الاقتصـاد الأخضـر وخفض الانبعاثات.

ج. **التوسـع في اسـتخدام التكنولوجيا النظيفة، وخاصـة مشـروعات إعادة تدوير المخلفات وذلك في إطار مفهوم التوجه نحو الاقتصـاد الأخضـر واسـتخدام مصـادر الطاقة النظيفة المستدامة والمشروعات صديقة البيئة.**

د. التوسع في استخدام وسائل التمويل الخضراء.

٨) اسـتمرار جهود التوسـع فى منظومة إعداد ومتابعة الموازنة على أسـاس موازنة البرامج والأداء لضـمان متابعة مبادرات محددة وبأهداف واضـحة يمكن قياسـها لضـمان رفع كفاءة وجودة الانفاق العام وكذلك موازنة تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

٩) العمل على تحسين مؤشرات المالية العامة للدولة من خلال استخدام موازنة الحكومة العامة بشمول قيم موارد وإستخدامات الموازنة العامة للدولة وموارد وإستخدامات الهيئات العامة الاقتصادية بالكامل (عدد ٥٩ هيئة إقتصادية) بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

أ - **الإجراءات المتخذه بشأن عرض موازنة الحكومة العامة**

- تشمل الموازنة العامة للدولة المخصصات المالية للبرامج التي يقوم بها كل من الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية، وما يتبعها من وحدات ذات طابع خاص والصناديق والحسابات الخاصة، والمشروعات الممولة من الحسابات الخاصة.
- وفي إطار تحرك وزارة المالية نحو ترسيخ مبدأ شمولية وشفافية الموازنة العامة لكافة أجهزة الدولة وعرض بيانات المالية العامة للدولة بشكل أكثر دقة وشمولاً يتسق مع القواعد والأسس الإحصائية المتعارف عليها دولياً لنشر البيانات والمؤشرات المالية للدول المختلفة، وافق مجلس النواب على القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٤ متضمناً التعديلات اللازمة على قانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، وقد تضمنت تلك التعديلات ما يلي:

١. احتساب مؤشرات المالية العامة للدولة على أساس موازنة الحكومة العامة والتي تشمل اجمالي موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة وجميع الهيئات العامة الاقتصادية (عدد ٥٩ هيئة) بعد استبعاد العلاقة الموازنية المتبادلة وفقاً لقانون ربط الموازنة العامة للدولة، بدءً من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
٢. أن يضع مجلس الوزراء حد أقصى سنوي لسقف دين الحكومة العامة ونسبته للناتج المحلى وقد وافق مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٧ على ان يكون سقف الدين بنحو ١٦ تريليون جنيه وهو ما يمثل ٩٦,٤٪ من الناتج المحلي للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مما يساعد على خفض الدين وأعبائه بصفة تدريجية لكل كيانات الحكومة العامة متضمنة الهيئات الاقتصادية مما يضمن تحقيق الاستدامة المالية لدين الحكومة العامة.
٣. يُرفَق بمشروع الموازنة العامة للدولة موازنة الحكومة العامة عند تقديم الموازنة لمجلس النواب.

ب - **نتائج ومؤشرات موازنة الحكومة العامة**

عكفت وزارة المالية على دراسة عرض المؤشرات المالية العامة للدولة المصرية بكافة أجهزتها بعد استحداث مفهوم موازنة الحكومة العامة وذلك بتضمين إيرادات ومصروفات الهيئات العامة الاقتصادية إلى موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة من جهاز إداري وإدارة محلية وهيئات عامة خدمية لتحسين تلك المؤشرات ليتسق مع الواقع الفعلي للنشاط الاقتصادي وقوته في مصر مع إيجاد الآليات التنظيمية والتشريعية اللازمة، وسيؤدي تنفيذ هذا الإصلاح إلى تحسين الشفافية بشأن أنشطة الهيئات الاقتصادية وستكون خطوة ذات قيمة في تعزيز قدرتنا على مراقبة أدائها المالي وكذلك حجم الاستثمار العام وحجم مديونية كافة أجهزة الدولة وأعباء خدمة تلك المديونية.

(بالمليون جنيه)

البيان	موازنة الحكومة العامة المجمعة (موازنة عامة + هيئات عامة إقتصادية)			موازنة الحكومة العامة بدون العلاقة مع الهيئات العامة الإقتصادية		
	الموازنة العامة	الهيئات العامة الإقتصادية	الاجمالى	الموازنة العامة	الهيئات العامة الإقتصادية	الاجمالى
# الايرادات	٢،٦٢٥،١٦٨	٣،٢٣٤،٣٩٥	٥،٨٥٩،٥٦٣	٢،٥٣٣،١٤٢	٢،٧٦٦،٢٨٢	٥،٢٩٩،٤٢٣
١ ـ الضـــرائب	٢،٠٢١،٩٩١	٠	٢،٠٢١،٩٩١	٢،٠٢١،٩٩١	٠	٢،٠٢١،٩٩١
% نسبة الى جملة الإيرادات	٧٧,٠٪	٠,٠٪	٣٤,٥٪	٧٩,٨٪	٠,٠٪	٣٨,٢٪
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	١١,٨٪	٠,٠٪	١١,٨٪	١١,٨٪	٠,٠٪	١١,٨٪
٣ ـ الايرادات الاخرى	٥٩٩،٥٩٣	٣،٢٣٣،٨٢٣	٣،٨٣٣،٤١٦	٥٠٧،٥٦٦	٢،٧٦٥،٧١٠	٣،٢٧٣،٢٧٧
% نسبة الى جملة الإيرادات	٢٢,٨٪	١٠٠,٠٪	٦٥,٤٪	٢٠,٠٪	١٠٠,٠٪	٦١,٨٪
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٣,٥٪	١٨,٩٪	٢٢,٤٪	٣,٠٪	١٦,٢٪	١٩,١٪
# المصروفات	٣،٨٧٠،١٦٨	٣،٢١١،٥٣٨	٧،٠٨١،٧٠٦	٣،٤٢٢،٣٨٠	٣،٢٠٦،١٦٧	٦،٦٢٨،٥٤٧
٣ ـ الفوائد	١،٨٣٤،٤٦٨	١٢٢،٨٦٣	١،٩٥٧،٣٣١	١،٨٢٩،٠٩٧	١١٧،٤٩٢،٧	١،٩٤٦،٥٩٠
% نسبة الى جملة المصروفات	٤٧,٤٪	٣,٨٪	٢٧,٦٪	٥٣,٤٪	٣,٧٪	٢٩,٤٪
% نسبة الى جملة الايرادات	٦٩,٩٪	٣,٨٪	٣٣,٤٪	٧٢,٢٪	٤,٢٪	٣٦,٧٪
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	١٠,٧٪	٠,٧٪	١١,٤٪	١٠,٧٪	٠,٧٪	١١,٤٪
العجز / (الفائض) النقدى	١،٢٤٥،٠٠٠	(٢٢،٨٥٧)	١،٢٢٢،١٤٣	٨٨٩،٢٣٨	٤٣٩،٨٨٦	١،٣٢٩،١٢٤
العجز / (الفائض) الكلى	١،٢٤٣،٠٢٢	(٢٢،٨٥٧)	١،٢٢٠،١٦٦	٨٦٩،٨٢٦	٤٣٩،٨٨٦	١،٣٠٩،٧١٢
قيمة العجز (الفائض) الأولى	(٥٩١،٤٤٥)	(١٤٥،٧٢٠)	(٧٣٧،١٦٥)	(٩٥٩،٢٧١)	٣٢٢،٣٩٣	(٦٣٦،٨٧٨)
نسبة الإيرادات الى الناتج المحلى الإجمالى	١٥,٤٪	١٨,٩٪	٣٤,٣٪	١٤,٨٪	١٦,٢٪	٣١,٠٪
نسبة المصروفات الى الناتج المحلى الإجمالى	٢٢,٦٪	١٨,٨٪	٤١,٤٪	٢٠,٠٪	١٨,٧٪	٣٨,٨٪
نسبة العجز (فائض) النقدى الى الناتج المحلى الإجمالى	٧,٣٪	(٠,١٪)	٧,١٪	٥,٢٪	٢,٦٪	٧,٨٪
نسبة العجز الكلى الى الناتج المحلى الإجمالى	٧,٣٪	-٠,١٪	٧,١٪	٥,١٪	٢,٦٪	٧,٧٪
نسبة العجزالأولى (الفائض) الى الناتج المحلى الإجمالى	(٣,٥٪)	(٠,٩٪)	(٤,٣٪)	(٥,٦٪)	١,٩٪	(٣,٧٪)
نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالى	٨٨,٢٪	١٣,٧٪	١٠١,٩٪	٨٤,١٪	١٢,٣٪	٩٦,٤٪

المؤشر	وفقاً لمفهوم الموازنة العامة للدولة فقط	وفقاً لمفهوم الحكومة العامة
نسبة الضرائب الى جملة الإيرادات	%٧٧,٠	%٣٨,٢
نسبة الايرادات الأخرى الى جملة الإيرادات	%٢٢,٨	%٦١,٨
نسبة الفوائد الى جملة الايرادات	%٦٩,٩	%٣٦,٧
قيمة العجز / (الفائض) الأولى بالمليون جنيه	(٥٩١،٤٤٥)	(٦٣٦،٨٧٨)
نسبة الإيرادات الى الناتج المحلى الإجمالى	%١٥,٤	%٣١,٠
نسبة العجز الكلى الى الناتج المحلى الإجمالى	%٧,٣	%٧,٧
نسبة العجزالأولى (الفائض) الى الناتج المحلى الإجمالى	(%٣,٥)	(%٣,٧)
نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالى	%٨٨,٢	%٩٦,٤

بدراســة ما ورد بالجدول الســابق يتبين تحســن أغلب موشــرات المالية العامة وفقاً لمفهوم الحكومة العامة أهمها نسب الفوائد والضرائب والايرادات الأخري لاجمالي الايرادات ونسبة الفائض الأولي للناتج المحلي الإجمالي ما عدا نســبة العجز الكلي ونســبة الدين إلي الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لإضافة عجز ودين الهيئات العامة الاقتصادية.

ثانياً: آفاق الاقتصاد العالمي

١. أداء الاقتصاد العالمي:

تشير التنبؤات في أخر تقرير لصندوق النقد الدولي والصادر في ابريل ٢٠٢٤ إلى نمو النشاط الاقتصادي العالمي بنحو ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٣ ويستمر بالوتيرة نفسها في عامي ٢٠٢٤، ٢٠٢٥ في ظل تباطؤ معدل التضخم العالمي وارتفاع أسعار الفائدة الأساسية التي حددتها البنوك المركزية لمكافحة التضخم، وسحب الدعم المالي في سياق ارتفاع الديون وتكلفة التمويل بصورة كبيرة مما يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي وانخفاض نمو الإنتاجية الأساسية. ومن المتوقع حدوث تغير محدود في معدلات نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتشير التنبؤات إلى تراجع التضخم العالمي من ٦,٨٪ في عام ٢٠٢٣ و٥,٩٪ في عام ٢٠٢٤ مع تخفيض تنبؤات ٢٠٢٥ لتصل ٤,٥٪ ويُتوقع انخفاضه بوتيرة أكثر تدرجا مع التوقعات بخروج البنوك المركزية من مرحلة تشديد السياسة النقدية.

آفاق الاقتصاد العالمي

البيان	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
الاقتصاد العالمي					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦,٣	٣,٥	٣,٢	٣,٢	٣,٢
معدل التضخم (%)	٤,٧	٨,٩	٦,٨	٥,٩	٤,٥
الاقتصادات المتقدمة					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥,٦	٢,٦	١,٦	١,٧	١,٨
معدل التضخم (%)	٣,١	٧,٣	٤,٦	٣,٠	٢,٣
الأسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦,٩	٤,١	٤,٣	٤,٢	٤,٢
معدل التضخم (%)	٥,٩	٩,٨	٨,٨	٧,٨	٦,٢
اسيا الصاعدة والنامية					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٧,٥	٤,٥	٥,٦	٥,٢	٤,٩
معدل التضخم (%)	٢,٢	٣,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٩
الشرق الأوسط و آسيا الوسطى					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤,٣	٥,٦	٢,٠	٢,٨	٤,٢
معدل التضخم (%)	١٢,٨	١٤,٠	١٨,٠	١٥,٢	١٢,٠
افريقيا والصحراء الكبرى					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤,٧	٤,٠	٣,٤	٣,٨	٤,٠
معدل التضخم (%)	١١,٠	١٤,٥	١٥,٨	١٣,١	١٠,٥

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمى إبريل ٢٠٢٤، صندوق النقد الدولى

٢. استمرار ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة:

تستمر الموجات التضخمية عالمياً على الرغم من انحسارها بشكل كبير في معظم الاقتصادات بالإضافة إلى تفاقم الاضطرابات في سلاسل الامداد والتجارة العالمية في ظل الأزمة الحالية الموجودة حالياً في منطقة البحر الأحمر، هذا ويتوقع الخبراء أن يكون النمو الاقتصادي العالمي مبني على زيادة الطلب في كافة الاقتصادات العالمية خلال المرحلة القادمة، وفي ضوء ذلك لم تقرر معظم البنوك المركزية العالمية مسار واضح وقريب لخفض أسعار الفائدة الا ان كافة المحللين يتوقعوا بدء حدوث تراجع فى اسعار الفائدة خلال النصف الثانى من عام ٢٠٢٤. هذا ومع استمرار سياسات التشديد النقدي من قبل البنوك المركزية فهناك توقعات أن يكون هناك استمرار لتباطؤ معدلات النمو العالمية مما قد يؤدي إلى دخول الاقتصاد العالمي في حالة انكماش واحتمالية زيادة معدلات البطالة.

٣. السلع الأساسية:

أظهر مؤشر الحبوب للبنك الدولي أن هناك انخفاض مستمر ومتواصل خلال العام ونصف الماضي وذلك في ضوء انخفاض اسعار ومعدلات نمو اسعار معظم السلع الأساسية، ولكن لا يزال المؤشر أعلى بالمقارنة بفترة ما قبل جائحة كورنا، ويشكل هذا تطور ايجابي بالمقارنة بما حدث فى عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ومازال هناك احتمالية كبيرة وتوقع من قبل العديد من المحللين وبنوك الاستثمار لاستمرار انخفاض أسعار الحبوب مثل القمح والذرة وبالتالي انخفاض مؤشر الحبوب لمستويات ما قبل الجائحة.

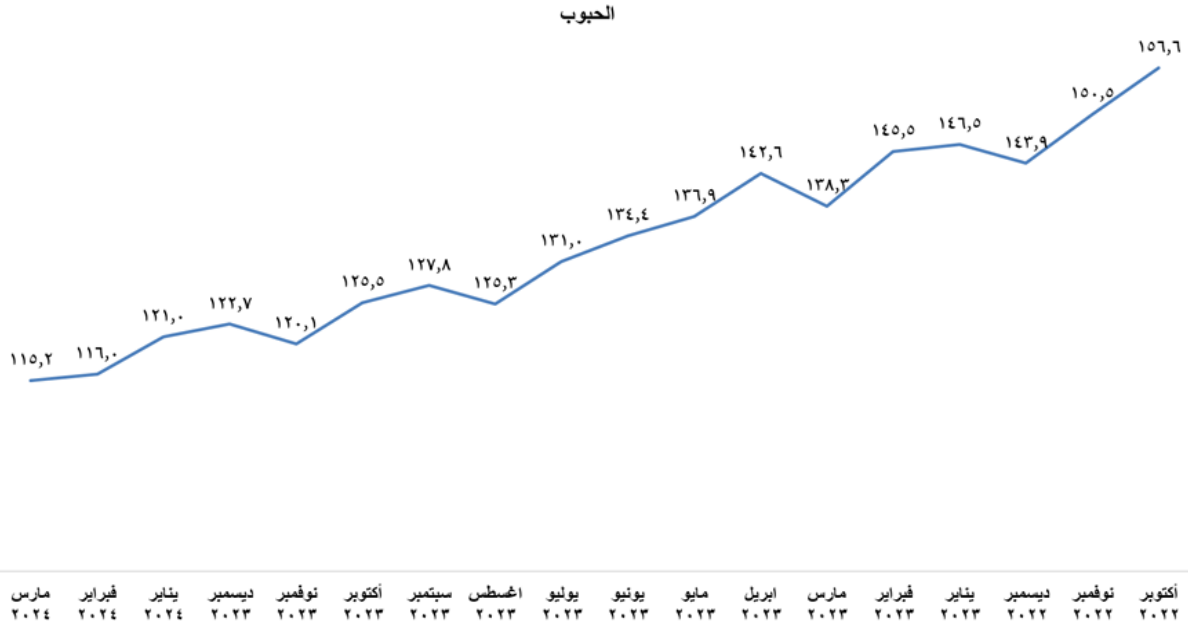

مؤشر اسعار الحبوب هو مؤشر المستوى القياسي للأسعار وسنة الأساس هي ٢٠١٠ والنسبة ١٠٠ تساوي متوسط اسعارالحبوب لسنة ٢٠١٠
المصدر: البنك الدولى، أسواق السلع الأساسية

وعلى نحو اخر فقد تحسن مؤشر الطاقة الصادر عن البنك الدولي مقارنة بمستوياته العالية المحققة في عام ٢٠٢٢ بسبب تداعيات الحرب في أوروبا، وكان ذلك نتيجة لأمرين، أولاً آثار ارتفاع أسعار الفائدة والذى أدى إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وبالتالي انحسار الطلب على النفط، وثانياً زيادة معدلات استخراج وانتاج وبيع النفط من الدول خارج منظومة الأوبك، وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يظل المؤشر متقلباً خلال الفترة القادمة وعلى المدى القريب في ضوء ما شهده قطاع الطاقة مؤخرًا من خفض الإنتاج الطوعي الأخير من دول منظمة الأوبك بلس والذي تم الإعلان عنه مؤخراً حيث ان تلك القرارات والالتزام بها من قبل معظم الدول الاعضاء لا يزال يوفر مجالًا لمزيد من زيادة فى الأسعار وبشكل أكثر حدة وأيضاً يتوقع أن تستمر الزيادة في أسعار الطاقة نتيجة لإستمرار حرب غزة والاضطرابات في منطقة البحر الأحمر ومؤخراً الحرب بين إيران وإسرائيل . وقد ارتفع المؤشر بنسبة ١٪ خلال العام الماضي بسبب الضغوطات على جانب الأسعار في ظل التوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.

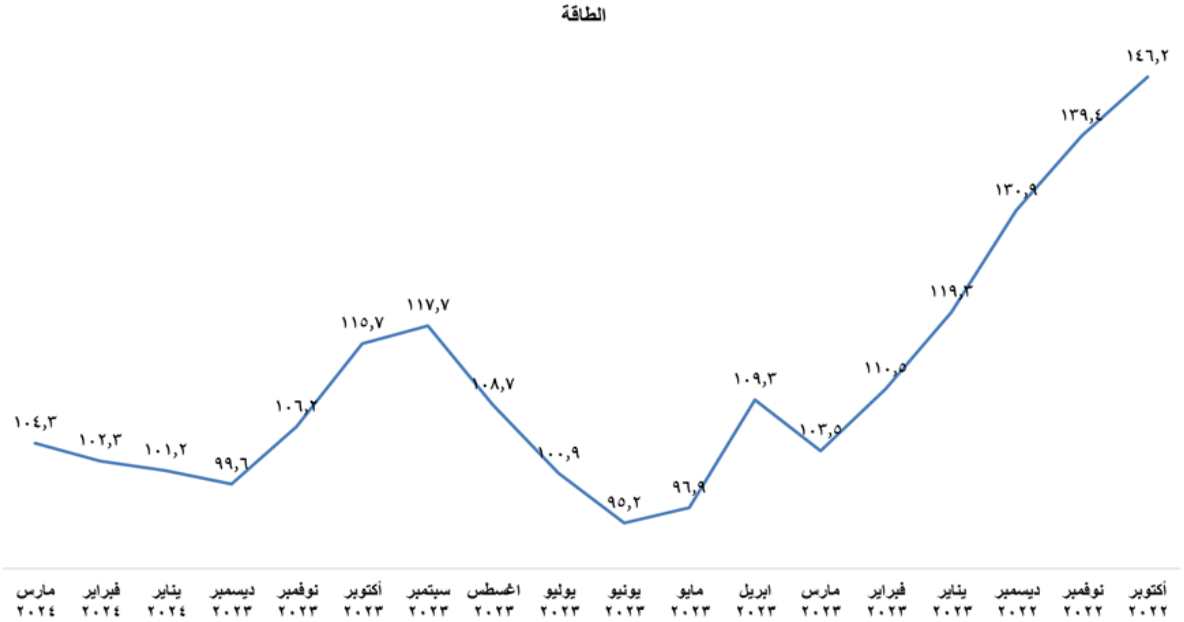

مؤشر اسعار الطاقة هو مؤشر المستوى القياسي للأسعار وسنة الأساس هي ٢٠١٠ والنسبة ١٠٠ تساوي متوسط الطاقة لسنة ٢٠١٠

المصدر: البنك الدولى، أسواق السلع الأساسية

أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي

١. استمرار وتفاقم الأزمات الجيوسياسية والإقليمية والتي تؤدى الى ارتفاع في أسعار كافة السلع الأساسية مع احتمالية عدم القدرة على توفيرها بالكميات المطلوبة أو بالأسعار المعقولة وبالتالى قد يؤدي هذا الى حدوث ركود في الاقتصاد العالمي بسبب عدم توافر مستلزمات الانتاج والوقود وزيادة معدلات التضخم بشكل كبير، وقد يؤثر ذلك على الإنتاج والتجارة العالمية لفترة طويلة الاجل، مما سيؤثر على النشاط الاقتصادى بمصر وبالأخص على القطاع الخارجي لديها من خلال تدهور الميزان التجارى وزيادة أسعار الواردات السلعية، بالإضافة إلى حدوث انخفاض ملحوظ فى الإيرادات الدولارية من قناة السويس.

٢. كما أن وقوع مزيد من صدمات الأحوال الجوية القاسية وتقلبات المناخ بما فيها الفيضانات والجفاف يمكن أن تؤدي لارتفاعات حادة في أسعار الغذاء وانعدام الامن الغذائي وتهدد بتراجع معدل التضخم في العالم.

٣. استمرار ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً وخاصة بالاقتصادات المتقدمة لكبح جماح معدلات التضخم المرتفعة وابتعادها عن مستهدفات البنوك المركزية مما قد يؤدي إلى حدوث المزيد من الاضطرابات وركود نشاط الاقتصاد والتجارة العالمية وأسواق المال العالمية وسيساهم ذلك فى مزيد من استمرار ارتفاع أسعار السندات السيادية، بالإضافة إلى استمرار السياسة التقييدية للبنوك المركزية مما قد تؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي عالمي.

٤. قد تؤدي الازمة الحالية في منطقة البحر الاحمر إلى تزايد اضطرابات سلسلة التوريد وحركة التجارة العالمية مما سيكون له تأثير ملحوظ وحتمي على القطاعات الإستراتيجية والإنتاجية العالمية مما سيؤدي إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية على المدى القصير ومتوسط الاجل، خاصة ان هذه الاضطرابات ستؤدي الى زيادة في معدلات التضخم واستمرار السياسات النقدية التقييدية عالمياً مما سيكون له أثر في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

٥. إستمرار تصاعد تكاليف خدمة الدين والذي أدي إلى وصول أكثر من نصف البلدان النامية إلى حالة المديونية الحرجة أو بات معرضا لمخاطر عالية لا يمكن تحملها وخاصة البلدان منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة، الامر الذي يتطلب ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيح صارمة لضبط أوضاع المالية العامة في مختلف بلدان العالم وخاصة الناشئة والنامية منها.

ثالثاً: آفاق الاقتصاد المحلى

١. آفاق نمو الإقتصاد المصرى

في ظل تداعيات الأزمات العالمية ومعدلات التضـــخم والفائدة العالية، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الحقيقي للاقتصـــاد المصـــري ليصـــل نحو ٤,٢٪ للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقابل تقديرات لنمو يصـل الى ٢,٩٪ فى العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بعد تحقيق معدل نمو إيجابي قدره ٣,٨٪ في العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣. أخذين في الاعتبار الأثر السلبي للأزمة الراهنة على الأداء الاقتصـادي المصـري خلال العام القادم فضـلاً عن التباطؤ المحتمل لأداء بعض القطاعات في ظل الضغوط التضخمية التي يواجهها الاقتصاد المصرى.

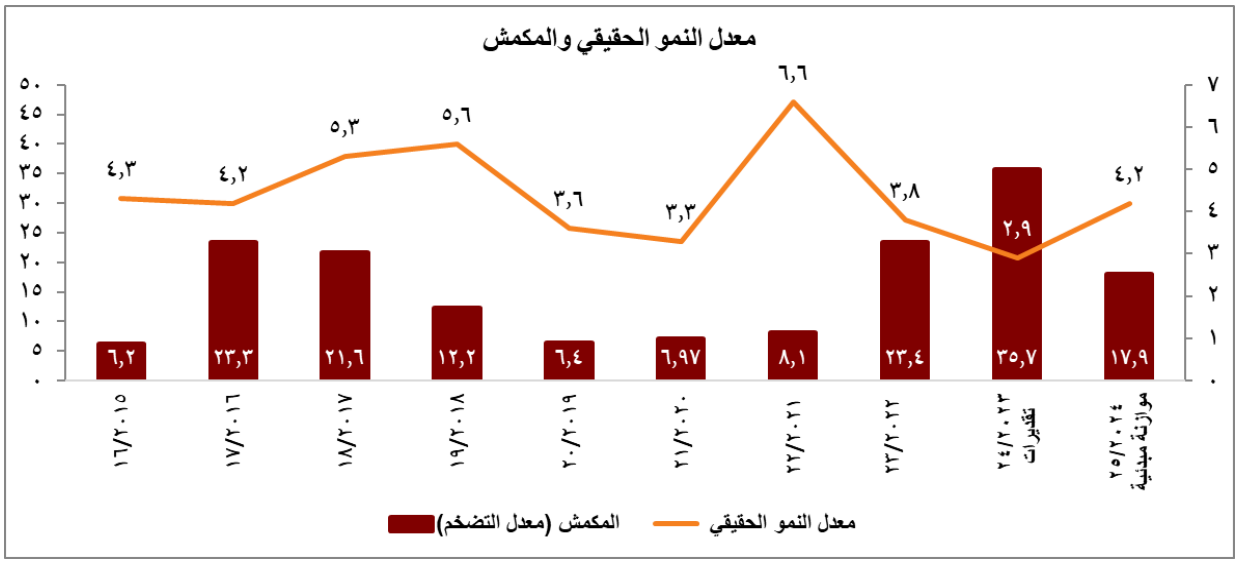

وتعمل الحكومة فى الوقت الراهن على مســاندة جهود البنك المركزي المصــري الرامية إلى خفض معدلات التضخم السنوية لتصل إلى معدلات سنوية منخفضة نحو ٧٪ (± ٢٪)، وفقا لأهداف التضـــخم المعلنة والمنشـــورة من البنك المركزي المصـــري. وتعكس هذه المستهدفات جهود الحكومة فى التصدي للاضطرابات الاقتصادية العالمية والاستمرار في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الشاملة وكذلك تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحقيق معدلات نمو شاملة ومستدامة يجنى جميع المواطنين ثمارها وتساعد على خلق المزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة، وبما يضمن استمرار خفض معدلات البطالة.

وعلى الرغم من التباطؤ الذي شهده الاقتصاد المصري بسبب الصدمات المتتالية له إلا أن هناك تراجع مستمر فى معدلات البطالة مما يعنى أن النمو المحقق ساهم فى خلق فرص عمل حقيقية وبأعداد جيدة للراغبين فى العمل وهو الهدف الأهم لبرنامج الإصـــلاح الإقتصادى، حيث يعتبر خلق فرص عمل لائقة أهم وسائل تحسين دخول المواطنين وأفضل برامج الحماية والعدالة الإجتماعية من حيث الكفاءة والتأثير والاستدامة.

وعلى صعيد آخر، قام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة بمقدار ٨٠٠ نقطة مؤخراً لمحاربة مستويات التضخم المرتفعة ليصل متوسط الكوريدور إلى ٢٧,٧٥٪. ومع توتر الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية وتباطؤ حركة التجارة العالمية، فإنه من المتوقع أن يتراجع المتوسط السنوي لمعدل التضخم ليصل إلى ١٧,٩٪ في العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بتقديرات العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والبالغة ٣٥,٧٪.

٢. جهود الحكومة لدفع ومساندة النشاط الاقتصادي والحماية الإجتماعية:

مع التغيرات العالمية الطارئة نتيجة الأزمات المتتالية والتوترات التي اندلعت بين روسيا وأوكرانيا والحرب في غزة والتي ترتب عليها ضغوطات تضخمية هائلة وتبعيات اقتصادية كبيرة على الاقتصاد العالمي وبالأخص الاقتصادات الناشئة استهدفت الحكومة مساندة كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تعافي ونمو اقتصادي قوي ومستدام. أعلنت وخصصت الحكومة حزم اجتماعية للتعامل مع الأوضاع الحالية متمثلة في مجموعة من حزم الإنفاق والدعم الاجتماعي في ضوء توجيهات فخامة السيد/ رئيس الجمهورية لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين. فقد تم إقرار الحزمة الأولى لمساندة القطاع الصحى في بداية أزمة فيروس كورونا في مارس ٢٠٢٠ ثم تلاها مجموعة من الحزم الاجتماعية حتى حزمة مارس ٢٠٢٤ وفقاً لما يلى:

وقد تضـمنت الحزمتين الخامسـة والسـادسـة والتى تم إقرارهما خلال العام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ما يلى: -

أ. مجموعة الإجراءات التي تم إقرارها في أكتوبر ٢٠٢٣ وتبلغ قيمتها ٦٠ مليار جنيه.

- **زيادة علاوة غلاء المعيشة الاستثنائية السابق إقرارها في نوفمبر ٢٠٢٢ لتصبح مبلغ ٦٠٠ جنيه شـهرياً بدلا من ٣٠٠ جنيه، لكافة العاملين بالجهاز الإداري للدولة بمختلف المسـتويات الوظيفية بدءا من الدرجة السادسة وحتي الدرجتين العالية والممتازة يستفيد منها نحو ٤,٥ مليون موظف بتكلفة سـنوية تبلغ ١٦,٤ مليار جنيه، هذا بالإضـافة إلي العاملين بالهيئات الاقتصـادية والبالغ عددهم نحو ٣٣٦,٤ ألف موظف يسـتفيدون من هذه الزيادة أيضـا بتكلفة سـنوية تصـل لنحو ١,٢ مليار جنيه علي أن تتحمل كل هيئة اقتصادية هذه الزيادة من مواردها الذاتية .**
- **زيادة الحد الأدنى لإجمالي الدخل للدرجة السـادسـة ليصـبح ٤٠،٠٠٠ جنيه بدلا من ٣،٥٠٠ جنيه، وزيـادة الحـد الأدنى لكـل الـدرجـات الوظيفيـة الأعلى بمـا لا يقـل عن ٥٠٠ جنيـه لكـافـة العـاملين بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية.**
- **رفع حد الاعفاء الضريبي بنسبة ٢٥٪ من ٣٦ ألف جنيه إلى ٤٥ ألف جنيه، وذلك لكافة العاملين بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصـادية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام بتكلفة سنوية نحو ٤,٥ مليار جنيه تتحملها الخزانة العامة للدولة.**
- **زيادة أعداد المستفيدين من برنامج معاش تكافل وكرامة ليصل لأكثر من ٥,٠ مليون أسرة وزيادة الفئات المالية الممنوحة للمسـتفيدين من البرنامج بنسـبة ٢٥٪ لتصـل نسـبة الزيادة منذ إبريل ٢٠٢٣ إلى نحو ٤٠٪ وبتكلفة سنوية قدرها ٤,٥ مليار جنيه.**
- **مضـاعفة المنحة الاسـتثنائية لأصـحاب المعاشـات والمسـتفيدين منها لتصـبح ٦٠٠ جنيه بدلا من ٣٠٠ جنيه شهرياً لما يقرب من ١١ مليون مواطن بتكلفة اجمالية ٣٢ مليار جنيه سنويا تتحملها صناديق التأمينات والمعاشات.**
- **زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا للصحفيين المقيدين بالنقابة بمبلغ ٣٠٠ جنيه شهريا.**
- **قيام البنك الزراعي المصـري بإطلاق مبادرة للتخفيف عن كاهل صـغار الفلاحين والمزارعين من الأفراد الطبيعيين المتعثرين من البنك قبل أول يناير ٢٠٢٢.**
- **إعفاء المتعثرين من سـداد فوائد وغرامات تأخير سـداد الأقسـاط المسـتحقة، للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، وبحد أقصي نهاية ٢٠٢٤.**

ب. مجموعة الإجراءات التي تم إقرارها في مارس ٢٠٢٤ وتبلغ قيمتها ١٨٠ مليار جنيه سنوياً، و٢٤٠ مليار جنيه عن سنة وثلث السنة إعتباراً من مارس ٢٠٢٤.

- زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠٪ ليصل إلى ٦،٠٠٠ جنيه شهريا.
- زيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية بحد أدنى يتراوح بين ١،٠٠٠ إلى ١،٢٠٠ جنيه بحسب الدرجة الوظيفية (١،٠٠٠ جنيه للدرجات من السادسة إلى الرابعة، و١،١٠٠ جنيه للدرجات من الثالثة للأولى و١،٢٠٠ جنيه للدرجات من مدير عام إلى وكيل أول وزارة)، وذلك من خلال تعجيل صرف العلاوة الدورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية في شهر مارس ٢٠٢٤ بنسبة ١٠٪ من الأجر الوظيفي، و١٥٪ من الأجر الأساسي لغير المخاطبين، وبحد أدنى ١٥٠ جنيهًا بتكلفة إجمالية ١١ مليار جنيه ، وصرف حافز إضافي يبدأ من ٥٠٠ جنيه للدرجة السادسة ويزيد بقيمة ٥٠ جنيهًا لكل درجة، ليصل إلى ٩٠٠ جنيه للدرجة الممتازة، بتكلفة ٣٧,٥ مليار جنيه.
- تخصيص ٦,٦ مليار جنيه لتعيين ١٢٠ ألفًا من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية الأخرى.
- تخصيص نحو ١٥ مليار جنيه زيادات إضافية للأطباء والتمريض والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات منها (٨,١ مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية في أجور المعلمين بالتعليم قبل الجامعي، تتراوح بين ٣٢٥ جنيهًا إلى ٤٧٥ جنيهًا، و١,٦ مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمعاهد والمراكز البحثية، و٤,٥ مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية لأعضاء المهن الطبية وهيئات التمريض تتراوح من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ جنيه في بدل المخاطر للمهن الطبية، وزيادة تصل إلى ١٠٠٪ في بدل السهر والمبيت).
- زيادة حد الإعفاء الضريبي لكافة العاملين بالدولة بالحكومة والقطاعين العام والخاص بنسبة ٣٣٪، من ٤٥ ألف جنيه إلى ٦٠ ألف جنيه، بتكلفة إجمالية سنوية ٥ مليارات جنيه.
- إقرار زيادة في المعاشات بنسبة ١٥٪ لـ ١٣ مليون مواطن، بتكلفة إجمالية ٧٤ مليار جنيه.
- زيادة في معاشات "تكافل وكرامة" بنسبة ١٥٪ بتكلفة ٥,٥ مليار جنيه، لتصبح الزيادة خلال عام ٥٥٪ من قيمة المعاش، يستفيد منها نحو ٢٢ مليون مواطن.

وتستهدف الحكومة العمل على تطبيق سياسات جديدة من شأنها تحفيز الأنشطة الاقتصادية الانتاجية الداعمة للنمو وخاصة في قطاعات الاستثمار والصناعة والتصدير. كما ستستمر الحكومة في صياغة خطط وبروتوكولات لفض التشابكات المالية بين قطاعات الدولة المختلفة ولعل من أهمها جهود سداد كافة متأخرات مخصصات مساندة ورد اعباء الصادرات والذي قامت به الحكومة لتحفيز القطاع الخاص على التوسع الأفقي وزيادة الإنتاج. وتجدرالاشارة الى ان وزارة المالية قد قامت بسداد نحو ٦٠ مليار جنيه للمصدرين لسداد مستحقات رد اعباء التصدير خلال السنوات القليلة الماضية.

ويمثل إصدار القانون رقم ٣٠ لعام ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل لحظة تحول في النهج الذي تتبعه مصر تجاه الضرائب حيث يهدف هذا القانون لتعزيز البيئة الضريبية لتصبح أكثر كفاءة وإنصافا وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وذلك بتطبيق الضريبة المقطوعة (١،٠٠٠، ٢،٥٠٠، ٥،٠٠٠ جنيه، .....) لتسوية كافة الملفات الضريبية القديمة للممولين والتي تقدر بعشرات الالاف للتخفيف عن تلك المشروعات.

وتبرهن الإصلاحات الهيكلية الجارية والمستقبلية على توجه الحكومة نحو استهداف مسار للنمو مرتفع ومرن ومستدام فمن المتوقع أن يرتفع معدل النمو بشكل إيجابي ومتزايد، وكذلك سيكون مسار النمو أكثر استجابة للتحول الأخضر وللنوع الاجتماعي، وشاملاً لكافة فئات المجتمع قائماً ومدفوعاً بالقطاع الخاص وأنشطته المتنوعة. وأنه برغم التحديات التي واجهتها مصر في الآونة الأخيرة والتي أثرت على القدرة المالية ووجود أزمة في النقد الأجنبي، استطاعت مصر مؤخرا ان تصيغ وتتبنى وتنفذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية على جانب السياسة النقدية والمالية وكذلك اصلاحات هيكلية لإستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم الموازنة العامة للدولة وضمان وضع الدين العام على مسار تنازلي واستدامة الدين وكذلك تحقيق المستهدفات المالية المتفق عليها ضمن محاور اتفاقية صندوق النقد الدولي وكذلك استهداف حزمة من الإصلاحات الهيكلية التي تساهم في تعزيز استثمارات القطاع الخاص ورفع مستوى تنافسيته، من خلال الخفض التدريجى لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتحقيق مناخ تنافسي عادل بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة المحلية منها والأجنبية.

كما تستهدف الحكومة خفض قيمة الاستثمارات الممولة من جانب الخزانة العامة للحفاظ على الملاءة المالية وتخفيض التضخم وتقليص ضغط الطلب على العملة الأجنبية كما جاء في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤١ لسنة ٢٠٢٤ المتضمن النص على تباطؤ وتيرة تنفيذ المشروعات القومية والتي اكتملت بنسبة أقل من ٧٠ بالمائة أو لها مكون دولاري، وذلك في ضوء مستهدف العمل على خفض تمويل استثمارات أجهزة الموازنة العامة في النصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

وبالرغم من توقع ارتفاع جملة الاستثمارات المدرجة بمشروع الموازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بنحو ٤٨,٥٪ مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام المالي الحالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ لتصل جملة المخصصات الى ٤٩٥,٨ مليار جنيه في ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقابل ٣٣٤ مليار جنيه تقريبا للعام المالي الحالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ولكن تلك الزيادة مدفوعة باستثمارات ممولة ذاتياً وليس لها تأثير على عجز الخزانة ومن ثم حجم الاقتراض الحكومى.

شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
(مليار جنيه)

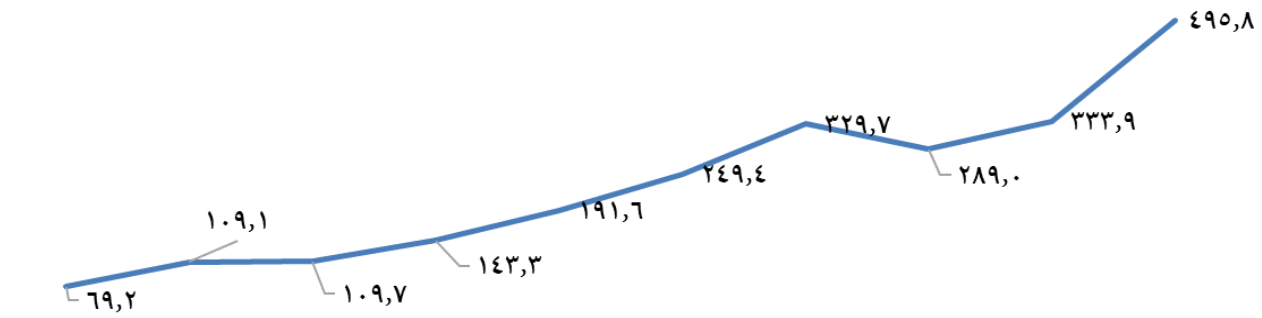

فعلي ٢٠١٦/١٥	فعلي ٢٠١٧/١٦	فعلي ٢٠١٨/١٧	فعلي ٢٠١٩/١٨	فعلي ٢٠٢٠/١٩	فعلي ٢٠٢١/٢٠٢٠	فعلي ٢٠٢٢/٢١	فعلي ٢٠٢٣/٢٠٢٢	تقديري ٢٠٢٤/٢٠٢٣	مشروع موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤

٣. جهود الحكومة نحو التحول للاقتصاد الأخضر:

تسعى الدولة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحويل هذا الهدف الاستراتيجي لمشروعات تنموية في إطار جهود الحكومة من خلال زيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء الممولة حكوميًا من ٤٠٪ العام الجاري إلى ٥٠٪ من إجمالي الاستثمارات العامة لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وكذلك إضافة فئات جديدة للمشروعات الخضراء ضمن "محفظة مصر المستدامة".

وفي ضوء التحديات التمويلية التي تواجهها مصر وتحد من القدرة على تمويل تلك المشروعات الخضراء، جاءت مصر كأول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتُطلِق السندات الخضراء في ٢٠٢٠ بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، التي تُركز على تمويل النفقات المرتبطة بمشروعات خضراء صديقة للبيئة، ومن ناحية أخرى، فإن المبادرات التنموية الكبرى التي تُنفذها الدولة للتوجّه نحو التحول الأخضر مثل مبادرة "حياة كريمة" التي تهدف إلى خلق مجتمعات ريفية مستدامة ومبادرة "القرية الخضراء" والتي تهدف إلى تأهيل قرى المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" وتطبيق معايير الاستدامة البيئية في الريف المصري، للوصول إلى مجتمعات ريفية مستدامة. كما تم إصدار مصر لإطار «التمويل السيادي المستدام» الذي يُحدد الأولويات البيئية والاجتماعية للحكومة، والذي مثل خطوة جديدة للحفاظ على مكانة مصر الرائدة في مجال التمويل المبتكر للمناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا والشرق الأوسط، والذي يُسهم في تعزيز قدرات «التعافي الأخضر»؛ لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وتوالت جهود مصر في تنويع مصادر تمويل عجز الموازنة وللتخفيف من أعباء الديون، حيث نجحت وزارة المالية لأول مرة وكأول دولة أفريقية في إصدار سندات باندا المستدامة في الأسواق المالية الصينية لمدة ثلاث سنوات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار تقريبا، تأكيدا على التزام الحكومة بالوصول إلى مصادر رأس المال غير المستغلة سابقًا لدفع النمو الاقتصادي وخاصة لتمويل "جهود التحول نحو الاقتصاد الأخضر".

حيث سيتم استخدام عائدات السندات لتحقيق النمو الشامل والأهداف الخضراء بموجب إطار التمويل السيادي المستدام والذي تم إطلاقه قبل مؤتمر المناخ COP27 الذي عقد في مصر، والذي يستهدف التنمية المستدامة وعلى سبيل المثال وليس الحصر الاستثمارات في النقل النظيف، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للمياه ومياه الصرف الصحي، وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومبادرات الخدمات الصحية الأساسية.

ومن جانب آخر، بذلت الدولة جهود كثيرة لتحفيز الاستثمار الخاص في مجالات التحول الاخضر، وفي مقدمة هذه الجهود هو إصلاح البيئة التشريعية والمؤسسية من أجل خلق مناخ جاذب للاستثمار المحلي والأجنبي وإعطاء حوافز للمشروعات الخضراء لتحفيز الفرص الاستثمارية التي تحقق المصالح المشتركة لجميع الأطراف. وقد صدر القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤ بشأن حوافز مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، ويهدف القانون إلى إقرار بعض الحوافز والإعفاءات والضمانات للحفاظ على المستثمرين الحاليين الموقعين على مذكرات التفاهم والاتفاقيات الإطارية في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته لخلق بيئة استثمارية جاذبة لهم تمكنهم من الإسراع في تنفيذ مشروعاتهم داخل مصر، لتصبح مركزا دوليا لمشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته باعتباره وقود المستقبل لاعتماده بالأساس على الطاقات المتجددة "شمسي - رياح."

وتمثلت بعض تلك الحوافز الضريبية لمشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته وتوسعاتها الخاضعة لأحكام هذا القانون، على سبيل المثال في: اقرار حافز استثماري نقدي يسمى "حافز الهيدروجين الأخضر" لا يقل قيمته عن ٣٣٪ ولا يجاوز ٥٥٪ من قيمة الضريبة المسددة مع إقرار الضريبة على الدخل المتحقق من مباشرة النشاط في المشروع أو توسعاته، بحسب الأحوال. كما تضمنت الحوافز أيضا إعفاء المعدات والأدوات والآلات والأجهزة والمواد الخام ووسائل النقل عدا سيارات الركوب من ضريبة القيمة المضافة، وأن تكون ضريبة القيمة المضافة بسعر (صفر٪) لصادرات مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

كما منح القانون العديد من الحوافز غير الضريبية الأخرى لمشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته وتوسعاتها الخاضعة لأحكام هذا القانون، والتي تمثلت أهمها في: حصول شركة المشروع على "الموافقة الواحدة"، والسماح لشركة المشروع أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير، ما تحتاج إليه في إنشائها أو التوسع فيها أو تشغيلها من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والآلات وقطع الغيار ووسائل النقل المناسبة لطبيعة نشاطها، دون حاجة لقيدها في سجل المستوردين، كما يحق لها أن تصدر منتجاتها بالذات أو الواسطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها في سجل المصدرين، السماح لشركة المشروع خلال العشر سنوات الأولى من تاريخ توقيع اتفاقيات المشروع في استخدام عاملين أجانب في حدود نسبة ٣٠٪ من إجمالي عدد العاملين بالمشروع، وتخفيض بنسبة ٣٠٪ من قيمة رسوم وفئات مقابل الانتفاع بالموانئ البحرية والنقل البحري ومقابل الخدمات التي تؤدى للسفن في الموانئ البحرية المصرية، وتخفيض بنسبة ٢٥٪ من قيمة مقابل حق الانتفاع بالأراضي الصناعية المخصصة لإقامة مصنع إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

وقد استكمل ذلك القانون القرارات التي وافق عليها المجلس الأعلى للاستثمار، الذي عُقِدَ برئاسة السيد رئيس الجمهورية يوم ١٦ مايو ٢٠٢٣، في ملف الاستثمار والتي شَمَلت عدداً من التسهيلات الإجرائية واعتماد حزمة من الحوافز دعماً للاستثمار في عدد من القطاعات والمشروعات، ومنها ما يتعلق بدعم القطاع الزراعي، والصناعي، والطاقة فيما يخص إنتاج الهيدروجين الأخضر.

كما تم إنشاء "المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر ومشتقاته" برئاسة السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء مما يؤكد التزام الدولة بتحفيز الاستثمار في مجال الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة وخطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضمن تنافسيتها على المستويين الدولي والإقليمي، الذي يستهدف تذليل معوقات الاستثمار في مجال الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، بالإضافة إلى مراجعة التشريعات والنُظُم والقواعد المنظمة لمجال الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، واقتراح تحديثها.

كما تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ أنه يتعين على كل وزارة، وكل جهة مستقلة موافاة الوزارة، والوزارة المختصة بشئون التخطيط بمصفوفة البرامج الرئيسية والفرعية والأنشطة والمشروعات مع إيضاح البرامج الموجهة للاقتصاد الأخضر والتحسين البيئي، معتمدة من السلطة المختصة، وذلك في إطار الأهداف الاستراتيجية للدولة والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" وتحديثاتها، لدراستها واعتمادها من الوزارة المختصة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

أهم الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الدولة المصرية

أ. الإصلاحات الهيكلية العامة

١. صدور القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ والذي يتضمن تغييرًا جوهريًا، يرتكز على ترسيخ مبدأ شمولية الموازنة من خلال إدخال مفهوم «الحكومة العامة» في إعداد الموازنة، بداية من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لتشمل الموازنة العامة للدولة وموازنات كافة الهيئات الاقتصادية (بعد استبعاد العلاقات الموازنية المتبادلة بينهما). وسيؤدي تنفيذ هذا الإصلاح إلى تحسين الشفافية بشأن أنشطة الهيئات الاقتصادية والحكومة العامة وسيكون خطوة مهمة في تعزيز القدرة على مراقبة أدائها المالي وحجم مديونيتها وأعباءها المالية وكذلك حجم الاستثمار العام بما فيها إستثمارات الهيئات الإقتصادية.

٢. تتبني الحكومة إطارًا أقل وتيرة فى تنفيذ المشروعات الاستثمارية العامة، وقد تم وضع سقف لإجمالي الاستثمارات العامة، يشمل كافة المشروعات الاستثمارية لأجهزة الموازنة العامة والشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية والكيانات الأخرى المملوكة للدولة، وتتولى لجنة برئاسة الجهاز المركزى للمحاسبات مراجعة ومراقبة تنفيذ ذلك حيث تم تقليص الإنفاق على الاستثمارات العامة وتحديد إجمالي ما يتم إنفاقه إلى ١ تريليون جنيه للعام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وذلك في ضوء ما تضمنه قرار السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٤ وهو ما يتماشى مع الهدف الرئيسى للحكومة المتمثل في خفض العجز المالى.

٣. كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤٩٩ لسنة ٢٠٢٣، بشأن ترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة والاقتصادية لتخفيف الضغط علي مسحوبات العملة الأجنبية، ويتضمن القرار عدة بنود أبرزها تأجيل تنفيذ أي مشروعات جديدة لم يتم البدء في تنفيذها ولها مكون دولاري واضح، وتأجيل الصرف على أي احتياجات لا تحمل طابع الضرورة القصوى، وترشيد كافة أعمال السفر خارج البلاد إلا للضرورة القصوى، وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، أو في حالة تحمل الجهة الداعية لكل تكاليف السفر وبعد موافقة السلطة المختصة.

٤. كما يلزم الحصول على موافقة وزارة المالية بالترخيص بالصرف بالمكون الأجنبي على أي من أوجه الصرف وذلك بعد التنسيق مع البنك المركزي والجهات المعنية ذات الاختصاص في هذا الشأن، على أن يعرض وزير المالية تقريرًا دوريًا كل شهرين على رئاسة مجلس الوزراء بمدى التزام الجهات المخاطبة بتنفيذ أحكام هذا القرار وبنتائج تنفيذه.

٥. صدور اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ بقرار وزير المالية رقم ٧٣ لسنة ٢٠٢٤ والذي يهدف إلى إرساء دعائم الإنضباط المالى في إعداد وتنفيذ والرقابة على الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية بما يضمن الإستغلال الأمثل لموارد الدولة.

٦. استمرار تطبيق آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية بشكل كامل ودائم مع استمرار برنامج التحوط ضد مخاطر ارتفاع أسعار البترول.

ب. إصلاحات لإدارة الدين العام

١. لإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها محفظة دين الحكومة، تبنت وزارة المالية خطة تنفيذ استراتيجية إدارة الديون متوسطة الأجل MTDS على مدى أربع سنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٨ لتحقيق مستهدفات الدين بما في ذلك هيكل المديونية الحكومية المركزية والتي تعكس خيارات الحكومة من حيث التكلفة والمخاطر، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ٢٠١٥.

٢. وفقًا لتعديلات قانون المالية العامة الموحد الصادرة بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤، سيتم سنويًا تحديد سقف لدين أجهزة الموازنة والهيئات الاقتصادية بقانون الموازنة السنوي المعد والمرسل الى مجلس النواب الموقر، ولا يمكن تجاوزه إلا بموافقة رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب؛ بما يتسق مع جهود الدولة الهادفة لوضع معدلات الدين في مسار نزولي مستدام، وبدء تخفيض نسبة الدين للناتج المحلي لأقل من ٨٠٪ خلال الاربع سنوات المقبلة.

٣. وكجزء من إستراتيجية إدارة الدين، تراقب وزارة المالية حالياً حجم الضمانات السيادية الصادرة بالإضافة إلى الضمانات المطلوبة لما تشكله من التزامات محتملة على الموازنة العامة للدولة، وكذلك العمل على مراجعة كافة الضمانات المطلوبة والتفاوض على شروطها.

٤. ولمواصلة تعزيز السيطرة على مخاطر المالية العامة الناجمة، سوف يتم خفض رصيد الضمانات السيادية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ابتداء منً العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥

٥. استمرار التوسع في اصدار أدوات تمويل جديدة ومتنوعة من حيث طبيعة أداة التمويل وعملة الإصدار والمستثمر والأسواق المستهدفة مثل الصكوك التي تم إصدارها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والسندات الخضراء والسندات باليورو وإصدار السندات الدولية بعملات متنوعة كسندات الباندا وسندات الساموراي بالإضافة إلى دراسة إصدار سندات التنمية المستدامة كسندات الباندا المستدامة – السندات الخضراء.

ج. إصلاحات لتعزيز مستوي الشفافية

١. نشـر بيانات المناقصـات الحكومية التي تزيد قيمتها عن ٢٠ مليون جنيه على موقع هيئة المشتريات الحكومية، على أن تتضمن البيانات المنشورة طريقة الترسية، والعرض الفائز، واسـم الشـركة او الجهة او التحالف صـاحب العرض الأفضـل/الفائز، مع ضـمان السـماح للجميع بالاطلاع على نتائج المناقصات الحكومية والبيانات المنشورة.

٢. نشر تقرير سنوي شامل عن الإنفاق الضريبي، يتضمن التقديرات والتفاصيل الخاصة بحجم الفاقد الضـريبي والإعفاءات الضـريبية موزعة حسـب التصـنيف، بما في ذلك تلك المقدمة للشركات العاملة في المناطق الاقتصادية الحرة ولجميع المؤسسات المملوكة للدولة والتي تتضمن شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والشركات المملوكة للمؤسسة العسكرية والهيئات الاقتصادية والمشاريع القائمة على الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

٣. نشـر التقرير السـنوي لأخر ثلاث أعوام والصـادر عن الجهاز المركزي للمحاسـبات عن الحسـابات الختامية للموازنة وباقي الجهات، وكذلك اصـدار قرار أو قانون ملزم يضـمن وينص على الالتزام بتوقيتات نشر التقرير.

د. إصلاحات لتعزيز مستوي المنافسة والحياد التنافسي

١. الموافقة على تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في إبريل ٢٠٢٤، لتقييم آثار "التركز الاقتصادي" على المنافسة والسوق الحرة. وبموجب تلك التعديلات، سيكون جهاز حماية المنافسة مسؤولا عن تقييم تأثيرات التركز الاقتصادي على المشـهد التنافسـي للسـوق، والتدخل في حال الإضـرار بالمنافسـة، وتم إصـدار تلك اللائحة التنفيذية لتفعيل تعديلات قانون جهاز المنافسـة ومنع الممارسـات الاحتكارية المتعلقة بإضافة فصل ينظم عملية الدمج والاستحواذ وبما يتيح للجهاز القدرة على التقييم المسبق والموافقة على كافة طلبات الدمج والاستحواذ بالسوق المصري وعلى ان يكون رأى الجهاز استرشادي فقط في الحالات الخاصة بالدمج والاستحواذ للكيانات التابعة للبنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية. وتعتبر الموافقة على إضـافة فصـل ينظم عملية الدمج والاسـتحواذ خطوة هامة لتنظيم عملية التخارج الكلي او الجزئي للدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية لصالح تعزيز دور القطاع الخاص.

٢. إصـدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسـنة ٢٠٢٣ الذي يسـتهدف الحد والالغاء التدريجي لأية امتيازات تتحصـل عليها أياً من جهات الدولة والشـركات التابعة للجهات السيادية والتي تعمل بالأنشطة التجارية والإستثمارية والصناعية والخدمية بهدف تحقيق الربح لضمان وجود بيئة تنافسية سليمة بين تلك الشركات والكيانات وباقي شركات القطاع الخاص العاملة بالسوق المصري.

٣. تفعيل وتنفيذ إصـلاحات جديدة تضـمن زيادة درجة الحياد التنافسـي والحد من أو التوقف شبة الكامل عن تقديم اية امتيازات إضافية سواء لجهات أو شركات الدولة لا تكون متاحة لشـركات القطاع الخاص في كافة المجالات الضـريبية والجمركية والرسـوم وكذلك فيما يخص اتاحة وتخصـيص وتسـعير الأراضـي والرخص والموافقات وتسـعير الطاقة والمياه ومستلزمات الانتاج.

هـ. **الإجراءات المتخذه لتطبيق موازنة البرامج والأداء:**

تعد موازنة البرامج والأداء إحدى أدوات الإصلاح الاقتصادي لتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المسـتدامة بمختلف أبعادها الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية وتعد ترجمة حقيقية لبرنامج عمل الحكومة وتسـتهدف توحيد الأنشـطة المتشـابهة بمختلف القطاعات، وتضـمن التنفيذ الفعلى للبرامج بما يسـهم فى تحقيق الأهداف المرجوة التى ترتكز على ربط الاعتمادات المالية ببرامج محددة وفق مؤشرات أداء دقيقة.

- **الإطار المؤسسي:**
  - صدر قرار السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم (١١٦٧) لسنة ٢٠١٩ في شأن موازنة البرامج والأداء،
- **الإطار التشريعي:**
  - **القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن قانون المالية العامة الموحد وتعديلاته:**

وتضـمنت المادة الثانية منه: يطبق نظام موازنة الأبواب والبنود مع التطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء خلال سـت سـنوات على الأكثر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون، مع مراعاة تطوير الهياكل الوظيفية والإدارية ومقومات التنفيذ للجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون والقانون المرافق له للقدر الذى تسـتطيع معه إنفاذ هذا النظام والتحكم فى أدواته ومخرجاته، مع مراعاة تطوير نظم الرقابة بما يناسـب تطبيق هذا النظام ويحقق الأستخدام الامثل لموارد الدولة بكفاءة وفاعلية ويضمن تحقيق أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة.

كما تضمنت المادة الثامنه: تعد وتنفذ الموازنة العامة للدولة على أساس موازنة البرامج والاداء فى ضـوء أهداف خطة التنمية الاقتصـادية والاجتماعية والأهداف الاسـتراتيجية للدولة، وتبوب وفقا لكل من البرامج، والتصـنيف الاقتصـادى والتصـنيف الوظيفى والتصنيف الادارى، وتعد وتنفذ موازنات الهيئات العامة الاقتصادية على أساس موازنة البرامج والاداء وفقا للنظام المحاسبى الموحد وفى ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاسـتراتيجية للدولة وتبوب وفقا لكل من البرامج والتقسـيم الوظيفى والنمطى لموازنات الهيئات العامة الاقتصادية.

- **قرار وزير المالية رقم (٧٣) لسنة ٢٠٢٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ حيث تضمنت:**

تطبق موازنة البرامج والأداء تدريجيا مع موازنة الأبواب والبنود على الجهات الإدارية المخاطبة بأحكام هذا القانون، وذلك خلال فترة زمنية تدريجية، وبما لايجاوز المدة المنصوص عليها فى المادة الثانية من مواد القانون، حيث قامت وزارة المالية خلال السنوات السابقة بالعديد من الجهود والإجراءات لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء، حيث تم مراعاة تطبيق أحدث الخبرات الدولية فى موازنة البرامج والأداء مع السعى الجاد نحو إدراجها ضمن منظومة إدارة المعلومات الحكومية GFMIS ضمانا لمزيد من الحوكمة، وفى ظل إشادة من المؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بالتجربة المصرية فى تطبيق موازنات البرامج والأداء، ومنها:

١. تم تصميم نموذج موحد لإعداد الموازنة على أساس البرامج والأداء يتضمن كيفية توزيع الأعتمادات المقدرة والمنصرف الفعلي للموازنة وفقاً للتصنيف الاقتصادي (لجهات الموازنة العامة)، ووفقا للتقسيم النمطى (للهيئات الاقتصادية)، وذلك على الأهداف الاستراتيجية والبرامج الرئيسية والفرعية لكل جهة لتسهيل إعداد وتنفيذ الموازنة على أساس البرامج والأداء.

٢. فى أكتوبر ٢٠٢٠، أصدرت وزارة المالية أول دليل لموازنة البرامج والأداء بالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية USAID باللغتين العربية والأنجليزية ليكون بمثابة دليل مرجعى لمسئولى الموازنة فى مجال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، كما يهدف الدليل إلى توجيه القطاع الحكومى فى مصر حول المبادىء الأساسية لموازنة البرامج والأداء وتم نشره على موقع وزارة المالية،

٣. إعتبارا من إعداد الموازنة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ فقد ألزم منشور وزارة المالية الوزارات والجهات بتقديم مشروع موازناتها على أساس البرامج والأداء بجانب الأبواب والبنود.

٤. كما أكد منشور وزارة المالية بشأن إعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٤ على حرص الحكومة المصرية فى المضي قدما نحو تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وربطها بمؤشرات التنمية المستدامة "SDGS" والاستمرار في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠، وتحقيق الأهداف الأستراتيجية الواردة ببرنامج عمل الحكومة وهى أهداف متداخلة ومتكاملة تسعى فى مجموعها لضمان الاستمرار فى تحسين الحياة للمواطنين وخاصة الأستمرار فى تمويل المشروعات القومية للدولة المصرية مع مراعاة كافة الجهات استيفاء نماذج مشروع الموازنة على أساس البرامج فى موازناتها مع ايضاح مؤشرات الأداء لهذه البرامج بالتوازي مع مشروع الموازنة وفقا للتقسيم الاقتصادى للموازنة العامة.

و. **الإجراءات المتخذه بشأن موازنة تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين:**

تولي الدولة اهتماماً كبيراً بتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وفقاً لما نص عليه الدستور صوناً لحقوق الفئات الأولى بالرعاية، وضماناً لمشاركتهم الفاعلة في المجتمع، لذا تحرص وزارة المالية على مراعاة التوزيع العادل لاعتمادات الموازنة العامة للدولة لتشمل جميع الفئات.

في إطار حرص وزارة المالية على تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة، من خلال تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو "المساواة بين الجنسين"، والهدف العاشر "الحد من أوجه عدم المساواة"، والهدف السابع عشر وهو "الشراكات"، من خلال التعاون مع الجهات ذات الصلة على المستويين الدولي والمحلي ومنها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمجلس القومي للمرأة، فضلًا عن تحقيق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان ٢٠٢١-٢٠٢٦ لتنفيذ مشروع موازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

وفي ظل الشراكة والتعاون بين وزارة المالية ممثلة في وحدة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ مشروع موازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، ليكون الركيزة الأساسية في فعالية توظيف الموارد المتاحة بالدولة وضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع من الجنسين والاستخدام الأمثل لموارد الدولة بكفاءة وفاعلية.

ز. **الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية خلال العام المالي السابق:**

تم إطلاق الدليل الإجرائي لموازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين والذي يهدف إلى تزويد القائمين على إعداد الموازنات في الوزارات والجهات بمفاهيم تكافؤ الفرص والمساواة بشكل أكثر تفصيلاً بالإضافة إلى التعريف بأهمية قياس فجوات النوع وكيفية توجيه البرامج للعمل على تقليص تلك الفجوات.

كما تم تنفيذ العديد من ورش العمل الفنية والتقنية بالتنسيق مع جميع جهات الدولة لتضمين منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في البرامج المقدمة من تلك الجهات.

الإجراءات المستهدف تحقيقها بوزارة المالية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ حيث سيتم ما يلي:

١. نشر الدليل الإجرائي لموازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين على الوزارات والجهات وبصفة خاصة الإدارات المعنية بـ (التخطيط الاستراتيجي – الموازنة – الإحصاء – حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص).

٢. استكمال تنفيذ ورش العمل الفنية مع الوزارات والجهات من خلال وحدة حقوق الانسان وتكافؤ الفرص بوزارة المالية بشأن موازنات البرامج المستجيبة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة UNW، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

٣. إعداد دليل تدريبي فني عملي لإدماج منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في الموازنة العامة للدولة في شكل إجراءات تنفيذية بالتعاون مع القطاعات المعنية بالوزارة.

وتحقيقاً لهذا التوجه، تراعى كل الوزارات والجهات عند تقديم مشروع موازنات البرامج والأداء الخاصة بها للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ أن تكون هذه البرامج مستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين:

١. تحديد أهم البرامج والمشروعات الموجهة لفئات النوع والمراعية لمنظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين (الأطفال، الشباب، المسنين) مع مراعاة الأشخاص ذوي الهمم بهذه الفئات، وتكلفتها موزعة على أبواب الموازنة المخصصة لذلك والأعداد المستفيدة من هذه البرامج موزعة جغرافياً على المحافظات.

٢. إعداد وتقديم بيان بأعداد مقدمي الخدمة والمستفيدين من كل برنامج أو نشاط / مشروع وتصنيفهم وفقًا للنوع.

٣. تحديد مؤشرات قياس الأداء التي يمكن من خلالها قياس مدى تحقيق المستهدف لكل برنامج وقياس مدى شمول مخصصات الموازنة لتلبية احتياجات الفئات (الأطفال، الشباب، المسنين) مع مراعاة الأشخاص ذوي الهمم بهذه الفئات، وتوصيف الأثر المتوقع للبرامج من منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين مع مراعاة البُعد الجغرافي لمعالجة الفجوات بين الجنسين.

وبالتالي فإن تطبيق موازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين بوزارة المالية سيساعد في تحقيق رفع كفاءة الإنفاق العام، ومتابعة وتقييم الإنفاق والعائد الحكومي، ومراقبة فاعلية الأداء من جهة، وتوجيه الانفاق بشكل منصف إلى الفئات الأولى بالرعاية من جهة أخرى على النحو الذي يسهم في تطوير الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

٤. الموقف الخارجي لجمهورية مصر العربية:

أ- تصنيف مصر من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني

جدير بالذكر أن مؤسستين من مؤسسات التصنيف الائتماني الثلاثة قد قاموا بتعديل النظرة المستقبلية لتصنيف مصر الائتماني إلى نظرة إيجابية مع القاء الضوء على مدى التزام الحكومة المصرية بحزمة الإصلاحات وفاعلية سياسات الحكومة المتبعة من أجل التصدي للتبعات والتداعيات الاقتصادية للتوترات الجيوسياسية والضغوطات الاقتصادية العالمية والحد من الآثار السلبية على الاقتصاد القومي.

- خفضت مؤسسة التصنيف الائتماني فيتش (Fitch) درجة التصنيف إلى B- من B ولكن مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة في نوفمبر ٢٠٢٣: يعكس هذا التخفيض زيادة المخاطر التي تهدد التمويل الخارجي لمصر، واستقرار الاقتصاد الكلي، ومسار الدين الحكومي المرتفع بالفعل. ولكن تعكس التوقعات المستقرة بأن الإصلاحات - بما في ذلك عملية التخارج، وتباطؤ الانفاق الحكومي على الاستثمارات والمشروعات الحكومية، وتعديل سعر الصرف - مما يمهد الطريق لبرنامج أكبر محتمل لصندوق النقد الدولي ودعم إضافي من دول مجلس التعاون الخليجي.
- قامت مؤسسة التصنيف الائتماني موديز (Moody's) بتعديل النظرة المستقبلية لمصر إلى إيجابية من سلبية مع تثبيت تصنيف مصر عند Caa1 في مارس ٢٠٢٤ وسط الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها مصر خلال الفترة الأخيرة، بما في ذلك تعويم العملة المصرية وزيادة ٢٠٠، ٦٠٠ نقطة أساس في أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي المصري، وأشارت المؤسسة إلى أن الحفاظ على تلك العوامل سيساعد على تجنب تزايد الصدمات الخارجية وتعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات بمرور الوقت. ولكن قامت مؤسسة التصنيف الائتماني موديز بتثبيت تصنيف مصر عند Caa1 مما يشير إلى استمرار وجود تحديات "فى الوضع الاقتصادى والتعرض لمخاطر ائتمانية عالية للغاية".
- قامت مؤسسة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز (S&P) بتعديل النظرة المستقبلية لمصر إلى إيجابية من مستقرة مع تثبيت تصنيف مصر الائتماني طويل وقصير الأجل عند "B-/B" في مارس ٢٠٢٤: ويؤكد هذا التعديل على بدء عودة الثقة في المسار الاقتصادي لمصر، مدفوعا بتحرير سعر الصرف والالتزام بأهداف ضبط أوضاع المالية العامة المستهدفة وتعزيز القدرة على تحمل الديون. أما بالنسبة لتعديل التصنيف، فقد أكدت مؤسسة ستاندرد آند بورز أنه سيتحسن إذا تحسن صافي الدين الخارجي لمصر بشكل أسرع مما تتوقع أو إذا أدى توافر العملة الأجنبية إلى تخفيف القيود على النقد الأجنبي.

تعكس قرارات مؤسسات التصنيفات السيادية مؤخرا بدء عودة ثقة المؤسسات الدولية بالاقتصاد المصري وقدرته على التعامل بإيجابية مع الظروف الاقتصادية الطارئة المحلية والدولية التي تأثرت العام الماضي بتداعيات الحرب في أوروبا والتوترات الجيوسياسية في المنطقة العربية وكذلك مستوي الإلتزام في تنفيذ سياسات البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي المصري.

ب- المؤشرات الخارجية

شـــهد العجز في الميزان الســـلعي تحســـناً ملحوظاً خلال يناير من العام ٢٠٢٤ مقارنة بالفترة المماثلة خلال العام ٢٠٢٣ بنحو ٦٧,٤٪ وبقيمة ٣,١ مليار دولار، وذلك نتيجة انخفاض الواردات بنحو ٤٠٪ بقيمة ٣ مليار دولار مقارنة بزيادة في الصـــادرات بنحو ٣,٤٪ بقيمة ٠,١ مليار دولار.

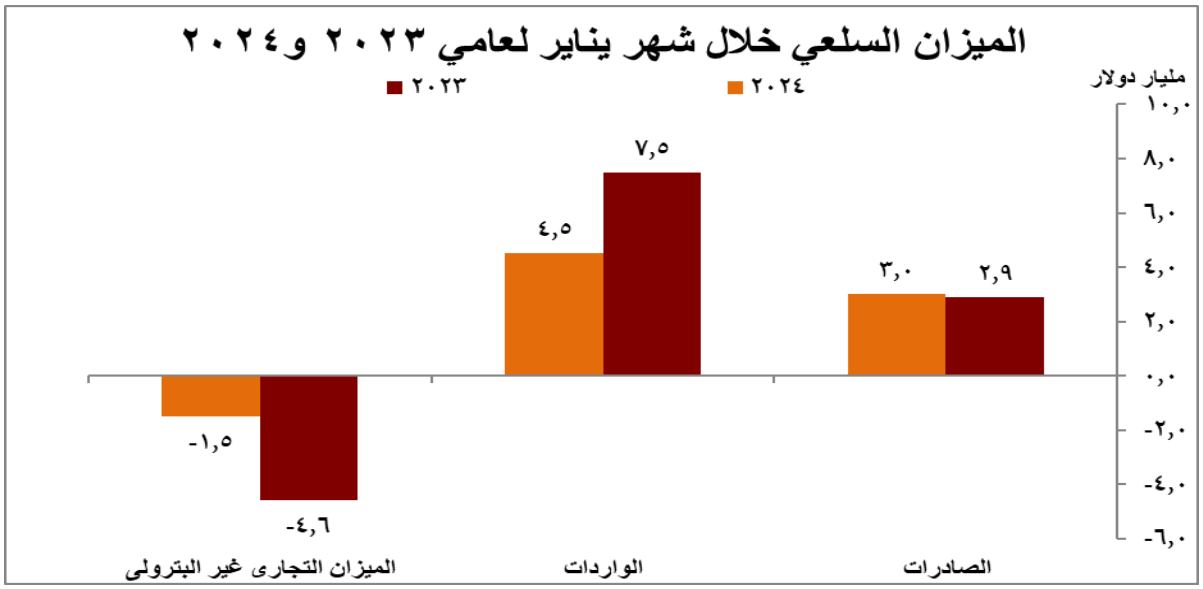

المصدر: تقرير أداء حركة التجارة الخارجية المصرية للسلع غير البترولي عن شهر يناير ٢٠٢٤ – وزارة التجارة والصناعة

حيث تعمل مصر على تحفيز الصادرات وتحقيق الوصول الي ١٠٠ مليار دولار صادرات ســـنويا بحلول عام ٢٠٣٠. وجاء ذلك في إطار مواصـــلة تنفيذ برنامج دعم ومســـاندة تنشيط الصـــــادرات بموازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ والتي تقدر مخصصاته بنحو ٢٣ مليار جنيه استمرار لتوفير مخصصات اعلى وكافية لمساندة المصدرين.

وفي ضـوء موافقة مجلس الوزراء في شـهر أكتوبر ٢٠١٩ على إطلاق ٦ مبادرات لرد مســـتحقات المصـــدرين لدى صـــندوق تنمية الصـــادرات، تم فتح الباب لتلقي طلبات المصدرين الراغبين في الانضمام للمرحلة السابعة من مبادرة «السداد النقدي الفوري» مع بداية ٢٠٢٤، اسـتجابةً للقطاع التصـديري الذى أبدى رغبته في اسـتكمال سـلسـلة المبادرات الناجحة في سداد متأخرات أعباء الصـادرات المسـتحقة للشـركات المصـدرة، حيث تم صرف نحو ١٢ مليار جنيه لعدد يصل الى ١٥٥٨ شركة خلال المرحلة السادسة للسداد النقدي الفوري، وذلك في إطار حرص الدولة على دفع عجلة الإنتاج والتصدير.

ومن المبادرات الأخيرة التي تبنتها الحكومة هو اقرار مجلس الوزراء، في ابريل ٢٠٢٣ لبرنامج جديد لدعم الصـــادرات لمدة ٣ ســـنوات قادمة التزاما منه وحرصـــه على تحفيز القطاع التصديري وتشجيعه على التوسع في الأنشطة الاستثمارية، والحفاظ على العمالة وتوسـيع القاعدة التصـديرية على نحو يؤدي إلى تعزيز تنافسـية المنتجات المصـرية في الأسواق الإقليمية والعالمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

رابعاً: السياسة المالية وأهم النتائج المحققة

تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز والأدوات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة نظراً لأهميتها في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تحقيق الضبط المالي واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة والدين وخدمته على المدى المتوسط بالإضافة الى دورها ومساهمتها في تحفيز النشاط الاقتصادي ومعدلات التشغيل وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة الحماية الاجتماعية وتحسين جودة وكفاءة واتاحة الخدمات الاساسية لقطاع عريض من المواطنين.

وفى هذا الإطار يعتبر خفض معدلات دين اجهزة الموازنة العامة والحكومة العامة وعبء خدمته الهدف الرئيسي للسياسة المالية على المدى المتوسط، حيث تستهدف وزارة المالية خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة والوصول بها الى معدلات أكثر استدامة تتراوح عند حوالي ٨٠٪ من الناتج المحلى مع نهاية العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، مقارنة بنسبة مديونية بلغت ١٠٢,٨٪ من الناتج فى نهاية عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ومتوقع أن تصل نسبة مديونية اجهزة الموازنة إلى ٨٩٪ من الناتج المحلى في يونيو ٢٠٢٤ ولضمان تحقيق ذلك، تستهدف السياسة المالية تحقيق فائض أولى سنوي قدره ٣,٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بفائض أولى بلغ ٠,١٪ من الناتج المحلى خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ ثم ارتفع الي نحو ١,٨٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩. ونجحت وزارة المالية بعد جائحة كورونا في تحقيق فائض أولي قدره ١,٦٪ من الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ومتوقع العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ أن يصل إلى ٥,٨٪ (بعد مراعاة أثر تحصيل نحو ١٢,٠ مليار دولار والتي تمثل ٥٠,٠٪ من حصيلة صفقة رأس الحكمة لصالح الخزانة العامة والتي يمثل مورد استثنائى غير متكرر) وتستهدف وزارة المالية إستدامة تحقيق فائض أولي مستدام يساعد في تخفيض الدين أو علي الأقل يساعد في مجابهة التحديات التي تواجهها المالية العامة في المرحلة الحالية.

كما تستهدف السياسة المالية تحقيق ذلك من خلال توسيع وتنمية قاعدة الايرادات الضريبية وغير الضريبية، واستمرار اصلاح هيكل الانفاق العام لضمان فاعليته وبما يسمح بوجود مساحة مالية تمكن الدولة من استمرار زيادة الإنفاق الموجه للتشغيل والإنتاج والتنمية البشرية بدلاً من الإنفاق غير المؤثر على النشاط الاقتصادي أو جودة الحياة للمواطن مثل فاتورة خدمة الدين. ويعتبر هذا تحدى كبير فى ظل ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع اسعار الفائدة من قبل البنك المركزى لتصل الى مستويات قياسية خلال النصف الثانى من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وعلى الرغم من ذلك فتستهدف السياسة المالية معدلات نمو للمصروفات العامة (خاصة بدون الفوائد) مستدامة تقل عن معدلات نمو الايرادات العامة على المدى المتوسط.

أ – المؤشرات والنتائج الأولية للفترة يوليو – مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٤

١. تشـــير المؤشـــرات المالية الأولية للفترة يوليو - مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى اســـتمرار الانضـباط المالي المسـتهدف من قبل وزارة المالية بالرغم من الأزمة الراهنة والضـغوط التضـخمية حيث بلغت نسـبة العجز الكلى للموازنة نحو ٥,٤٢٪ مقابل ٥,٤٪ من الناتج خلال نفس الفترة من العام السابق ومقابل عجز بلغ ٩,٤٪ من الناتج خلال يوليو-مارس ٢٠١٥/٢٠١٦.

٢. كما حققت الموازنة فائض أولى (قبل سـداد الفوائد) خلال يوليو - مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٤ قدره ٤١٥ مليـار جنيـه (٢,٩٧٪ من النـاتج المحلى) وذلـك مقـابـل فـائض أولي قدره ٥٠,١ مليار جنيه (٠,٥ ٪ من الناتج) خلال نفس الفترة من العام الســابق ومقابل عجز أولى قدره ٤١,٦ مليار جنيه (١,٣٪ من الناتج) فى ٢٠١٥/٢٠١٦.

٣. بلغت نســـبة دين أجهزة الموازنة العامة نحو ٧٧,٥٪ من الناتج المحلى فى ديســـمبر ٢٠٢٣ مقابل ١٠١٪ من الناتج المحلى فى يونيو ٢٠١٧ ومن المتوقع ان تصـــل الى نحو ٨٩٪ من الناتج المحلى مع نهاية يونيو ٢٠٢٤. وتؤكد تلك المؤشـــرات الى اهمية ضـرورة العمل على رجوع الدين لمسـتويات أكثر اسـتدامة فى المدى المتوسـط لضـمان تحسـن وتراجع نسـبة مديونية أجهزة الموازنة للناتج وذلك وعلى الرغم من الصـدمات والازمات العالمية وتداعياتها السلبية الكبيرة والمؤثرة. وأيضاً لابد من العمل على خفض اعباء خدمة الدين من خلال العمل على تخفيض التضخم ومعدلات الفائدة وتعظيم ايرادات الموازنة والتوســـع فى اســـتخدام أكبر قدر من حصـــيلة الطروحات لخفض المديونية الحكومية والعمل على توسيع قاعدة الايرادات العامة سواء الضريبية أو الغير ضريبية.

٤. وفي ظل ترشيد الحكومة للانفاق الاستثماري بشكل خاص كما تم ذكره سلفاً، قد صاحب الأداء المـالي للفترة يوليو - مـارس من العـام المـالي الحـالي انخفـاض ملحوظ فى استثمارات اجهزة الموازنة بنحو ١٣٪ لتصل إلى ١٦١ مليار جنيه مقارنة بـ١٨٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضـى بسـبب حدوث انخفاض كبير في الاسـتثمارات الممولة من الخزانة العامة بنحو ١٩٪ ســـنوياً خلال يوليو - مارس من العام المالي الحالي، ومن ناحية أخرى ارتفعت مخصصـات شـراء السـلع والخدمات بـــ ٣٠٪ خلال يوليو - مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وقد شـــهدت الشـــهور التســـعة الاولى من العام المالى الحالى زيادة كبيرة فى مخصـصـــات قطاعي التعليم والصـحة لتنمو بشـكل سـنوي بنحو ١٩,١٪ و٣٣,٨٪ على التوالي لتصـــل الى ١٨١ مليار جنيه والى ١٢٥,٣ مليار جنيه على التوالي. كمـا قـامـت وزارة المـاليـة بتوفير نحو ١٥١,٥ مليـار جنيـه لصـــنـاديق المعاشـات كجزء من التسـوية المخصـصـة للصـناديق لهذا العام، وبذلك تكون الخزانة العامة للدولة قد قامت بتدبير إجمالي مبلغ يقترب من ٨٥٣ مليار جنيه لصـــناديق المعاشات حتى مارس ٢٠٢٤.

٥. وفى هذا الصدد فنود الإشارة إلى أن استدامة الأداء واستمرار الانضباط المالي قد تحققت فى وقت تستمر معدلات التضخم مرتفعة حيث وصلت إلى ٣٣,٣٪ في مارس ٢٠٢٤ مقارنة بـ ١٠,٥٪ خلال مارس ٢٠٢٢، الأمر الذي أدى إلى قيام البنك المركزي برفع سعر الفائدة بنسبة ٢٪ في شهر فبراير ٢٠٢٤ ثم ٦٪ خلال شهر مارس ٢٠٢٤ ليصل سعر فائدة متوسط الكوريدور ٢٧,٧٥٪ للسيطرة على الضغوط التضخمية السائدة وبالتوازى قام البنك المركزى بالاعلان رسميا عن التحول إلى اتباع سعر صرف مرن يحدده آليات السوق من عرض وطلب. هذا وقد سجلت معدلات التضخم متوسط سنوي قدره ٤,٥٪ في عام ٢٠٢١ و٥,٧٪ في عام ٢٠٢٠ و١٣,٩٪ في عام ٢٠١٩ و٢١,٦٪ في عام ٢٠١٨، وقد ارتفعت أسعار العديد من السلع الغذائية مؤخرا خاصة اسعار القمح والذرة والزيوت وأسعار الوقود خاصة بعد اندلاع الأزمة الحالية بين روسيا وأوكرانيا والتي أثرت بشكل خاص على اسعار الحبوب والسلع الغذائية ومستلزمات الانتاج بشكل عام بالإضافة إلي ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية ونقصه في القطاع المصرفي مما ساهم في الموجه التضخمية محلياً. ومع ارتفاع معدلات التضخم المحلية والعالمية وانخفاض قيمة الجنيه المصري في ظل التطورات الاقتصادية السائدة، ساهمت السياسة النقدية المتبعة والسياسة المالية المنضبطة فى الحفاظ على نسبة الاحتياجات التمويلية لاجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى مستقرة على الرغم من إرتفاع تكلفة ومعدلات الاقتراض لتصل حاليا على الاذون والسندات الحكومية المصدرة من قبل وزارة المالية عند ٢٦-٢٧٪ فى الوقت الراهن، الأمر الذي خلق ضغوطات كبيرة على الموازنة العامة من حيث ارتفاع تكلفة وفاتورة خدمة الدين. وتعمل وزارة المالية قدر المستطاع على خفض عبء خدمة الدين على المدى القصير والمتوسط لايجاد مساحة مالية إضافية للموازنة تسمح باستمرار زيادة المخصصات الكافية لتمويل برامج مساندة النشاط الاقتصادى خاصة للقطاعات الاقتصادية الانتاجية وكذلك استمرار العمل على تنويع وزيادة تمويل برامج التنمية البشرية والاجتماعية وتحسين البنية التحتية والخدمات الاساسية المقدمة للمواطنين.

٦. وفى الوقت نفسه فقد وصل رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى ٤٠,٤ مليار دولار فى نهاية مارس ٢٠٢٤ مقابل ٣٤,٤ مليار دولار في مارس ٢٠٢٣، وهو رصيد يغطى أكثر من ٦ أشهر من فاتورة الواردات المصرية من السلع والخدمات. ويأتي ذلك الارتفاع في ضوء التوصل إلى اتفاق يعد الأكبر في تاريخ مصر مع دولة الإمارات لضخ استثمارات مباشرة تعادل ٣٥ مليار دولار (أي ما يقرب من ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في منطقة رأس الحكمة بالساحل الشمالي.

٧. وفي ضوء الوصول إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي وموافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على برنامج الإصلاح الاقتصادي المصرى المدعوم بتسهيل ائتماني ممتد من قبل الصندوق حيث تم زيادة حجمة بمقدار ٥ مليار دولار ليصل إجمالي التمويل من قبل الصندوق الى نحو ٨ مليار دولار علي مدار ثلاث سنوات بالإضافة إلى ١,٢ مليار دولار يمكن الحصول عليها من صندوق المرونة والاستدامة، بالإضافة إلى إعلان العديد من صفقات التمويل من شركاء التنمية مثل الاتحاد الأوروبي (٧,٤ مليار يورو) والبنك الدولي (٦,٠ مليار دولار على ٣ سنوات) وصفقة رأس الحكمة التي ستدخل موارد دولارية للبلاد قدرها ٣٥ مليار دولار إلي جانب دعم تمويلى من بعض الدول مثل اليابان وبريطانيا، فقد قامت العديد من المؤسسات الدولية بالإشادة بالاجراءات التي تمت على جانب السياسة النقدية مؤخرا وكذلك بالإصلاحات الهيكلية المالية والانضباط المالي المحقق بالرغم من صعوبة الموقف الاقتصادي حيث قامت مؤخراً مؤسستي ستاندرد أند بورز وموديز للتصنيف الائتماني خلال شهر مارس ٢٠٢٤ بالاعلان عن الإبقاء على التصنيف الائتمانى لجمهورية مصر العربية عند مستوى B- وCaa1 مع تغيير النظرة المستقبلية المستقرة والسلبية على التوالي للاقتصاد المصرى إلى نظرة إيجابية مما يمهد الى حدوث تحسن فى التصنيف اذا استمرت السياسات المتبعة السليمة وتحسنت المؤشرات الاقصادية والمالية. ويعكس هذا القرار ترحيب المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتمانى بقرار السلطات المصرية بإتخاذ إجراءات اقتصادية سليمة تهدف إلى تصحيح مسار الاقتصاد المصري وتحقيق استقرار اقتصادي كلي سيتيح قدر من المساحة والصلابة للاقتصاد المصرى تمكنه من التعامل مع التحديات والصدمات الخارجية.

وقد قامت الحكومة بوضع إطار عام للتعامل مع الأوضاع الجيوسياسية غير المسبوقة بالمنطقة والعالم من حيث التأثير السلبي على الاقتصاد المحلى والعالمى في ظل عدم وضوح أو وجود تصور لمداها الزمنى المتوقع. ويقوم الإطار العام على أربعة ركائز أساسية وتم وضع خطة يتم تنفيذها على أربع مراحل متتالية:

١. دراسة التأثير المحتمل للأزمة على الاقتصاد المصري بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن للاقتصاد ان يتحملها على المدى القصير، دون الاخلال بتحقيق المستهدفات المالية للموازنة العامة للدولة للأعوام المالية بدءً من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ حتي العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٨.
٢. الإعلان عن وبدء تنفيذ مجموعة من التدابير والاجراءات التي تستهدف القطاعات والفئات الأولي بالرعاية.

٣. تحديث الإطار الكلى للموازنة العامة للدولة وفقا للتقديرات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر ٢٠٢٣ وإبريل ٢٠٢٤، وكذلك وفقاً للتقديرات المحدثة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية والبنك المركزى المصرى.

٤. الالتزام بمعايير الشفافية والافصاح ومشاركة الاجراءات وكذلك الأهداف المالية المحدثة مع مجلس النواب المصرى وكذلك البنوك الاستثمارية والمؤسسات الدولية.

ب – التقديرات المالية المحدثة للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وفقاً للتقديرات المبدئية التى يتم تحديثها دورياً في ضوء البيانات الفعلية المحققة خلال العام المالى الحالى

اكدت الحكومة التزامها وحرصها على الحفاظ على وتيرة الاصلاح الاقتصادي والاستمرار فى تنفيذ الاجراءات المالية والاجتماعية المستهدفة لتحقيق مستهدفات الموازنة وبأقل قدر من الانحراف. ولكن في ضوء التعامل المرن والمتوازن للسياسة المالية فنتوقع تحقيق فائض اولى مستدام يبلغ نحو ٥,٧٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي فى العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وخفض عجز الموازنة الى نحو ٣,٩٥٪ من الناتج والعمل على الحفاظ على استدامة معدل دين اجهزة الموازنة العامة. وتجدر الاشارة الى تلك التقديرات تتضمن أثر تحصيل نحو ١٢ مليار دولار (تمثل ٥٠٪ من حصيلة صفقة رأس الحكمة لصالح الخزانة العامة كايراد استثنائى غير متكرر).

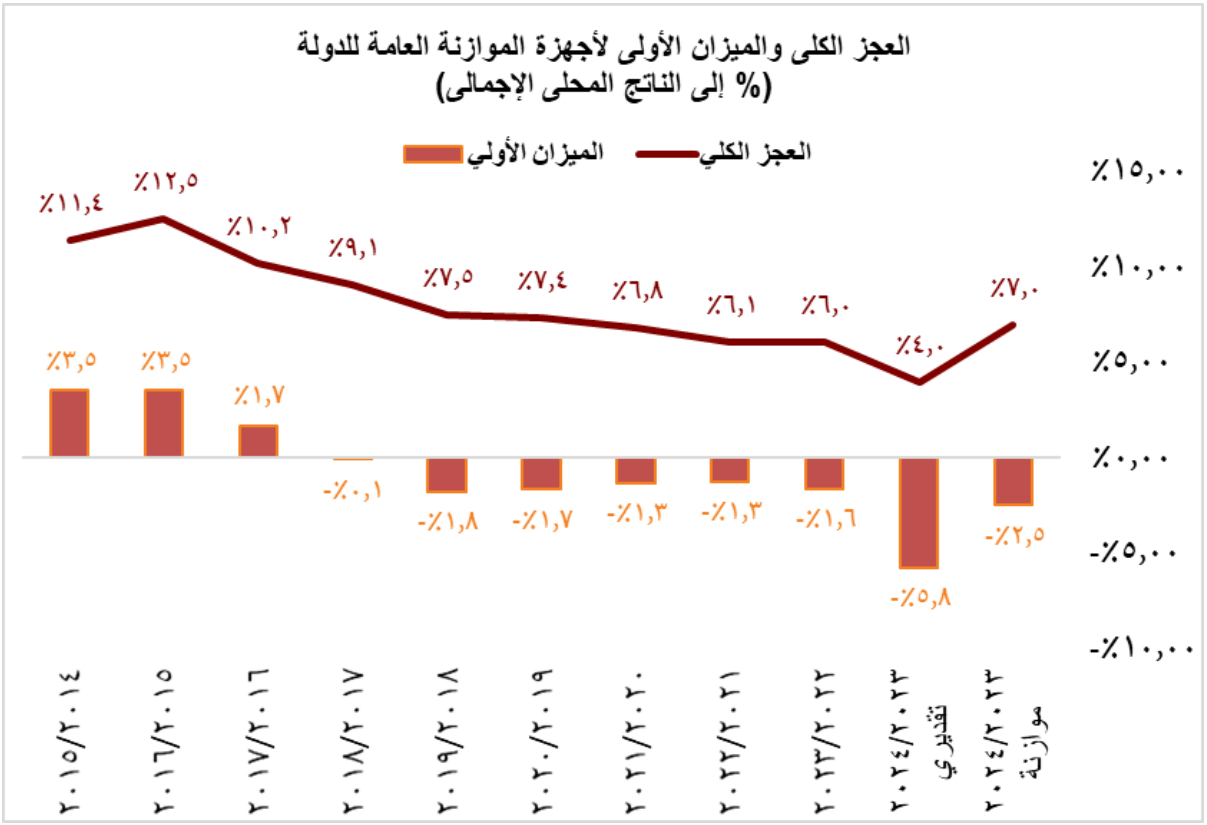

* تعكس المؤشرات إستخدام سلسلة الناتج المحلي الإجمالي المعدلة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

كما تستهدف الحكومة زيادة الايرادات الضريبية بنحو ٢٣,٢٪ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ من خلال استمرار تطوير المنظومة الضريبية وتنويع مصادر الايرادات. وتعكس النتائج المحققة حتى نهاية مارس ٢٠٢٤ القدرة على تحقيق المستهدفات حيث ارتفعت جملة الإيرادات الضريبية خلال الشهور التسعة الأولى من العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنحو ٤١,٢٪ لتحقق ١،٠٤٦ مليار جنيه مقابل نحو ٧٤١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وتؤكد تلك النتائج نجاح جهود وزارة المالية فى تنفيذ برنامج إصلاح السياسة الضريبية وتعظيم إيرادات الدولة من خلال التوسع في مجالات الميكنة وضبط وحصر المجتمع الضريبى، وتطوير أداء مصلحة الضرائب والجمارك.

كما يستهدف برنامج الاصلاح المالي الاستمرار تدريجياً فى تحجيم معدلات نمو الانفاق العام ليبلغ نحو ٣٧٪ في ٢٠٢٤/٢٠٢٣ كنتيجة لاستمرار جهود اصلاح هيكل الانفاق والحد من زيادة اعباء فاتورة خدمة الدين. كما أنه من المتوقع ان ترتفع قيمة مخصصات دعم السلع التموينية خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنحو ١٥,٨٪ مقارنة بالعام المالي السابق لتصل إلى ١٤١,٠ مليار جنيه، ومن المتوقع ارتفاع باب الأجور وتعويضات العاملين بنحو ١٩,٧٪ مقارنة بالعام المالي السابق لتصل الي نحو ٤٩٤ مليار جنيه ويأتي ذلك في ضوء اقرار حزمة من الاجراءات التي تستهدف زيادة دخول العاملين بكافة اجهزة الدولة خاصة العاملين فى قطاعى الصحة والتعليم لمساندتهم خاصة في ظل معدلات التضخم المرتفعة المحققة حاليا. وعلى الجانب الأخر، من المتوقع أن تشهد الاستثمارات الحكومية تباطؤ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ لتصل إلى نحو ٣٣٤ مليار جنيه مقارنة بنحو ٥٨٧ مليار جنيه المدرجة بالموازنة ويأتي ذلك في ضوء قرار دولة رئيس الوزراء بترشيد الانفاق وتباطؤ وتيرة تنفيذ المشروعات القومية والتي اكتملت بنسبة أقل من ٧٠٪ أو لها مكون دولاري. كما أنه من المتوقع ارتفاع مخصصات شراء السلع والخدمات بنحو ٧٪ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين وزيادة الانفاق على الخدمات الاساسية وخاصة الصحة في ظل الموجه التضخمية الحالية.

تطور حصيلة الايرادات العامة

(مليون جنيه)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣ تقديري*
إجمالي الإيرادات العامة	٦٥٩،١٨٤	٨٢١،١٣٤	٩٤١،٩١٠	٩٧٥،٤٢٩	١،١٠٨،٦٢٥	١،٣٤٧،١٧٨	١،٥٦٣،٩٢١	٢،٤٢٠،٣٣٦
معدل النمو ٪	%٣٤,١	%٢٤,٦	%١٤,٧	%٣,٦	%١٣,٧	%٢١,٥	%١٦,١	%٥٤,٨
الايرادات الضريبية	٤٦٢،٠٠٧	٦٢٩،٣٠٢	٧٣٦،١٢١	٧٣٩،٦٣٣	٨٣٣،٩٩٣	٩٩١،٤٠٢	١،٢٥٨،٥٨٢	١،٥٥٠،٦٥٧
معدل النمو ٪	%٣١,١	%٣٦,٢	%١٧,٠	%٠,٥	%١٢,٨	%١٨,٩	%٢٦,٩	%٢٣,٢
المنح	١٧،٦٨٣	٣،١٩٤	٢،٦٠٩	٥،٢٦٣	٢،٩٥٥	٤،٠٨١	٥،٤٣٢	٤،٤٠٢
معدل النمو ٪	%٣٩٩,١	%٨١,٩-	%١٨,٣-	%١٠١,٨	%٤٣,٩-	%٣٨,١	%٣٣,١	%١٩,٠٠
الايرادات الأخرى	١٧٩،٤٩٤	١٨٨،٦٣٩	٢٠٣،١٨١	٢٣٠،٥٣٣	٢٧١،٦٧٨	٣٥١،٦٩٤	٢٩٩،٩٠٧	٨٦٥،٢٧٧**
معدل النمو ٪	%٣٢,٣	%٥,١	%٧,٧	%١٣,٥	%١٧,٨	%٢٩,٥	%١٤,٧-	%١٨٨,٥

تطور المصروفات العامة

(مليون جنيه)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣ تقديري*
إجمالي المصروفات العامة	١،٠٣١،٩٤١	١،٢٤٤،٤٠٨	١،٣٦٩،٨٧١	١،٤٣٤،٧٢٣	١،٥٧٨،٧٧٤	١،٨٣١،٠٢٢	٢،١٨٤،٥٩٥	٢،٩٩٩،٦٦٣
معدل النمو (%)	%٢٦,٢	%٢٠,٦	%١٠,١	%٤,٧	%١٠,٠	%١٦,٠	%١٩,٣	%٣٧,٣
الأجور وتعويضات العاملين	٢٢٥،٥١٢,٦	٢٤٠،٠٥٣,٩	٢٦٦،٠٩١,١	٢٨٨،٧٧٣,١	٣١٨،٨٠٦,٤	٣٥٨،٧٣٥,٣	٤١٢،٤٦٣,٨	٤٩٣،٨٦٠,٢
معدل النمو ٪	%٥,٥	%٦,٤	%١٠,٨	%٨,٥	%١٠,٤	%١٢,٥	%١٥,٠	%١٩,٧
شراء السلع والخدمات	٤٢،٤٥٠,١	٥٣،٠٨٨,٤	٦٢،٣٦٥,٤	٦٩،٨٧١,١	٨١،٤٦١,٩	٩٩،٥٧٩,٧	١٢٧،٧٨٠,٠	١٣٦،٥١٨,٨
معدل النمو ٪	%١٩,٠	%٢٥,١	%١٧,٥	%١٢,٠	%١٦,٦	%٢٢,٢	%٢٨,٣	%٦,٨
مدفوعات الفوائد	٣١٦،٦٠٢	٤٣٧،٤٤٨	٥٣٣،٠٤٥	٥٦٨،٤٢١	٥٦٥،٤٩٧	٥٨٤،٨٢٦	٧٧٤،٢٠٣	٩،٣٦٠،٠٩٤***
معدل النمو ٪	%٢٩,٩	%٣٨,٢	%٢١,٩	%٦,٦	%٠,٥-	%٣,٤	%٣٢,٤	%٧٥,٧
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢٧٦،٧١٩	٣٢٩،٣٧٩	٢٨٧،٤٦٢	٢٢٩،٢١٤	٢٦٣،٨٨٦	٣٤٣،٤٠٥	٤٥٤،١٠١	٥٣٢،٨١٨
معدل النمو ٪	%٣٧,٧	%١٩,٠	%١٢,٧-	%٢٠,٣-	%١٥,١	%٣٠,١	%٣٢,٢	%١٧,٣
المصروفات الأخرى	٦١،٥١٧	٧٤،٧٥٨	٧٧،٥٦٥	٨٦،٨٠٣	٩٩،٧٥١	١١٤،٧٤٦	١٢٧،٠٦٠	١٤٢،٤٣١
معدل النمو ٪	%١٢,٨	%٢١,٥	%٣,٨	%١١,٩	%١٤,٩	%١٥,٠	%١٠,٧	%١٢,١
الإستثمارات	١٠٩،١٤١	١٠٩،٦٨٠	١٤٣،٣٤٢	١٩١،٦٤٢	٢٤٩،٣٧٢	٣٢٩،٧٣٠	٢٨٨،٩٨٧	٣٣٣،٩٤٢
معدل النمو ٪	%٥٧,٦	%٠,٥	%٣٠,٧	%٣٣,٧	%٣٠,١	%٣٢,٢	%١٢,٤-	%١٥,٦

* تقديرات مبدئية جارى تحديثها في ضوء البيانات الفعلية المحققة خلال الربع الأخير من العام المالى الحالي.

** متضمنه المقابل المحلي لمبلغ ١٢ مليار دولار يمثل ٥٠٪ من إيرادات رأس الحكمة.

*** مدفوعة بقرارات البنك المركزي بزيادة معدلات الفائدة للسيطرة علي التضخم.

خامساً: المستهدفات المالية

تشـير المؤشـرات الأخيرة أن الاقتصـاد المصـري أصـبح أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الاقتصـادية العالمية، وامتصـاص الصـدمات الخارجية والداخلية، إلا أن تغير الافتراضـات والمؤشـرات الاقتصـادية والمالية وحالة عدم اليقين السـائدة يتولد عنها تحديات كبيرة فى وضـع إطار اقتصـادى سـليم ودقيق ومحدث لمشـروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وتحديث التقديرات السائدة بشكل دقيق.

لذا فتسـتهدف وزارة المالية وفى ضـوء المؤشـرات الفعلية المحدثة العمل على اسـتقرار نسـبة معدل دين اجهزة الموازنة العامة للعام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وفي ضـوء توقع تحقيق فائض اولى قدره ٣,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى وبافتراض تحقيق معدل نمو حقيقي قدره ٤,٢٪ خلال العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥. وتؤكد تلك المسـتهدفات أننا نسـتطيع بمسـاندة كافة الشـركاء وعلى رأسـهم مجلس النواب الموقر فى اسـتمرار تحقيق تحسـن فى مؤشـرات أداء المالية العامة والذي بدأ يتحقق بشكل يتسم بالاستدامة خلال السنوات الماضية.

أهم الافتراضات الاقتصادية الرئيسية

البيان	٢٠١٦/٢٠١٧ فعلى	٢٠١٧/٢٠١٨ فعلى	٢٠١٨/٢٠١٩ فعلي	٢٠١٩/٢٠٢٠ فعلي	٢٠٢٠/٢٠٢١ فعلي	٢٠٢١/٢٠٢٢ فعلي	٢٠٢٢/٢٠٢٣ فعلي	٢٠٢٣/٢٠٢٤ تقديري	٢٠٢٤/٢٠٢٥ مشروع موازنة
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%) [1]	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٣,٦	٣,٣	٦,٦	٣,٨	٢,٩	٤,٢
المكمش (معدل التضخم) (%) [1]	٢٣,٣	٢١,٦	١٢,٢	٦,٤	٦,٧	٨,١	٢٣,٤	٣٥,٧	١٧,٩
الناتج المحلى الإجمالى - مليار جنيه [1]	٣,٧١٤	٤,٧٦٨	٥,٧٢٤	٦,٢٩٥	٦,٩٢٣	٧,٩٤١	١٠,١٠٠	١٤,٠٠٠	١٧,١٠٠
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٠	١٤,٨	١٤,٠	١٤,٣	١٨,٥	٢٦,٥	٢٥,٠
متوسط سعر برميل برنت[2] (دولار / برميل)	٥٠,٠	٦٤,٠	٧٠,٠	٥٢,٠	٦١,٠	٩١,٠	٨٧,٠	٨٥,٠	٨٢,٠
متوسط سعر القمح الأمريكي[3] (دولار)	١٨٩,٦	١٨٥,٦	١٧٨,٣	١٧٨,٣	١٩٣,٩	٣٤٥,٠	٤٢٤,٠	٢٨٠,٠	٢٨٠,٠

١/ في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية.

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الإقتصاد العالمى. كما يتم أيضاً الإسترشاد ببتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد ببتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

كما نستهدف خلال الاعوام القادمة استمرار جهود الضبط المالي المتوازن والداعم للنمو والنشـاط الاقتصـادي فضـلا عن المسـاهمة فى الخفض التدريجي لأعباء خدمة دين أجهزة الموازنة العامة من خلال خفض نسـبة الفوائد المسـددة الى إجمالي مصـروفات وايرادات الموازنة بعد السيطرة على التضخم واستقرار أسعار الفائدة المحلية.

العجز الكلى و الأولى
(% إلى الناتج)

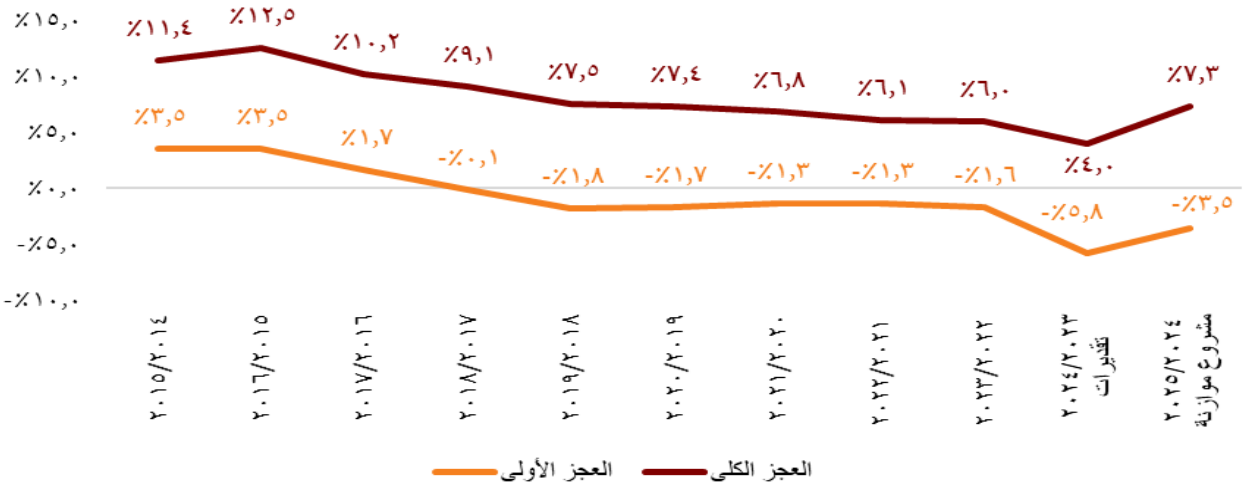

مستهدفات العجز الكلى ودين أجهزة الموازنة العامة (% من الناتج المحلى الإجمالى)

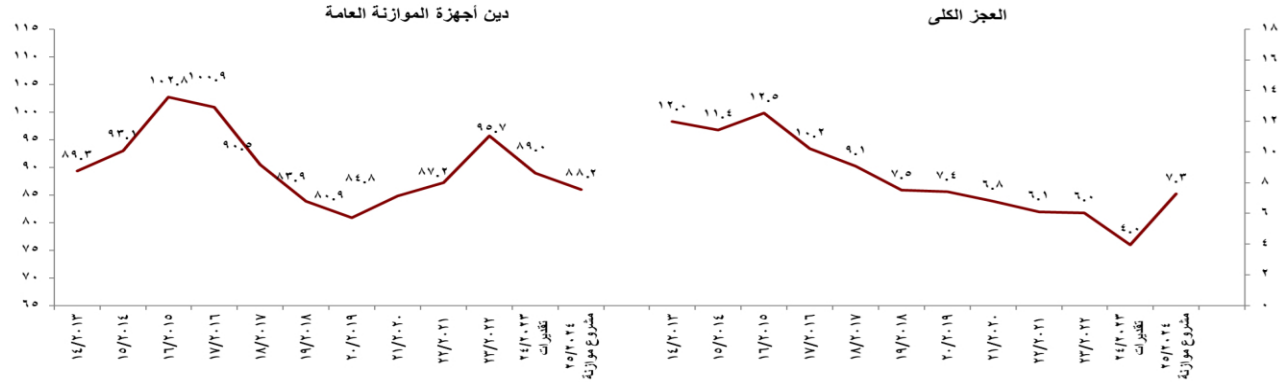

يبين الشكل البياني أنه بعد كل إصلاح وخفض للدين تأتي حزمة أومجموعة من الصدمات تؤدي مرة أخري إلي زيادة حجم الدين.

تطور قيمة العجز الكلي ومدفوعات الفوائد (مليار جنيه)

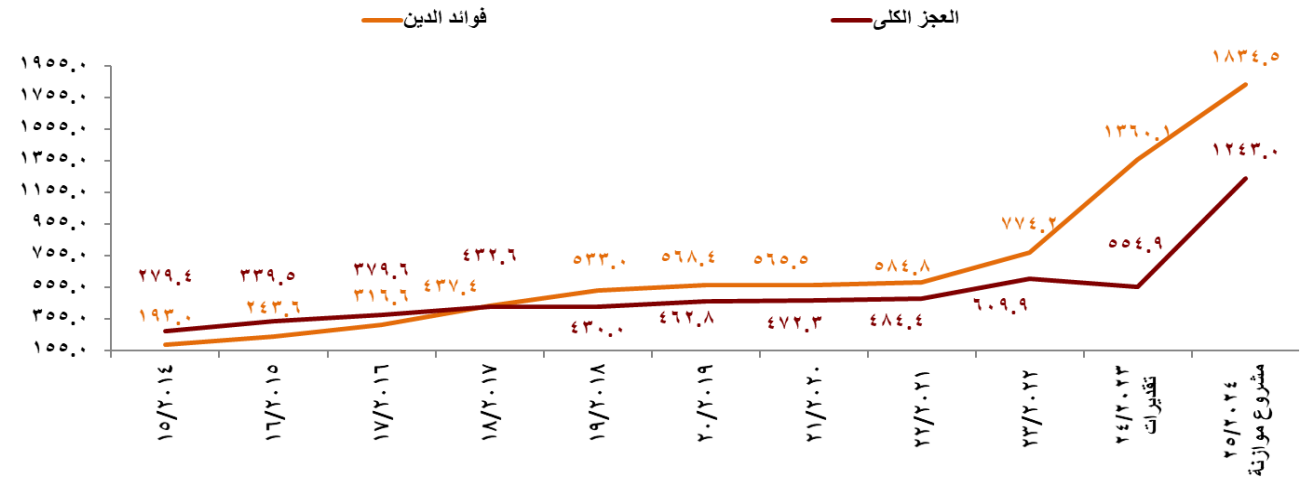

يبين الشكل البيانى أن العجز الكلى أصبح مدفوعاً بمقدار وحجم فوائد خدمة الدين وما يمكن تحقيقه من فوائض أولية تخفض من ذلك من الأثر السلبى على العجز الكلى.

وفيما يلى جدول ملخص لأهم إجماليات الموازنة العامة للدولة:

جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

مليار جنيه

	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلى	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلى	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعلى	٢٠٢١/٢٠٢٠ فعلى	٢٠٢٢/٢٠٢١ فعلى	٢٠٢٣/٢٠٢٢ فعلى	٢٠٢٤/٢٠٢٣ تقديرات	٢٠٢٥/٢٠٢٤ مشروع موازنة
إجمالي الايرادات	٦٥٩,٢	٨٢١,١	٩٤١,٩	٩٧٥,٤	١١٠٨,٦	١٣٤٧,٢	١٥٦٣,٩	٢٤٢٠,٣	٢٦٢٥,٢
معدل النمو (%)	%٣٤,١	%٢٤,٦	%١٤,٧	%٣,٦	%١٣,٧	%٢١,٥	%١٦,١	%٥٤,٨	%٨,٥
الضرائب	٤٦٢,٠	٦٢٩,٣	٧٣٦,١	٧٣٩,٦	٨٣٤,٠	٩٩١,٤	١٢٥٨,٦	١٥٥٠,٧	٢٠٢٢,٠
ايرادات غير ضريبية	١٩٧,٢	١٩١,٨	٢٠٥,٨	٢٣٥,٨	٢٧٤,٦	٣٥٥,٨	٣٠٥,٣	٨٦٩,٧	٦٠٣,٢
إجمالي المصروفات	١٠٣١,٩	١٢٤٤,٤	١٣٦٩,٩	١٤٣٤,٧	١٥٧٨,٨	١٨٣١,٠	٢١٨٤,٦	٣٠٠٠,٠	٣٨٧٠,٢
معدل النمو (%)	%٢٦,٢	%٢٠,٦	%١٠,١	%٤,٧	%١٠,٠	%١٦,٠	%١٩,٣	%٣٧,٣	%٢٩,٠
العجز الكلي المستهدف	٣٧٩,٦	٤٣٢,٦	٤٣٠,٠	٤٦٢,٨	٤٧٢,٣	٤٨٤,٤	٦٠٩,٩	٥٥٥,٠	١٢٤٣,٠
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	%١٠,٢	%٩,١	%٧,٥	%٧,٤	%٦,٨	%٦,١	%٦,٠	%٤,٠	%٧,٣
العجز (الفائض) الأولي المستهدف	٦٣,٠	(٤,٩)	(١٠٣,١)	(١٠٥,٦)	(٩٣,٢)	(١٠٠,٤)	(١٦٤,٣)	(٨٠٥,١)	(٥٩١,٤)
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	%١,٧	%٠,١-	%١,٨-	%١,٧-	%١,٣-	%١,٣-	%١,٦-	%٥,٨-	%٣,٥-

يوضح الشكل التالي زيادة معدلات النمو السنوية للمصروفات العامة عن معدل نمو الايرادات العامة بسبب الزيادة الضخمة في الفوائد مع استمرار تحقيق فوائض اولية بالموازنة هى الأعلي في تاريخ مصر. كما ساهمت الاجراءات والاصلاحات الداعمة للنمو والنشاط الاقتصادي فى استمرار انضباط اوضاع المالية العامة.

تطور نسبة الايرادات والمصروفات العامة إلى الناتج المحلي (%)

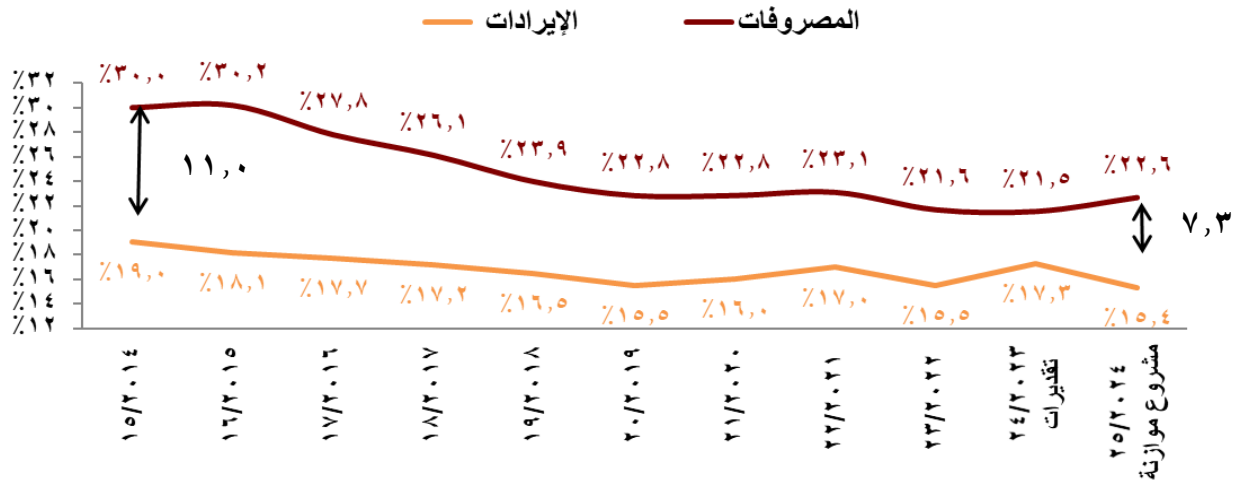

* تعكس المؤشرات سلسلة الناتج المحلى الإجمالى المعدلة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويمثل الفرق بين النسبتين مقدار العجز النقدى الذي تحققه الموازنة العامة ويضاف إلي حجم الدين السنوي.

الإيرادات والمصروفات (معدل النمو السنوى)

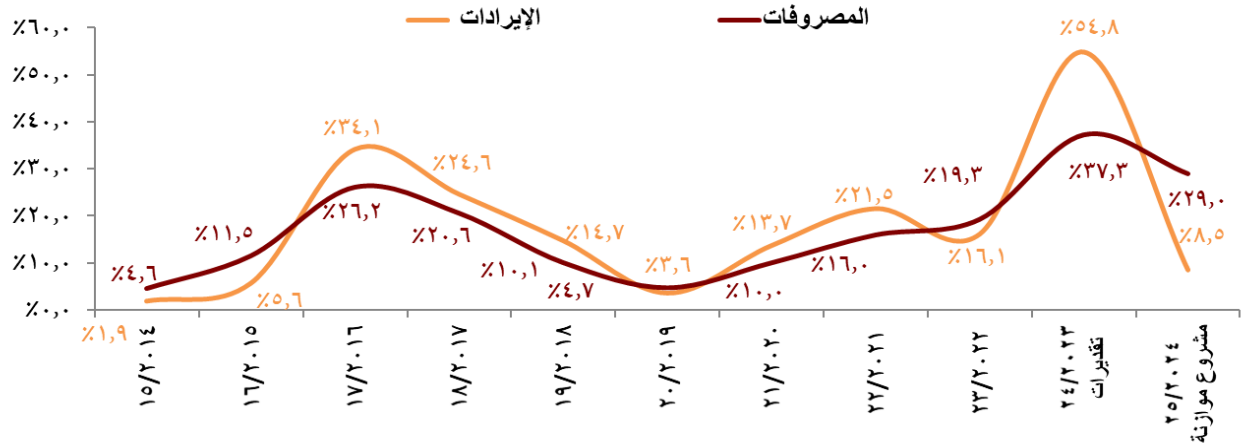

للسيطرة علي الدين فلا بد من العمل علي إستدامة معدلات نمو للإيرادات تفوق معدلات نمو المصروفات لا تقل سنوياً عن ٨٪ إلا أنه مع كل صدمة يتعرض لها الاقتصاد المصري يحدث الخلل ويزيد معدل نمو المصروفات عن معدل نمو الإيرادات وهو ما لا يساهم في الإسراع في خفض نسبه الدين للناتج المحلي.

الإيرادات والمصروفات باستبعاد مدفوعات الفوائد (معدل النمو السنوى)

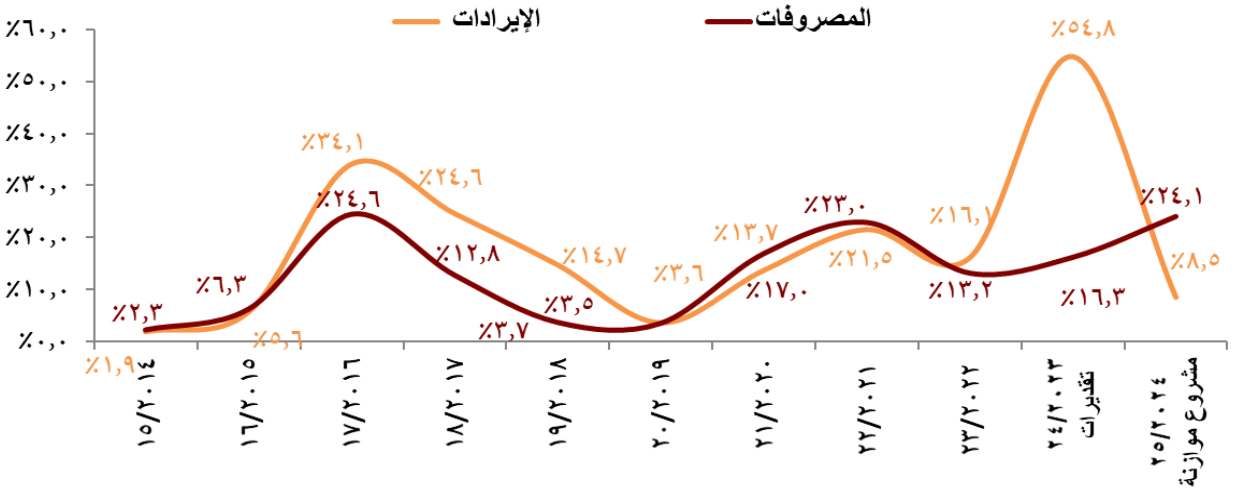

الإيرادات العامة:

يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ زيادة سنوية لجملة الايرادات بنحو ٨,٥٪ مقارنة بالتقديرات المحدثة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتصل الى نحو ٢،٦٢٥ مليار جنية (١٥,٤٪ من الناتج المحلى مع ملاحظة تضخم الإيرادات المقدرة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بقيمة الـ ١٢ مليار دولار حصة الخزانة العامة في إيراد رأس الحكمة)، وذلك فى ضوء التطبيق الكامل للإجراءات الاصلاحية الضريبية وغير الضريبية والتي نفذت خلال الفترة السابقة وكذلك الاجراءات المستهدفة بمشروع الموازنة المعروض على مجلسكم الموقر، والتي ستعمل على توسيع قاعدة الايرادات بشكل فعال وعادل وزيادة درجة ربط القاعدة الضريبية بالنشاط الاقتصادي.

كما تعكس التقديرات أثر تنفيذ الاصلاحات الخاصة بميكنة وتحسين اداء الادارة الضريبية وانفاذ القوانين والقرارات الضريبية بشكل كامل وفعال. كما نستهدف العمل على زيادة اعداد المسجلين المخاطبين بهذه القوانين، واستمرار التوسع فى حصر المجتمع الضريبي وتحسين الخدمات المقدمة للممولين، وتحصيل الضريبة المفروضة على الارباح الرأسمالية بشكل عادل وكفء يضمن حقوق الخزانة العامة والشركات المملوكة للدولة بالإضافة إلى الحد من الاعفاءات والمزايا الضريبية والتي تمثل جزء كبير من الايرادات العامة المحتملة للخزانة العامة.

وبالرغم من ان كافة تلك الاصلاحات المستهدفة على جانب السياسة والادارة الضريبية تعمل وتستهدف توسيع القاعدة الضريبية وتحصيل مستحقات الخزانة العامة، إلا أن الحكومة أخذت في الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والإقتصاد العالمي حيث قامت باتخاذ العديد من الاجراءات المحددة والمؤقتة والتى تستهدف تقديم المساندة للفئات والقطاعات الاكثر تضررا بهدف تخفيف العبء الضريبي عليهم مثل إصدار القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢٣ بهدف تطبيق الضريبة المبسطة والمقطوعة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على عشرات الاف الملفات القديمة وتسويتها وإغلاقها بدون محاسبة أو فحص ضريبى وكذلك تعديل منظومة الضرائب على الاجور والمرتبات لزيادة حد الاعفاء من الضريبة بنسبة ٣٣,٣٪ من ٤٥ الف جنية إلى ٦٠ ألف جنيه للتخفيف عن المواطنين بالإضافة إلى تحمل الخزانة العامة للدولة لقيمة الضريبة العقارية المستحقة عن قطاعات الصناعة لمدة ٣ سنوات بقيمة ٣,٧٥ مليار جنيه مع تحمل ١٠ قروش لكل كيلو وات ساعة للقطاع الصناعي بمبلغ ٦ مليار جنيه سنوياً وأيضا تحمل فرق سعر فائدة بمقدار ١٢,٧٥٪ لقيمة تسهيل تمويل بمبلغ ١٢٠ مليار جنيه للقطاعات الصناعية والإنتاجية وبتكلفة تقديرية مبدئية ٨ مليار جنيه سنوياً مع توفير مخصصات كافية لدعم الإنتاج الصناعي بقيمة ١٧,٥ مليار جنيه، فضلاً عن اقرار قانون الغاء الاعفاءات والمزايا الضريبية المقدمة للشركات المملوكة للدولة والجهات الحكومية التي تعمل بالأنشطة التجارية والاستثمارية وتشارك بالعمل الاقتصادي وذلك بهدف تحسين بيئة التنافسية بين القطاعين العام والخاص.

الإنفاق العام:

فى ضوء المستهدفات والافتراضات الاقتصادية من معدلات نمو ومعدلات تضخم واسعار فائدة متوقعة على إصدارات الحكومة من الأذون والسندات المحلية والدولية، وكذلك أخذاً فى الاعتبار الأسعار العالمية لأهم السلع الأولية وكذلك المستهدفات الخاصة بجملة الايرادات العامة سواء الايرادات الضريبية وغير الضريبية المتوقع تحصيلها، وكذلك فى ضوء استهداف خفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلى الإجمالي، فيجب ألا يتعدى حجم المصروفات العامة بما فيها مدفوعات الفوائد بمشـــروع موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٣،٨٧٠ مليار جنيه. وسيسمح هذا الحد الأقصى للإنفاق فى تحقيق مستهدف الفائض الأولى والذي يبلغ ٣,٥٪ من الناتج المحلى بما يسهم في خفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي.

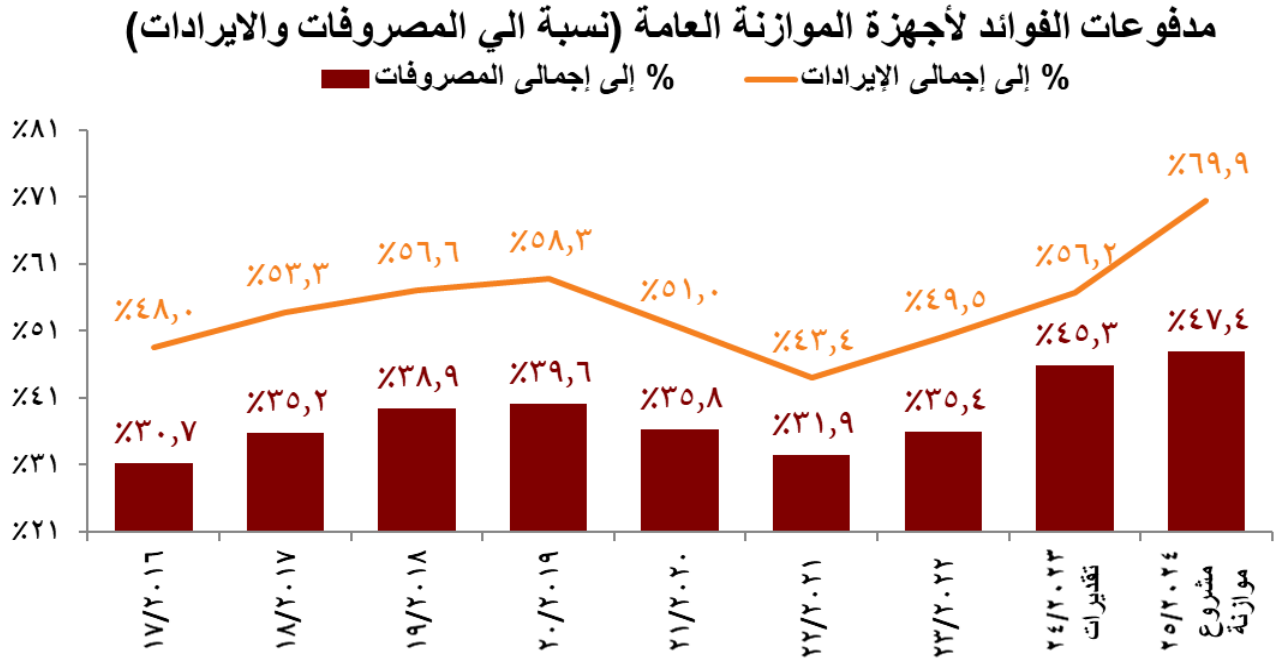

لتحقيق المستهدفات المالية بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وكذلك على المدى المتوسط وأهمها تحقيق فائض أولى وخفض نسبة الدين للناتج المحلى، فتسعى وزارة المالية الى استمرار وتيرة الاصلاح من خلال تنفيذ سياسات وتدابير إصلاحية في مجال السياسات والتشريعات وتطوير منظومة العمل بالوزارة ومصالحها وبما يضمن رفع كفاءة وقدرة العاملين بها مع التركيز على المجالات التالية:

١. **توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال ربطها بالنشاط الاقتصادي نظراً لأن نسبة الضرائب للناتج المحلى الاجمالي بمصر تؤكد وجود فرص لزيادتها من خلال زيادة فاعلية استهداف زيادة الضرائب من جهات غير سيادية كنسبة من الناتج بمتوسط سنوي قدره نحو ٠,٥٪ من الناتج المحلى على الاقل، حيث أن مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ يستهدف نسبة إيرادات ضريبية ١١,٨٪ من الناتج المحلي مقارنة بتقديرات العام المالي الحالي تبلغ نحو ١١,١٪ (مع ملاحظة أنه علي الرغم من نسب النمو العالمية في الحصيلة الضريبية إلا ان التأثير الضخم للناتج المحلي الإسمي نتيجة نسب التضخم العالية فإن ذلك الأثر لم ينعكس في هذ المؤشر بل حدث إنخفاض في المؤشر عن ما كان متوقعاً قرب ١٣٪ إلي ١١,١٪).**

٢. **استمرار تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة المضي بقوة في برامج اعادة هيكلة الأصول المالية للدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي فى الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وادارة اصول الدولة، موضحًا هدف واستراتيجية الحكومة لتعزيز دور القطاع الخاص.**

٣. **استمرار العمل على تحسين الإدارة الضريبية وذلك من خلال توحيد الاجراءات لجميع المصالح الضريبية، وإنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين كل على حدة، بالإضافة إلى إلزام كبار ومتوسطي وكافة الممولين بالميكنة الالكترونية في عمليات الدفع والتحصيل، وكذلك العمل على تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة.**

٤. رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلاً عن التوسع التدريجي فى استخدام برامج الدعم العيني الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة وبالأخص الصحة والتعليم، وميكنة وربط قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة الى الفئات المستحقة.

٥. الاستمرار فى ترشيد الانفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية من دون التأثير على أداء الجهات المعنية بهذا القرار.

٦. التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام بما يضمن تحقيق عائدات مناسبة عن الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات والشركات فى القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى التركيز على الاصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تحسن من بيئة العمل وتشجيع الصادرات والنهوض بقطاع الصناعات التحويلية والتي من شأنها الاسهام في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وخلق فرص عمل حقيقية هدفها خفض معدلات البطالة إلى مستويات مستدامة.

٧. التوسع في عملية ميكنة وتبسيط إجراءات تحصيل الإيرادات والمدفوعات الحكومية وإدارة الأصول والمخاطر (ميكنة ودمج منظومة الضرائب والضريبة العقارية والجمارك – سرعة رد الضريبة – إدارة مخاطر متطورة).

٨. العمل على تقليص والحد من الإعفاءات واستبدالها بحوافز تضمن تحقيق الاستدامة وزيادة الانتاجية.

٩. تحسين منظومة الإيرادات والضرائب لتشجيع التحول للأنشطة الخضراء والحد من الانبعاثات.

أهم الاصلاحات والإفتراضات التي تعكسها تقديرات مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

- يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ زيادة مخصصات الباب الأول "الأجور وتعويضات العاملين" بنحو ٨١ مليار جنيه مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام الحالى لضمان وجود زيادة حقيقية في دخول العاملين بأجهزة الموازنة ومع استهداف توجيه الجزء الأكبر من تلك الزيادة لتحسين أجور موظفي الدرجات الوسطى وكذلك دخول العاملين بقطاعي الصحة والتعليم. كما تتضمن الموزانة المخصصات المالية الكافية لمنح حوافز للعاملين المنقولين للعاصمة الإدارية بتكلفة تقدر بنحو ١,٥ مليار جنيه. كما نستهدف زيادة المعاشات بنحو ١٥٪ لضمان وجود زيادة في دخول أكثر من ١٣ مليون من أصحاب المعاشات. كما تم إعداد تقديرات الموازنة لتتضمن مخصصات كافية لسداد القسط السنوي المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى بقيمة ٢١٤,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ منه مبلغ ١٤٣ مليار جنيه نقدي والباقي بإصدار سندات علي الخزانة العامة للدولة.
- كما يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ الإستمرار في تمويل مجموعة من المزايا المالية للعاملين بالقطاعات الوظيفية الحيوية خاصةً العاملين بقطاع التعليم (التعليم ما قبل الجامعى، التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى)، وكذلك العاملين بقطاع الصحة.
- ويتضمن مشروع الموازنة أيضاً مخصصات مالية لدعم السلع التموينية بنحو ١٣٤ مليار جنية. كما تعكس تقديرات الموازنة وجود مخصصات بقيمة ٤٠ مليار جنيه لتمويل برنامج تكافل وكرامة وبما يسمح بتقديم دعم نقدي شهري لنحو ٥ مليون اسرة من الأُسر الأقل دخلاً.
- زيادة جملة الاستثمارات الحكومية إلى ٤٩٦ مليار جنيه منها ٢٨٠ مليار جنيه تمويل من الخزانة ضمن الباب السادس ونحو ٢١٦ مليار تمويل ذاتي.
- زيادة المخصصات الإستثمارية للصحة والتعليم بشكل كبير مع التركيز على تحسين البنية التحتية للقرى الريفية المستهدفة ضمن المرحلة الأولى لمبادرة الريف المصري.
- تتضمن الموازنة مخصصات إضافية كبيرة لتمويل البرنامج الجديد للمصدرين وبما يسمح بسداد جميع المبالغ المستحقة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات من دعم الدولة للمصدرين ولجهود الوزارة في تحسين وضع ميزان المدفوعات، حيث ارتفعت مخصصات دعم الصادرات من نحو ٢٠ مليار متوقع في ٢٠٢٣/٢٠٢٤ الى نحو ٢٣ مليار في موازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
- تحمل الموازنة مساندة للانشطة الصناعية والانتاجية بتكلفة ومخصصات سنوية تقترب من ١٧,٥ مليار جنيه.
- إستهداف استكمال تطبيق منظومة التامين الصحى الشامل لمحافظات الأقصر والإسماعيلية وجنوب سيناء وأسوان والسويس وبورسعيد، بالإضافة إلى إثابة الأطقم الطبية ومعاونيهم والتمريض العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصةً العاملين بمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة).
- تتضمن الموازنة مخصصات بمقدار ٦,٦ مليار جنيه لتعيين عدد ١٢٠ ألفًا من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية الأخرى.

الإيرادات العامة:

ستعمل الحكومة فى مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ على استمرار استهداف وتعزيز ارتباط ايرادات الدولة العامة بالنشاط الاقتصادي وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد في الاقتصاد المصري، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً في المجتمع والعمل على تحسين الادارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً.

من المتوقع أن تشهد الحصيلة الضريبية فى العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ زيادة قدرها ٣٠,٤٪ مقارنةً بتقديرات العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. ويعكس ذلك فى الاساس مجهودات تنمية الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية بالإضافة الى تطبيق اجراءات هيكلية واصلاحات ومن ضمنها:

١. زيادة الحدود السعرية للشرائح الضريبية على منتجات التبغ والسجائر.
٢. إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة لجهات الدولة فى الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية.
٣. التنفيذ الكامل لميكنة ضريبة الرواتب لجميع العاملين بأجهزة الموازنة والهيئات الاقتصادية مع توجيه إجراءات إحتساب ضريبة المرتبات لجميع العاملين بالدولة ومن بينها القطاع الخاص.
٤. إقرار آلية مبسطة لتسوية المنازعات لدافعي الضرائب الذين تقل مبيعاتهم السنوية عن ١٠ مليون جنيه.

الضرائب على الدخل والقيمة المضافة:

وتعتبر الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الضرائب العامة، ومن المستهدف أن تنمو حصيلة الضرائب من الجهات غير السيادية (بدون البنك المركزي والبترول وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات) في ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنسبة ٢٤٪ مقارنةً بتقديرات العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتصل الحصيلة من تلك الجهات إلى ١,٥ تريليون جنيه وذلك فى ضوء استمرار تحسن مؤشرات النشاط الاقتصادي والجهود المبذولة من قبل مصلحة الضرائب في زيادة عمليات الحصر وتوسيع القاعدة الضريبية وتطوير الأداء وبالأخص تحسين الإدارة الضريبية وتوسيع العمل بالميكنة والتحصيل الالكتروني والتوسع في الضرائب علي التجارة الإلكترونية . ومع استمرار جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لتطوير الاداء وزيادة القدرة على تحقيق ايرادات اضافية بشكل سليم، فمن المتوقع أن تنمو حصيلة الضريبة على كافة السلع والخدمات في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنسبة ٢٤٪ عن تقديرات العام المالي السابق، لتصل الحصيلة إلى ٨٢٨ مليار جنيه وذلك في ضوء تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والميكنة وتوسيع القاعدة الضريبية.

الضرائب العقارية:

ومن المتوقع أن تحقق حصيلة الضرائب العقارية نحو ٨ مليار جنيه فى العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ومعدل نمو بنحو ١٢,٤٪ من النتائج المتوقعة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وتأتى هذه الحصيلة المستهدفة نتيجة العمل على تطوير منظومة الضرائب العقارية من خلال تحديث الخرائط الجغرافية للمناطق السكنية والتي سيتم استخدامها في الحصر للمباني لبناء قاعدة بيانات الثروة العقارية، بالإضافة الى التوسع فى العمل بنظام التحصيل الإلكتروني للضريبة العقارية.

الضرائب الجمركية:

من المتوقع ان ترتفع جملة الحصيلة لتصل الى ٩٩,٢ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وهو ما يمثل ارتفاع بنحو ٤٧٪ مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ومن المتوقع ان تستمر مصلحة الجمارك المصرية خلال هذا العام فى التطوير المؤسسي الشامل، ومن أهم الاصلاحات الهيكلية التي تمت فى منظومة الجمارك:

- **استصدار قانون الجمارك الجديد رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ الذي هدف إلى معالجة سلبيات التشريع السابق، وتوحيد المفاهيم الجمركية في قانون واحد، وتبسيط الإجراءات الجمركية، واستحداث نظم جمركية جديدة، وتطوير أساليب العمل بمصلحة الجمارك باستخدام التكنولوجيا الحديثة، والتوافق مع الممارسات العالمية وتحقيق التزامات مصر الدولية واعتماد مستحدثات التجارة الدولية، وتحسين مناخ الاستثمار في مصر وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى ورفع ترتيب مصر في المؤشرات الدولية.**
- **تعديل فئات التعريفة الجمركية المفروضة على بعض السلع الواردة من الخارج والتي راعت تشجيع الاستثمار والصناعة المحلية والحفاظ على البيئة، حيث تم إعدادها وفق آخر إصدارات منظمة الجمارك العالمية للتوافق مع التزامات مصر في هذه المنظمة ورسالة للاستقرار الاقتصادي بالدولة، ولإزالة التشوهات الجمركية ولحل المشاكل التى أسفر عنها التطبيق.**
- **تنفيذ المشروع القومى لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الجمركية الذي يحظى بدعم كبير من القيادة السياسية، بما يُسهم فى تبسيط الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج الجمركى، وخفض تكلفة السلع والخدمات بالأسواق المحلية، والتى كان من أهمها:**
  - **مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات في المنافذ الجمركية والربط الشبكي لأجهزة المسح بالأشعة للحد من حالات التهرب الجمركي، وإحكام الرقابة على العمليات الجمركية بالموانئ المصرية.**

- مشروع النافذة الواحدة القومية للتجارة الذي يشمل إنشاء وتجهيز المراكز اللوجستية فى المنافذ الجمركية بغرض تيسير الإجراءات الجمركية وميكنتها لسد ثغرات التهريب الجمركي وإحداث الربط الإلكتروني بين المنافذ، وتقديم حزمة من الخدمات المميزة تصب جميعها فى التيسير على المتعاملين مع الجمارك ممن يتمتعون بمزايا الفاعل الاقتصادى (القائمة البيضاء)، بحيث يستطيعون سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة للإفراج عن شحناتهم فى أى ميناء دون الحاجة للانتقال إليه من خلال استيفاء المستندات والموافقات المطلوبة عنها بهذا المركز. وقد تم الوصول بمنظومة النافذة الواحدة إلى نسبة تغطية ٩٥٪ تقريبًا من إجمالي البضائع التي ترد إلى مصر.
- مشروع نظام الفاعل الاقتصادى المعتمد، والذي يتضمن إصدار قائمة بالشركات ذات السمعة الطيبة والصحيفة الخالية من المخالفات في التجارة الدولية بعد استيفاء موافقة الجهات الأمنية لتفعيل نظام الإفراج المسبق على معظم الرسائل المستوردة، حيث تم تصنيف القائمة المعتمدة بالشركات التي بلغ عددها ٣٠٦ شركة في مجال الاستيراد، وفي مجال التصدير، وفى مجال التخليص الجمركي.
- مشروع نظام التسجيل المسبق للمشحونات قبل الوصول، ونظام إدارة المخاطر، وتهدف هذه الأنظمة إلى الاستغناء عن المستندات الورقية تماماً بالاستفادة بآليات ربط منظومة النافذة الواحدة إلكترونياً مع شبكات سلاسل الإمداد الدولية التي تعمل بالتكنولوجيا الحديثة والمؤمنة للحصول على بيانات الشحنات ومستنداتها إلكترونياً من المصدر والخط الملاحى مباشرة قبل التحميل والشحن من ميناء التصدير، كما توفر آليات الإنذار المبكر للإدارات الجمركية المعنية والقضاء على المهمل والرواكد بالموانئ وإتاحة بيانات الشحنة لجهات الفحص.

الإيرادات الأخرى:

تعمل الحكومة على تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة الأخرى الغير ضريبية تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة أو اضافية، ولكنها قائمة فى الاساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية، واستئداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال تنفيذ إصلاحات هدفها تحسين الأوضاع المالية والاقتصادية للشركات والهيئات العامة الإقتصادية.

كما تهدف الحكومة لتعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل المضي بقوة في تطبيق سياسة ملكية الدولة واستمرار التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة. وبناءً عليه، تستهدف وزارة المالية حصيلة إضافية من الطروحات بنحو ١٪ من الناتج المحلي في مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وبما يساهم في خفض حجم الاقتراض الحكومى ومن ثم خفض نسبة مديونية أجهزة الموازنة العامة والحكومة العامة للناتج المحلى.

أهم بنود الإيرادات غير الضريبية للموازنة العامة للدولة

(مليار جنيه)

البيان	٢٠١٩/٢٠٢٠ فعلى	٢٠٢٠/٢٠٢١ فعلى	٢٠٢١/٢٠٢٢ فعلى	٢٠٢٢/٢٠٢٣ فعلى	٢٠٢٣/٢٠٢٤ تقديري	٢٠٢٤/٢٠٢٥ مشروع موازنة
اجمالي الإيرادات الأخرى	٢٣٠,٥٣٣	٢٧١,٦٧٨	٣٥١,٦٩٤	٢٩٩,٩٠٨	٨٦٥,٢٧٧	٥٩٩,٥٩٣
إجمالي الايرادات الرأسمالية (تمويل ذاتي للاستثمارات)	٤٩,١٠٢	٨٣,٢١٠	١٣١,٣٨٦	٥٢,٠٦٢	٨٣,٢٣١	٢١٣,٢٩٧
موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة (تمويل ذاتى)	٤٢,٧٨٧	٣٩,٤٩٧	٥١,٥٠٩	٥٩,٣٧٨	٧٣,٨١٦	٧٥,٠٩٠
فوائض وأرباح قناة السويس	١٨,٣٥٤	٢٨,٠٨٢	٢٧,٧٣٤	١٤,٧٢٢	٣٨,٧٩٥	٧٤,٢٠٣
الفوائد المحصلة من القروض المعاد اقراضها لجهات الموازنة	٨,٦٣٦	٤,٨٨٦	٦,٥٧٥	١٤,٤٦١	١٤,٧٩٩	٣٣,٥١٨
فوائض وأرباح الهيئات الاقتصادية	١٢,٠٤٥	١١,٨٦١	١١,١٠٨	١١,١٦٨	١٤,٤٦٤	١٦,٨١٦
حصيلة وزارة المالية من اجمالي إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة	٥,٣٩٤	٥,٦٣٢	٦,٥٢٨	١١,٥١٦	١١,٥١٦	١٠,٥٠٠
اتاوة البترول	١١,١٧٨	١٤,٦٨٠	٢٠,٧١٤	٣٤,١٥٥	١٢,٤٥١	١٠,٠١٧
فوائض وأرباح من شركات القطاع العام (بنكى الاهلى ومصر والمصرية للاتصالات)	٤,٦٢٦	٦,٣١١	٤,٨٣٥	٣,٠٤٦	٣,٧١٣	١٥,١٨١
رسوم قضائية وغرامات (خدمات العدالة عدا رسوم نقل الملكية)	٢,٤٦٥	٢,٦١٤	٦,٦٢٨	٥,٣٨٩	٥,٥٩٣	٥,٦٢٧
فوائض وأرباح من شركات قطاع الأعمال العام	٣,٩٧٣	٤,٨٤١	٦,١٩٨	٥,٣٦٠	٦,٨٤٩	٥,٥٢٣
إيرادات متنوعة جارية أخري	٧١,٩٧٣	٧٠,٠٦٤	٧٨,٤٧٩	٨٨,٦٥١	* ٦٠٠,٠٥٠	١٣٩,٨٢١

* تتضمن المقابل المحلى لمبلغ ١٢,٠ مليار دولار (يمثل ٥٠٪ من حصيلة مشروع رأس الحكمة).

وفى هذا السياق، فقد حققت قناة السويس نتائج مالية جيدة مؤخراً في ضوء تنفيذ إجراءات إصلاحية مهمة وزيادة سعر الصرف، وهو ما يؤكد على إمكانية زيادة حصيلة الإيرادات المحولة لصالح الخزانة العامة خلال الفترة القادمة، وذلك على أمل تحسن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة البحر الأحمر.

وفي ضوء سياسات البنك المركزي المتبعة ونظراً لأهميتها كمحور اساسى ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي المصرى والتى تهدف الى السيطرة على معدلات التضخم، فقد تم اعداد مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بافتراض استمرار عدم تحصيل الخزانة لأية ايرادات من البنك المركزي بما فيها ضريبة القيم المنقولة.

المصروفات العامة:

يعتبر اصلاح هيكل المصروفات العامة ركيزة اساسية للإصلاح الاقتصادي والمالي لضمان تحقيق المستهدفات المالية على المدى المتوسط واهمها الوصول بدين أجهزة الموازنة لمعدل لا يتعدى ٨٠٪ من الناتج المحلى خلال السنوات القادمة، ونحو ٨٩٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٤، وهو ما يتطلب تحقيق فائض اولى لا يقل عن ٣,٥٪ من الناتج المحلى على المدي المتوسط.

وفي هذا الإطار فقد تم اعداد تقديرات موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ على أساس استهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن معدل النمو السنوى للإيرادات العامة، وهو أمر ضروري لتحقيق الضبط المالي المستهدف ولخفض معدلات الدين العام فى المدى المتوسط ولخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الانفاق على البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية وبرنامج التنمية البشرية وخاصة الصحة والتعليم.

كما تم إعداد تقديرات المصروفات العامة في ضوء الالتزامات الحتمية المتمثلة في سداد الأجور والمعاشات ومخصصات الدعم للسلع التموينية وتوفير رغيف العيش المدعوم في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية والغذائية والتوسع فى برنامج تكافل وكرامة وزيادة مبلغ دعم صناديق المعاشات وايضاً سداد كافة فوائد خدمة الدين واستيفاء الاستحقاقات الدستورية المتمثلة فى زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمى مع العمل على رفع كفاءة هذا الانفاق والتأكد من استخدامه لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين فى مجالى الصحة والتعليم وبما يخدم الجميع خاصة الطبقة المتوسطة، وكذلك تم الأخذ في الاعتبار الأثر المالى المترتب على إستكمال تطوير والتوسع فى تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل.

أهم الإجراءات التي يتضمنها مشروع موازنة العام المالي الجديد:

يهدف مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ الى استكمال إجراءات الضبط المالي للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام من خلال الالتزام بإجراءات الضبط المالي التي تتبعها الحكومة بهدف خفض عجز الموازنة، بالإضافة إلى العمل على زيادة المعروض من السلع والخدمات من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وزيادة المنافسة والاستثمار في العنصر البشرى من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم إلى جانب العمل على زيادة الإنتاجية بهدف تحقيق معدلات نمو أعلى دون أثر تضخمي.

الأسس والأطر الحاكمة لإعداد موازنة العام المالي الجديد:

١. الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار المالي في ظل الازمة العالمية الحالية وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الاخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف خفض العجز الكلي إلى نحو ٧,٣٪ من الناتج المحلى وتحقيق فائض اولى قدره ٣,٥٪ من الناتج المحلى لضمان استقرار وتراجع مسار دين اجهزة الموازنة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

٢. نستهدف دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة انحاء الجمهورية.

٣. الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات.

٤. تحقيق الاستقرار المالي والنقدي بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات والتمويل وزيادة تنافسية وتنوع الاقتصاد المصري والعمل على زيادة الإنتاجية وتعميق المكون المحلى وزيادة درجة اندماج الاقتصاد المصري دوليًا.

٥. تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول الي الأنشطة الانتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية.

٦. توفير المخصصات المالية لسداد التزامات الخزانة بالكامل لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بإجمالي مبلغ ٢١٤,٢ مليار جنيه منها نحو مبلغ ٧١,٥ مليار جنيه من خلال إصدار سندات على الخزانة لصالح الهيئة.

٧. التأكيد على استيفاء نسب الاستحقاق الدستورى للصحة والتعليم، حيث تبلغ مخصصات الصحة ٤٩٦ مليار جنيه بزيادة ٩٩ مليار جنيه عن موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤. كما تمت زيادة مخصصات التعليم بـ ٢٦٧ مليار جنيه لتصل الى ٨٥٨ مليار جنيه.

٨. وقد بلغت مخصصات دعم التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة نحو ١٨,٤ مليار جنيه مع استمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحى الشامل والتوسع فيه ليشمل عدد أكبر من المحافظات، هذا بالإضافة إلى الاستمرار فى دعم ومساندة المبادرات فى مجال الصحة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيرس سي، ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية، وأيضا إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد اسرة العناية المركزة وأيضا زيادة حضانات الأطفال.

٩. نستهدف زيادة مخصصات الاغذية بالموازنة (تتضمن الاغذية المدرسية) الى ١٤ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٠٪ عن التقديرات المتوقعة للعام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ومخصصات الدقل والانتقالات الى ٦ مليار جنيه بزيادة قدرها ٦٪ عن النتائج المتوقعة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ ، ومخصصات المياة الى ٣,٤ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٥٪ مقارنة بتقديرات العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ومخصصات الادوية الى ١٨,٤ مليار جنيه، ومخصصات المستلزمات الطبية نحو ٨,٤ مليار جنيه، وذلك كله لمواجهة الزيادات فى أسعار تلك السلع ولضمان قدرة الجهات على سداد تلك المستحقات بشكل منتظم للجهات الحكومية التى توفر تلك الخدمات لضمان الاستدامة المالية لتلك الجهات، وكذلك لتحمل الخزانة اعباء بعض هذه الخدمات عن الفئات غير القادرة.

١٠. وفى مجال الحماية الاجتماعية فسيتم الحفاظ على توفير مخصصات مالية كافية ومناسبة لدعم السلع التموينية لضمان توافر كل من رغيف العيش لعدد ٦٩,٩ مليون مواطن ودعم سلع البطاقة التموينية الأساسية لنحو ٦٢,٢ مليون مواطن بإجمالي تكلفة مقدارها ١٣٤ مليار جنيه فى العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤. كما نستهدف زيادة الدعم المتعلق بالجانب الاجتماعي، والدعم النقدي (معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة) حيث تم تخصيص ٤٠ مليار جنيه بموازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

١١. تطوير أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء لمراقبة فاعلية الأداء وبهدف تعظيم العائد على المصروفات وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع، مع قيام كافة الوزارات بتطبيق موازنة البرامج والاداء على موازنتها وكافة مديريات الخدمات التابعة لكل منها مع استمرار هذا التوجه وتعزيزة خلال الاعوام القادمة.

كما يعكس مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ استمرار تنفيذ استراتيجية إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بشكل يضمن الاستخدام الأمثل لها. ومن هنا فتعكس تقديرات الموازنة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ والتي تبلغ نحو ٢ تريليون جنيه بدون مدفوعات الفوائد، عدد من السياسات الإصلاحية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. نستهدف أن تكون موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ موازنة الاستمرار في دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعى الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة انحاء الجمهورية.

٢. مساندة النشاط الاقتصادي والتنمية البشرية والاصلاح الهيكلى من خلال التركيز على تمويل برامج إصلاح منظومة التعليم وبرامج تحسين الخدمات الصحية وزيادة مخصصات التدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل، وزيادة مساندة النشاط الاقتصادي بمصر من خلال دعم وإتاحة فرص التنمية للجميع ومساندة المشروعات الإنتاجية، وخاصة المتوسطة منها والصغيرة لزيادة دخول الأفراد والشباب والمرأة وزيادة فرص العمل الحقيقية.

٣. إستمرار تطبيق مستهدفات قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع ربط الأجور بالأداء وزيادة مخصصات الاجور الى ٥٧٥ مليار جنيه وبزيادة تقترب من ٨١ مليار جنيه عن التقديرات المتوقعة للعام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وذلك لتمويل مبادرات تحسين دخول ما يقرب من ٤,٥ مليون موظف يعمل بالجهاز الإداري للدولة وذلك على النحو السابق إيضاحه ضمن مجموعة الإجراءات التى تم إقرارها بداية من مارس ٢٠٢٤.

٤. توفير المخصصات المالية لسداد التزامات الخزانة بالكامل لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بقيمة ٢١٤,٢ مليار جنيه يسدد منها مبلغ ١٤٣ مليار جنيه نقداً بخلاف مبلغ ٧١,٥ مليار جنيه من خلال إصدار سندات على الخزانة لصالح الهيئة وذلك خلال العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

٥. ونود التأكيد بأنه تم إستيفاء نسب الاستحقاق الدستورى للصحة والتعليم الجامعى وقبل الجامعى والبحث العلمى.

٦. الاســـتمرار فى توجيه موارد إضـــافية لتمويل الخطة الاســـتثمارية لتطوير البنية التحتية اللازمة لزيادة تنافســـية الاقتصـــاد وتحســـين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية لضـمان اسـتفادة المواطنين بثمار النمو الاقتصـادي من خلال تحسـين شـبكات الطرق وشـبكات الكهرباء والمياه والصـرف الصـحي. لذا تسـتهدف الحكومة زيادة إجمالي اسـتثمارات أجهزة الموازنة العامة متضـمنة التمويل الذاتي لتلك الجهات لتصـل الى نحو ٤٩٦ مليار جنيه مقابل ٣٣٤ مليار جنيه بالتقديرات المتوقعة لختامى عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي مقدارها ٤٨,٥٪.

٧. استمرار جهود تحسين هيكل الإنفاق الحكومي وذلك بالمقارنه بالعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ حيث يتبين ان كافة عناصـــر الانفاق قد تحســـنت ما عدا بند الفوائد الذى تدهور نتيجه للموجه التضـخميه العاتية والتي اسـتلزمت رفع أسـعار الفوائد وخدمة الدين بصـور غير مسبوقة.

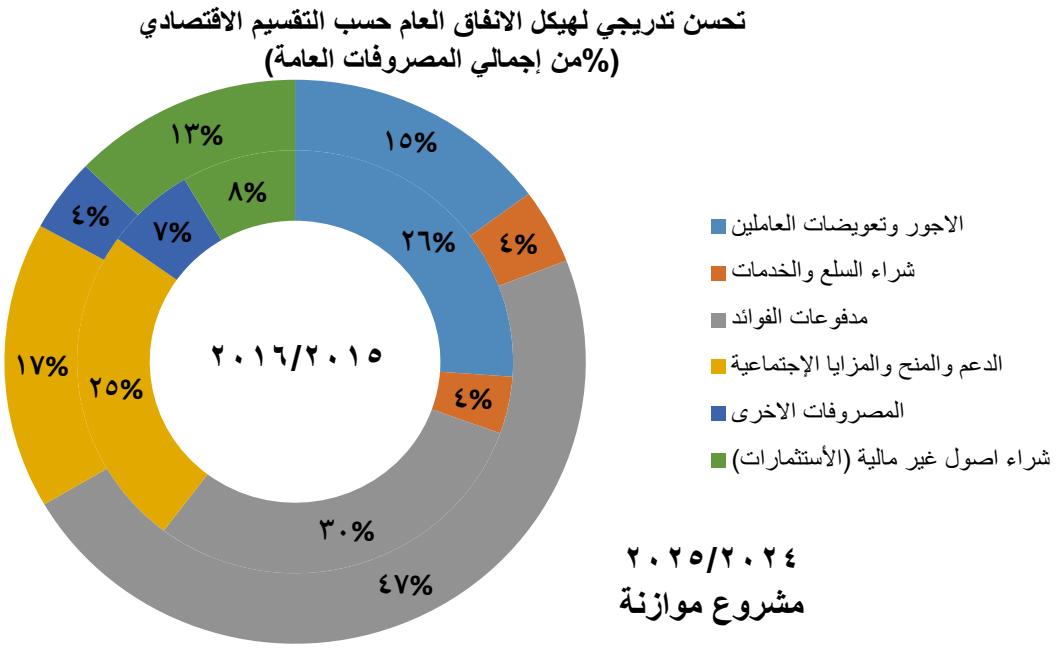

الأجور وتعويضات العاملين:

تستهدف الحكومة تخفيف أثر تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الضرورية على المواطنين، وفي ضوء توجيهات القيادة السياسية فقد تم استهداف تنفيذ بعض الاجراءات لتحسين منظومة الأجور والمعاشات حيث نستهدف زيادة فاتورة الأجور بنحو ٨١ مليار جنيه مقارنة بتقديرات العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

تستهدف موازنة العام القادم زيادة باب الاجور وتعويضات العاملين بشكل يحقق زيادة حقيقة فى دخول العاملين باجهزة الموازنة من خلال استهداف معدل نمو سنوى للاجور يفوق معدل التضخم مع التركيز على تحقيق معدل نمو سنوى اعلى لاجمالى الاجر المستحق للعاملين بالدرجات الوسطى وللعاملين بقطاع الصحة والتعليم.

هذا ويوضح الفصل الثانى تفصيل أهم مكونات هذا الباب والأغراض التي تم مراعاتها لتحسين أجور العاملين بالدولة.

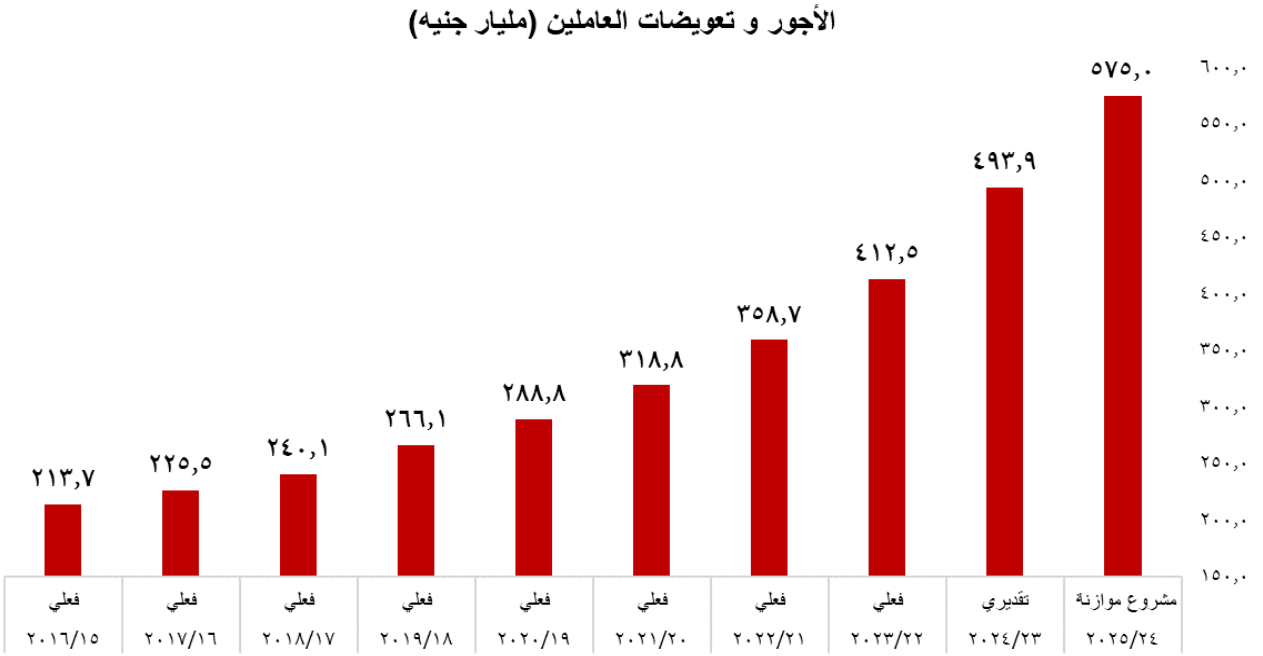

شراء السلع والخدمات:

تشمل موازنة العام المالي القادم سداد كافة مستحقات أجهزة الموازنة العامة لصالح قطاع الكهرباء (فاتورة الكهرباء والانارة) ومخصصات تكفي لسداد مخصصات المياه والادوية والتغذية المدرسية وطباعة الكتب المدرسية بالإضافة الى تخصيص مخصصات للصيانة تناسب زيادة الانفاق الرأسمالي وتوفير المخصصات المستحقة على أجهزة الموازنة لشركة العاصمة الإدارية. وبناءً على قرار رئيس الوزراء بترشيد الانفاق، يعد الباب الثانى من ضمن أهم الأبواب التي يسري عليها القرار حيث يتم حظر الصرف على تكاليف البرامج التدريبية ونفقات الحفلات والاستقبالات ونفقات الشئون والعلاقات العامة والاعتمادات المخصصة للعلاقات الثقافية بالخارج ومستلزمات الألعاب الرياضية و حظر الصرف على الاشتراك في المؤتمرات في الداخل والخارج دون الحصول على موافقة مسبقة، وبالإضافة الى بدل انتقال للسفر بالخارج وتكاليف النقل والانتقالات العامة بوسائل أخرى للسفر بالخارج ونفقات اقامة معارض ومؤتمرات بالداخل والخارج.

هذا ويوضح الفصل الثانى تفصيل أهم مكونات هذا الباب والأغراض التي تم مراعاتها لتوفير متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومى.

شراء السلع والخدمات (مليار جنيه)

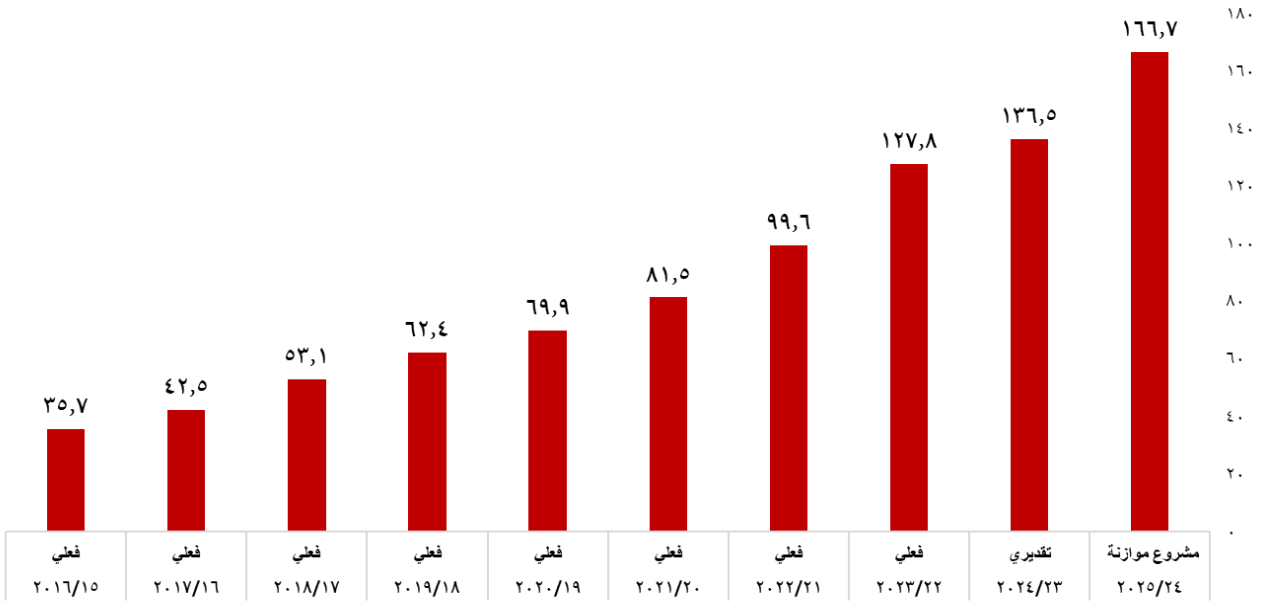

مدفوعات الفوائد:

سيشهد العام المالي القادم ارتفاع شديد في فاتورة مدفوعات الفوائد نظراً لتوقع استمرار السياسة النقدية التقييدية من قبل البنك المركزي المصري في ظل ارتفاع أسعار التضخم وبالأخص أسعار السلع الأساسية والغذائية فضلاً عن ارتفاع تكلفة الاقتراض لوزارة المالية وأيضاً أثر تغير سعر الصرف على قيمة الفوائد المسددة عن القروض بالعملة الأجنبية.

هذا ويوضح الفصل الثانى تفصيل أهم مكونات هذا الباب وتوزيع إعتمادات الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية.

مدفوعات الفوائد (مليار جنيه)

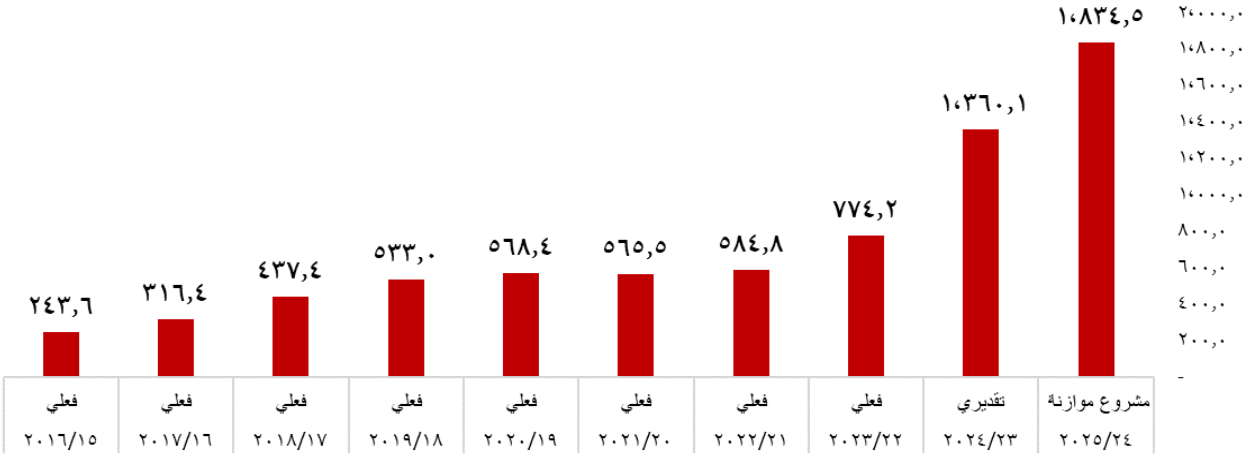

تطور مدفوعات الفوائد

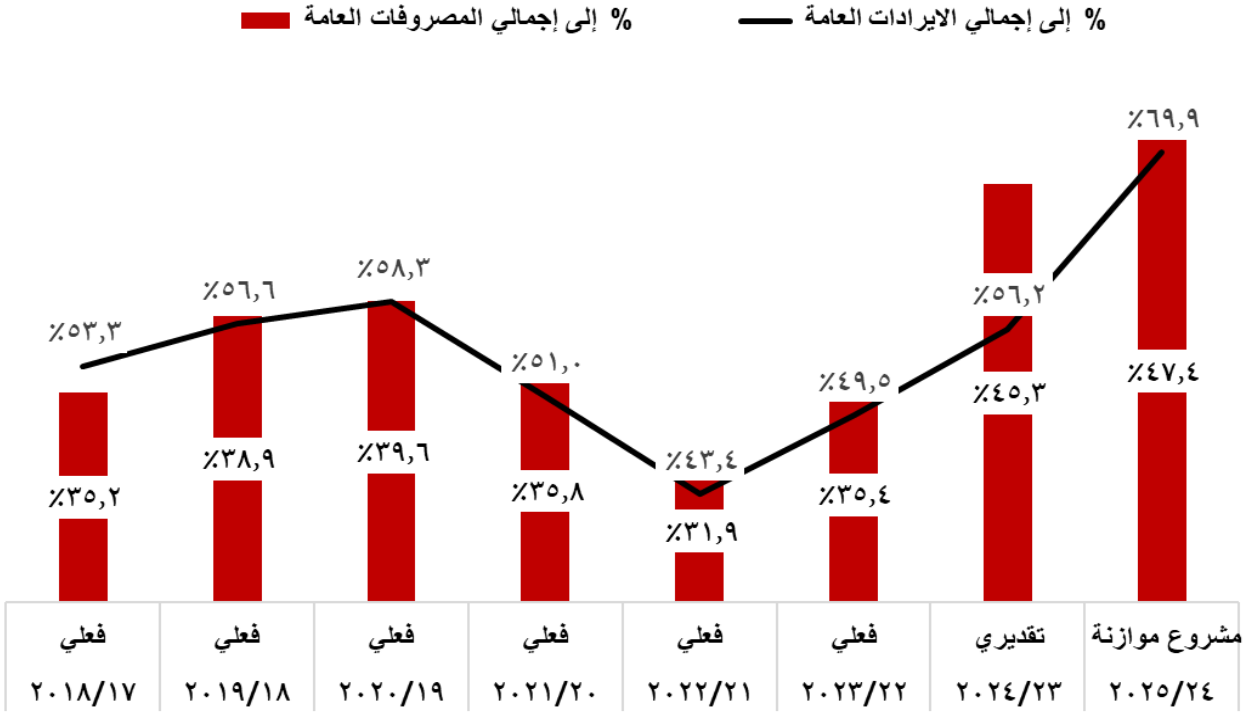

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية:

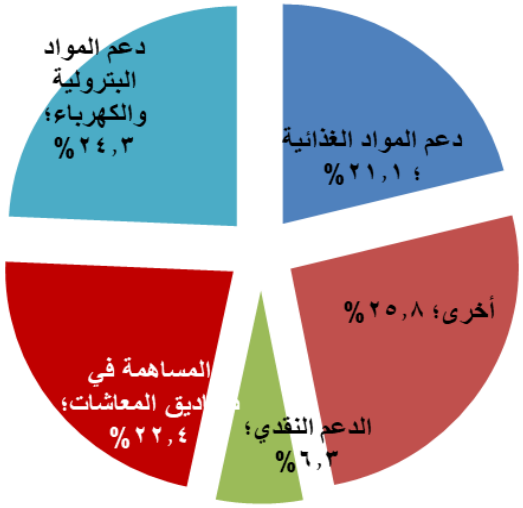

تعتزم الحكومة استمرار التحول التدريجي إلى الدعم النقدي وشبه النقدي الذي يستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً.

كما تستهدف الحكومة إصلاح منظومة الدعم واتخاذ إجراءات لترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام موارد الدولة.

وفي ذات السياق، يتم تحديث بيانات المستفيدين من الدعم عن طريق تنقية البطاقات للوصول إلى مستحقي الدعم الحقيقيين حيث تشير التقديرات لمنظومة دعم السلع التموينية الى ان منظومة دعم الخبز تغطى نحو ٧٠ مليون مستفيد بينما منظومة دعم البطاقات التموينية تغطى نحو ٦١,٨ مليون مستفيد حيث تبلغ قيمة دعم السلع التموينية والخبز نحو مبلغ ١٣٤,٢ مليار جنيه بالمقارنة بمبلغ ٨٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

كما تشمل مخصصات دعم المواد البترولية ارتفاع كبير جداً حيث تبلغ قيمة دعم المواد البترولية نحو مبلغ ١٥٤,٥ مليار جنيه بالمقارنة بمبلغ ١٨,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

وتعمل الموازنة على توفير مخصصات مالية كافية لسداد التزامات الخزانة لصالح صناديق المعاشات وفقا للالتزامات الواردة بالقانون الجديد وزيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة.

هذا ويوضح الفصل الثانى تفصيل أهم مكونات هذا الباب الأغراض التي تم مراعاتها بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوصيل الدعم لمستحقيه والفئات الأولى بالرعاية.

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (مليار جنيه)

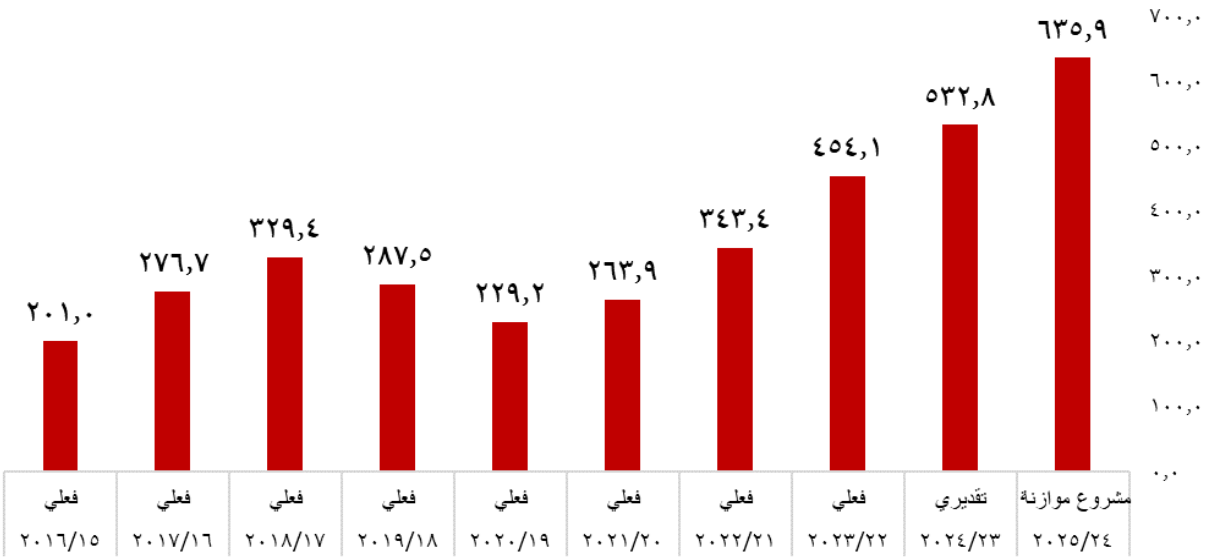

الاستثمارات:

تباطؤ الاستثمارات العامة بما في ذلك المشاريع القومية أمر ضروري لإستراتيجية الدولة لضمان الاستقرار الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص للدخول بدلا من الدولة في تمويل الإستثمارات العامة، حيث تستدعي الضغوط الخارجية اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من الطلب في سوق الصرف الأجنبي، وتعد إدارة الاستثمارات العامة أمرا أساسيا لتحقيق التناسق في السياسات الكلية. ولقد أعلنا عن إجراءات لتباطؤ وتيرة تنفيذ المشروعات القومية والتي اكتملت بنسبة أقل من ٧٠ بالمائة أو لها مكون دولاري، وفي ضوء ذلك خفضنا تمويل استثمارات أجهزة الموازنة العامة في النصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ حيث قمنا بتأجيل أي مشاريع جديدة.

وبالرغم من أنه من المتوقع ارتفاع جملة الاستثمارات المدرجة بمشروع الموازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بنحو ٤٩٪ مقارنة بتقديرات العام المالي الحالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ لتصل جملة المخصصات الى ٤٩٦ مليار جنيه مقابل تقديرات محدثة لاجمالى الاستثمارات للعام المالى الحالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ والتي تقدر بنحو ٣٣٤ مليار جنيه، ولكن تلك الزيادة مدفوعة فى الأساس باستثمارات ممولة ذاتياً وتتوقف علي توفير التمويل الذاتي لها وليس لها تأثير على زيادة عجز الخزانة حيث أن نحو ٤٤٪ من الاستثمارات هي ممولة ذاتياً، وعلي الجانب الأخر، ترتفع الاستثمارات الممولة من الخزانة بنحو ١٣٪ فقط من النتائج المتوقعة للعام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ والتي حققت إنخفاض بنسبة ١٩٪ فى مارس ٢٠٢٣.

وبالاضافة الي ذلك ومن أجل مراقبة إجمالي الاستثمارات العامة بشكل أفضل، أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٧٣٩) لسنة ٢٠٢٤ والذي يلزم جميع الجهات العامة بالإبلاغ عن الاستثمارات السنوية المتوقعة إلى لجنة على المستوى الوزاري يرأسها الجهاز المركزي للمحاسبات ويشير القرار أيضاً إلى أن الحد الأقصى المستهدف لقيمة إجمالي الاستثمارات العامة لكل أجهزة ومؤسسات الدولة وبدون إستثناء لأي جهة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ يبلغ تريليون جنيه.

هذا ويوضح الفصل الثانى تفصيل أهم مكونات هذا الباب والأغراض التي تم مراعاتها بما يضمن تحقيق أهداف خطة التنمية البشرية والبيئية للاستثمارات في كافة المجالات.

الاستثمارات العامة للموازنة العامة للدولة (مليار جنيه)

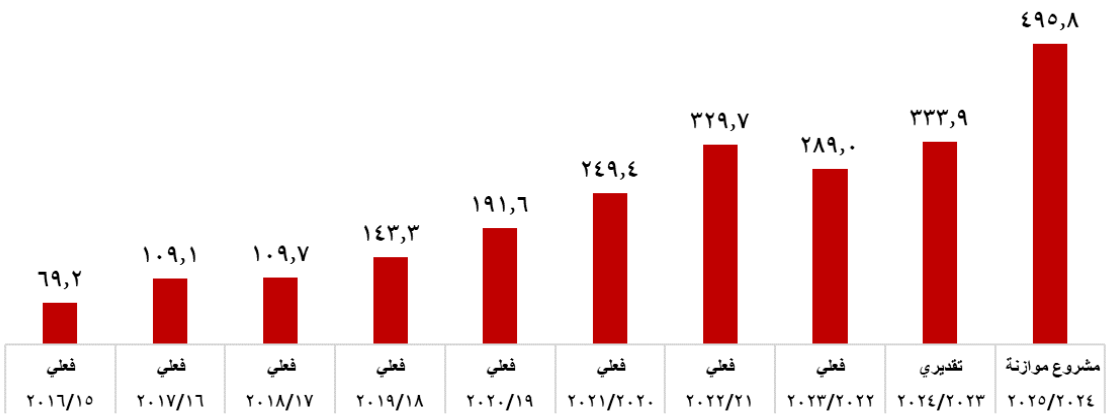

سادساً: تنويع مصادر التمويل وادارة أكثر كفاءة للدين العام

- تقوم وزارة المالية باتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والاسواق المحلية والخارجية، ومع عودة ارتفاع أسعار الفائدة المحلية والعالمية، عادت وزارة المالية إلى الإعتماد على أدوات الدين قصيرة الأجل بشكل أكبر من الأدوات طويلة الأجل من السوق المحلى لتفادى تحمل أسعار الفائدة العالية لفترات طويلة. أما على صعيد الأسواق العالمية، فقد عمدت وزارة المالية إلى تقليل الاعتماد على الأسواق العالمية للتقليل من الاعتماد على الدين الخارجى بالعملات الأجنبية كمصدر اقتراض بالإضافة الى ارتفاع أسعار الفائدة من خلال الاقتراض من اسواق المال العالمية مع ارتفاع اسعار سندات الخزانة المصرية وكذلك ارتفاع اسعار الإصدارات المصرية في السوق الثانوي العالمي. وتستهدف وزارة المالية الرجوع الى الأسواق الخارجية في الاصدرات بالعملات بالدولار واليورو خلال العام المالي المقبل إذا استقرت أسعار الفائدة عند معدلات أقل من المتوفرة في الوقت الحالي مع الآخذ في الاعتبار عدم القيام باصدارات بنفس وتيرة وحجم الاصدارت فى الفترات السابقة ولكن إذا حدث الرجوع إلي الأسواق الدولية مرة أخري فسوف تكون الإصدارات صغيرة الحجم وهو ما نستهدفه خلال مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
- ويعكس الجدول التالي افتراضات تمويل احتياجات الموازنة سواء من السوق المحلى او الاقتراض الخارجي:

الاحتياجات التمويلية للعام المالى للمدى المتوسط

بالمليون جنيه

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢٣ فعلى	٢٠٢٣/٢٠٢٤ موازنة معتمدة	٢٠٢٤/٢٠٢٥ مشروع موازنة
الاحتياجات التمويلية للعام المالى	١٤٧٩٠٠٢	٢١٤٠٣٥٤	٢٨٤٩٢٠٤
العجز الكلى	٦٠٩٩٠١	٨٢٤٤٤٠	١٢٤٣٠٢٢
سداد القروض المحلية	٧٤٣٦٤٢	١٠١٧١٩٣	٩٧٨١٨٧
سداد القروض الأجنبية	١٢٥٤٥٩	٢٩٨٧٢١	٦٢٧٩٩٤
مصادر التمويل	١٤٧٩٠٠٢	٢١٤٠٣٥٤	٢٨٤٩٢٠٤
التمويل الخارجى	٧٢٢٦٠	١٠١٧٦٤	١٤٠٠٩٧
قروض من مؤسسات دولية	٧٢٢٦٠	١١٧٦٤	١١٩٦٢
صندوق النقد الدولى	٠	٣٣٠١١	٥٨٨٠٠
اصدار سندات دولية	٠	٥٦٩٨٩	٦٩٣٣٥
التمويل المحلى	١٤٠٦٧٤٢	٢٠٣٨٥٩١	٢٧٠٩١٠٦

- وتتبع وزارة المالية أسعار الفائدة السائدة المقررة من لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي، والتي يتم إقرارها لوضع الاقتصاد إما في مسار توسعي أو مسار انكماشي.
- والجدير بالذكر أن ارتفاع أسعار الفائدة خلال فترة المشاهدة كان بالأساس بسبب انخفاض سعر صرف الجنيه وهو ما وضع ضغوطاً على السياسة النقدية التي اتجهت حينها للسياسة النقدية التقييدية لكبح جماح الضغوط التضخمية وللتعامل مع ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير ومتسارع وللمحافظة على رؤوس أموال البنوك، وبالتالي كان تأثير ارتفاع متوسط سعر الفائدة على عجز الموازنة وكذا حجم ونسبة الدين للناتج المحلى تأثيراً سلبياً حيث أدي ارتفاع أسعار الفائدة الى اعتماد وزارة المالية سياسة الإصدارات ذات المدى القصير لعدم تحمل أسعار فائدة عالية لمدد ممتدة وطويلة مما دفع وزارة المالية على التركيز على اصدار اذون الخزانة خلال للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

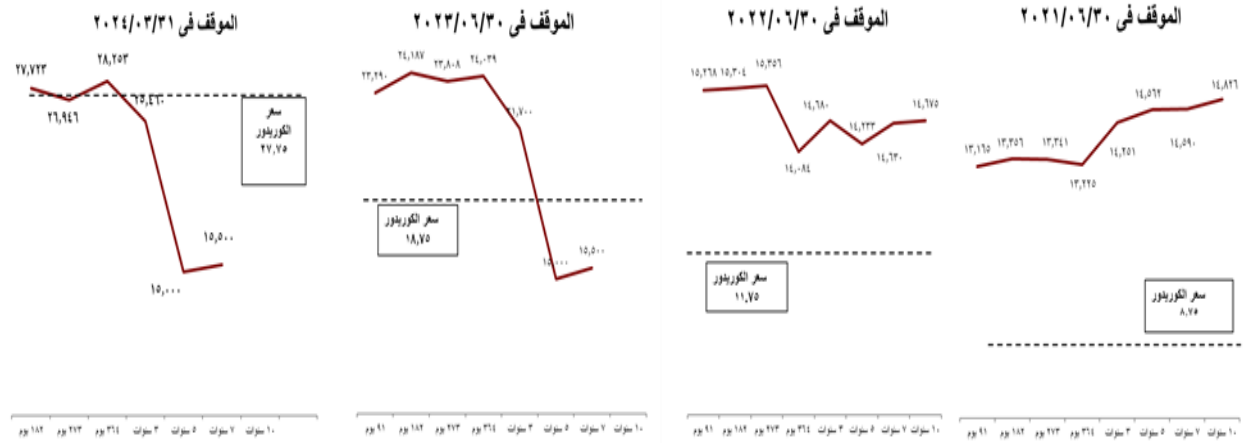

- هذا وارتفعت متوسط أسعار الفائدة على الدين المحلي من حوالي ١٤,٨٪ في يونيو ٢٠٢١ إلى حوالي ٢١,١٪ في يونيو ٢٠٢٣ بل ووصلت لمستويات مرتفعة وقياسية في مارس ٢٠٢٤ حيث بلغ متوسط سعر الفائدة على الأذون نحو ٣٠٪ قبل ان يتراجع الى مستوى ٢٦٪ بسبب عودة المستثمرين الاجانب الى السوق المحلى بالرغم من التشدد في السياسة النقدية بنحو ٨٠٠ نقطة أساس خلال الربع الثالث من العام المالى الا ان اسعار الفائدة عل الاوراق المالية الحكومية فى السوق المحلى ظلت ثابتة بسبب تدفقات الاستثمار الاجنبى في أدوات الدين وكذلك فى ضوء خفض وزارة المالية حجم الاقتراض الحكومى فى ضوء تحقيق معدلات نمو للايرادات الضريبية قوى خلال تلك الفترة وبسبب زيادة الايرادات غير الضريبية بشكل قوى بسبب تحصيل حصة الخزانة من عدد من صفقات التخارج والطروحات وعلى رأسها صفقة راس الحكمة.

- **أما بالنسبة لسعر الفائدة على الدين الخارجي فهناك تقلبات في السوق الثانوي لسوق الاصدارات المصرية الخارجية خلال فترة المشاهدة؛ حيث تجاوزت أسعار الفائدة حاجز الـ ٢٠٪ بل وأقتربت من ٢٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (وهى مستويات قياسية)، قبل أن تعود وتتراجع الى المستويات الطبيعية خلال الربع الثالث من نفس العام المالي لتحسن ظروف التمويل وتحسين ثقة المؤسسات والمستثمرين بالاقتصاد المصري لتتراجع وصولا الى مستويات تتراوح بين ٨-١١٪ فى وقت اعداد البيان المالى المرسل الى مجلسكم الموقر.**

- **هذا وتجنبت وزارة المالية إصدار سندات دولية طوال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لحين تحسن اوضاع أسواق المال العالمية وثقة المستثمرين بالاوضاع الاقتصادية بمصر، حيث اكتفت بوزارة المالية بالقيام بإصدارين، أولا اصدار سندات الباندا لأجل ٣ سنوات بقيمة ٣,٥ مليار يوان (٥٠٠ مليون دولار) في أكتوبر ٢٠٢٣ ليكون أول اصدار لسندات مصرية في السوق الصيني وبعملة اليوان الصينية بعائد ٣,٥٪ وهو أقل بكثير من عائد الإصدارات الدولية الآخرى بسبب وجود ضمانة كاملة لهذا الاصدار من قبل البنك الاسيوى للبنية التحتية والبنك الافريقى للتنمية. كما قامت وزارة المالية باصدار سندات ساموراي بقيمة ٧٥ مليار ين ياباني لأجل خمس سنوات وبعائد سنوى يبلغ فى المتوسط ١,٥٪ حيث يعتبر هذا الاصدار ثاني اصدار مصري في السوق الياباني خلال عامين.**

- **انخفضت استثمارات الأجانب في أدوات الدين للخزانة العامة بالعملة المحلية بشدة خلال العام الماضى نتيجة للحالة الاقتصادية العالمية وتصاعد الازمات الجيوسياسية وأزمة العملة مما أثر سلبا على الاقتصاد المصري وأدى الى زيادة حالة عدم اليقين. ولكن مع تحسن الوضع مؤخراً بعد اتخاذ قرار اتباع سعر صرف مرن في شهر مارس ٢٠٢٤ وتوحيد سوق النقد الاجنبى، بالإضافة إلى انتهاء صندوق النقد الدولى من المراجعات الأولى والثانية للبرنامج المتفق عليه مع السلطات المصرية بنجاح فى مارس ٢٠٢٤ وزيادة حجم التمويل المتاح من قبل الصندوق للبرنامج المصرى بنحو ٥ مليار دولار إضافية ليصل اجمالى حجم التمويل الى ٨ مليار دولار مما ساهم فى عودة ثقة المستثمرين فى قدرة الإقتصاد المصرى على تحمل الأزمات العالمية المتتالية، بالإضافة إلى رفع أسعار الفائدة بـ ٢٠٠ نقطة أساس بداية شهر فبراير ٢٠٢٤ تبعها رفع أخر بـ٦٠٠ نقطة أساس بداية شهر مارس ٢٠٢٤ وهو ما عزز تنافسية الأوراق المالية الحكومية المصرية وبالتالى من إقبال المستثمرين عليها وهو ما ساعد بشدة في خفض تكلفة الإقتراض في السوق المحلي وبأقل مما كانت عليه قبل زيادة الـ ٦٠٠ نقطة التي قررها البنك المركزي.**

- **لذا، تعمل وزارة المالية بجهد متواصـل على تخفيض وتحسـين إدارة الدين وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال عدة قنوات رئيسية:**
  - ✓ **خفض عجز الموازنة.**
  - ✓ **خفض أعباء الدين،**
  - ✓ **إطالة عمر الدين بعد تحسن ظروف ارتفاع أسعار الفائدة،**
  - ✓ **وتطوير سوق الأوراق المالية.**
- **فبالنسـبة للهدف المتعلق بخفض عجز الموازنة فتعمل وزارة المالية علي تنمية إيرادات وموارد الدولة مع ترشيد الإنفاق والحفاظ علي تحقيق فائض أولي متزايد.**
- **وبالنسـبة للهدف الخاص بخفض أعباء الدين، تعمل وزارة المالية بالتنسـيق مع الأجهزة المعنية على شـقين، الأول متعلق بخفض معدلات زيادة مدفوعات الفوائد من خلال إتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق الداخلية والخارجية.**
- **وتعمل وزارة المالية بالتنسيق مع كامل المجموعة الاقتصادية لتحسين كفاءة توجيه الموارد وبحث بدائل تمويلية تتناسـب مع احتياجات كل مرحلة. فنجحت وزارة المالية خلال الربع الثاني من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ في إصدار أول سندات باندا في تاريخ مصر، حيث يتم توجيه التمويل الذي تم توفيره من هذه السندات للاستثمار في مشروعات ذات بُعد بيئي وتراعي الاسـتدامة البيئية مما يحفظ حقوق الأجيال القادمة، كما نجحت وزارة المالية فى إصدار سندات الساموراى بالين اليابانى فى اليابان بمتوسط تكلفة سنوية ١,٥٪ لمدة خمس سنوات. كما تم إصدار أول صكوك سيادية فى فبراير ٢٠٢٣ بتكلفة إصدار أقل من العائد المطلوب على السندات في الأسواق الثانوية الدولية.**
- **أما الشـق الآخر فهو متعلق بخفض الاحتياجات التمويلية والتي تتكون من العجز وسـداد أقساط الديون السابقة والتي يتم خفضها عن طريق تحقيق فائض أولي كبير وخفض العجز الكلي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومد آجال أدوات الدين.**

- وتجدُر الإشـارة إلى أنه في وقت ارتفاع أسـعار الفائدة في أعقاب توحيد سـوق النقد الاجنبى واتباع سـعر صـرف مرن فى مارس ٢٠٢٤، فقد تم اختيار أدوات الدين قصـيرة الأجل عن عمد لتفادى تحمُل القيمة العالية لمدفوعات الفوائد لفترات طويلة. مما أدى الى ارتفاع مدفوعات الفوائد كما هو موضح ونتوقع الرجوع الى المستويات السابقة ولكن عند انخفاض أسعار الفائدة سيكون هناك إمكانية للتوسع وإستبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية متوسطة وطويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلى، وهو ما يصب مباشرة في الهدفين الثالث والرابع المتعلقين بإطالة عمر الدين وتطوير السوق ولذلك تتميز سياسة إدارة الدين بالمرونة فى التعامل مع التغيرات فى أسـعار الفائدة لضـمان توفير التمويل اللازم لإحتياجات الموازنة العامة للدولة وإحتياجات التنمية وذلك بأقل تكلفة ممكنة. لذلك، ومع عودة إرتفاع أسـعار الفائدة، عادت وزارة المالية لتفادى التركيز على الأدوات طويلة الأجل لتجنب تحمل التكلفة العالية للدين لمدد طويلة والزيادة الملحوظة للاعتماد على الأذون بدلا من السـندات وهي قصـيرة الآجل لسـد الفجوة التمويلية كما هو موضح في الرسم البياني التالي:-

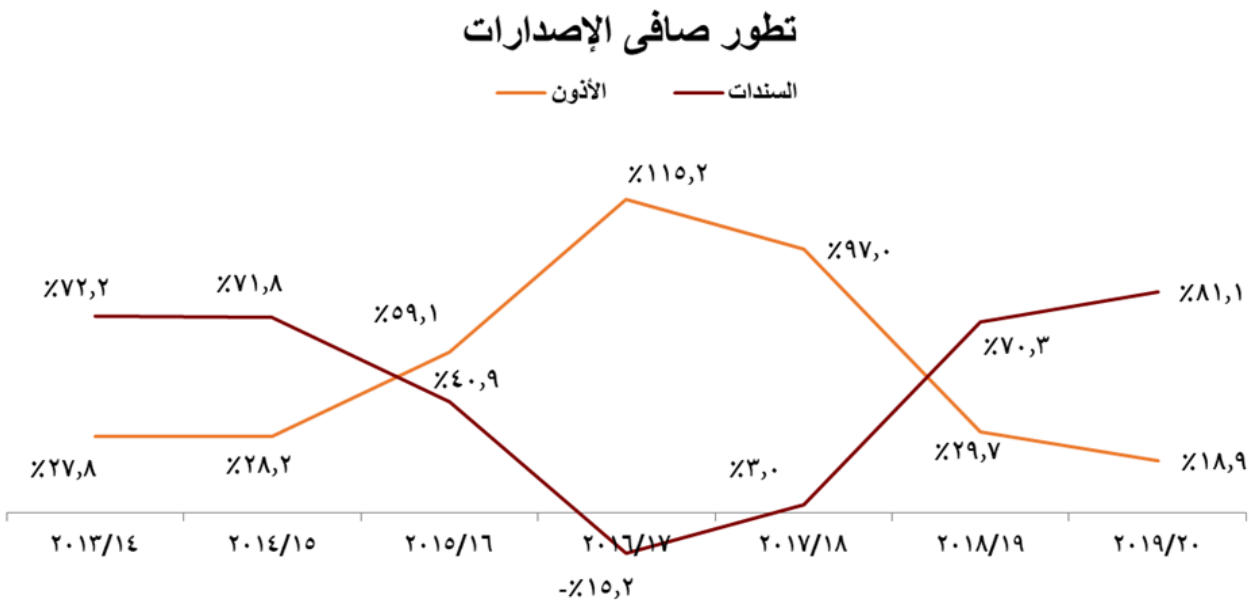

أدى هذا التوجه للاصدارات قصيرة المدى الى عدم استمرار وتيرة زيادة متوسط عمر محفظة دين أجهزة الموازنة وزادت زيادة طفيفة في ٢٠٢٣ الى ٣,٢٣ سنوات ونتوقع وصولها الى ٣,٣ عام في نهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

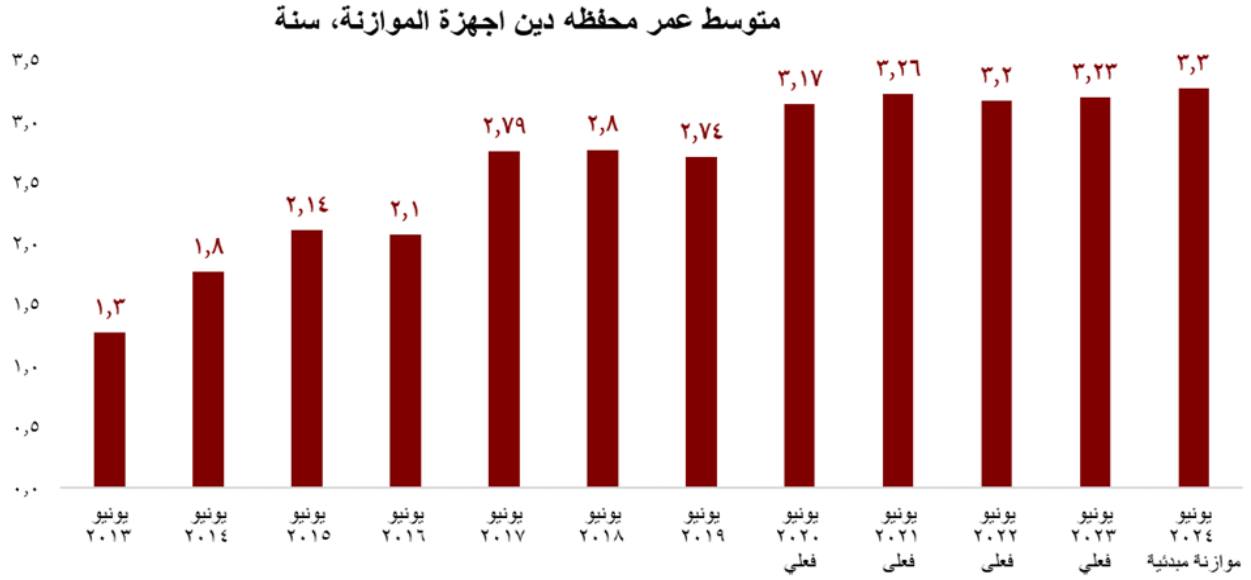

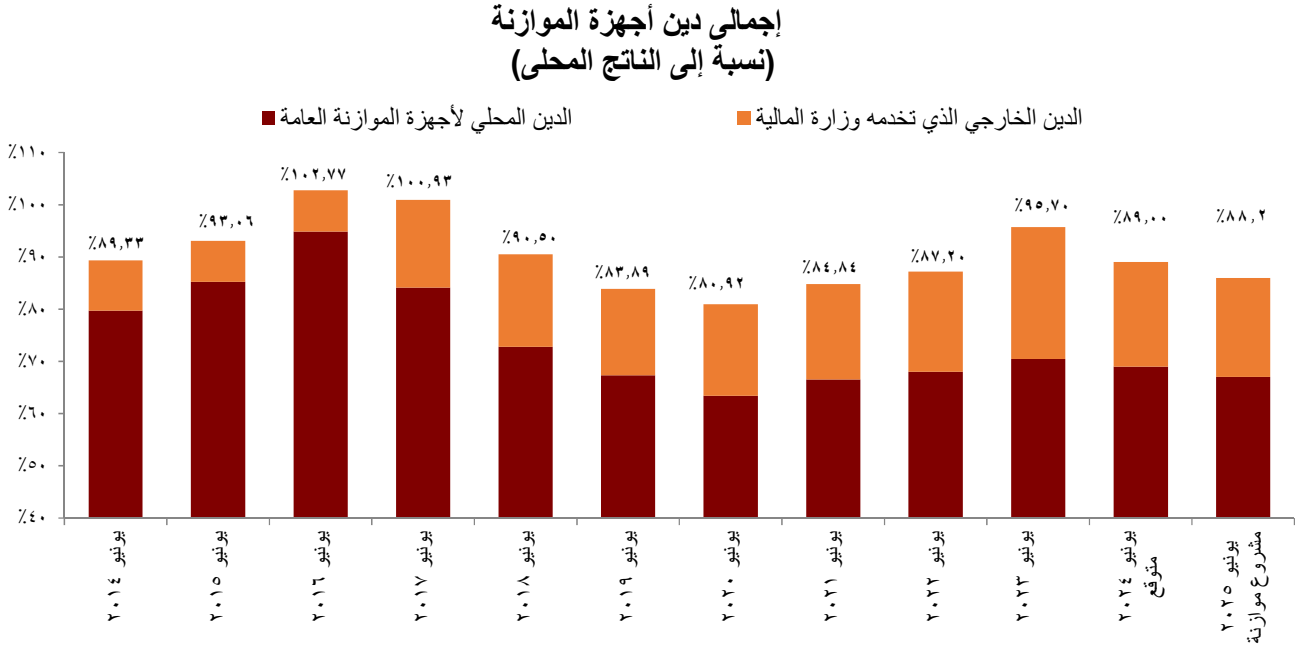

يوضح الرسم السابق ارتفاع اجمالي دين أجهزة الموازنة نسبة للناتج المحلي في ٢٠٢٣ نظرا لتأثير تخفيض سعر الصرف على الدين الخارجي وزيادة عجز الموازنة نتيجة لإرتفاع فاتورة خدمة الدين لإرتفاع أسعار الفائدة لمعدلات غير مسبوقة ومن المتوقع هبوط الدين مرة أخري الى مستويات دون ال ٨٠٪ على المدى المتوسط بحلول العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦.

نظرة تحليلية عن الإصدار الدولى للسندات المصرية "الباندا" في السوق الصينية أكتوبر ٢٠٢٤

- نجحت مصر، كأول دولة في الشرق الأوسط وأفريقيا، في إصدار سندات دولية «باندا» مستدامة بسوق المال الصينية، التي تخصص لتمويل مشروعات بنحو ٣,٥ مليار يوان صيني، بما يُعادل ٥٠٠ مليون دولار.
- تمكنت وزارة المالية من الحصول على تسعير منخفض للسندات بعائد ٣,٥٪ سنويًا لأجل ٣ سنوات، مما يجعله أكثر تميزًا مقارنة بأسعار الفائدة الخاصة بإصدارات السندات الدولارية الدولية، في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، هذا النوع من الإصدارات يتميز بأنه مُدعم بضمانة ائتمانية مقدمة من بنوك تنموية عالمية: «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والبنك الأفريقي للتنمية»، وهي بنوك ذات تصنيف ائتماني مرتفع، وقد استطاعت الوزارة بالتعاون مع مقدمي الضمانة الائتمانية من إتمام كل الإجراءات الخاصة بإصدار سندات الباندا بسوق المال الصينية، الذي يُعد ثاني أكبر أسواق المال العالمية من حيث الحجم؛ بما يحقق أحد أهم أهداف استراتيجيات تنويع مصادر التمويل والدخول إلى أسواق عالمية جديدة.
- هذا الإصدار نجح في جذب العديد من المستثمرين الصينيين، وتميز بتطبيق سياسات التمويل المُستدامة في قارتي آسيا وأفريقيا، والتوصل إلى أهداف مشتركة ومفاهيم موحدة فيما يخص التمويل المُبتكر والمُستدام، الذي يسهم في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، على نحو يتوافق مع إطار التمويل المستدام السيادي المصري المُعلن عنه في يوم التمويل بقمة المناخ التي استضافتها مصر «COP 27».
- هذا الإصدار بمثابة بوابة جديدة تهدف إلى زيادة التعاون بين البلدين وتبادل الخبرات وفتح مجالات وآفاق من التعاون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومد جسور التمويل الأخضر والمستدام وتشجيع الاستثمار كإحدى الركائز الجوهرية، التي تتماشي مع استراتيجية مصر الخاصة بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

سابعاً: المخاطر المالية

أولاً: مصادر المخاطر المالية

في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، تحرص وزارة المالية على تقوية مؤسساتها لإدارة المخاطر المالية. وتهتم بدراسة وتحليل طبيعة مصادر المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المالية العامة بشكل دوري، والتي من أهم مصادرها: صدمات الاقتصاد الكلي، مخاطر وصدمات القطاع المالي وكذلك الالتزامات المحتملة التي تتمثل في مصادر متنوعة، كالضمانات الحكومية، تكلفة التعويضات المحتملة الخاصة بتسويات الدعاوى القضائية وقضايا التحكيم الدولي المرفوعة ضد الدولة، الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Public Private Partnerships "PPPs")، وكذلك مخاطر وتعثر الشركات المملوكة للدولة وأخيرا مخاطر الأزمات، لما لها من أهمية وأثر كبير قد يهدد المالية العامة في الفترة الحالية وإمكانية استقرار الأوضاع المالية مستقبلا.

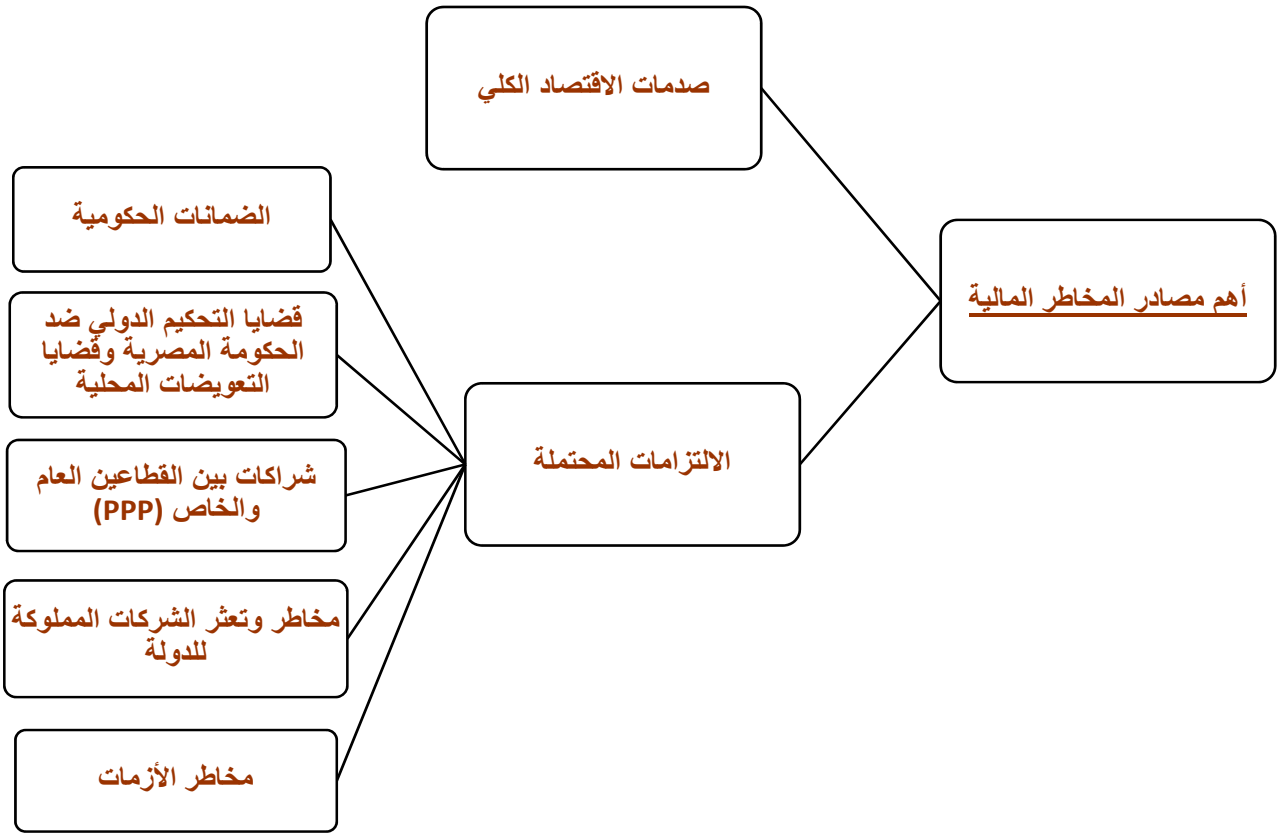

١- صدمات الاقتصاد الكلى وتغير الافتراضات الاقتصادية

واجه الاقتصـــاد العالمي صـــدمات عديدة مثل أثر وتداعيات الحرب الروســـية الأوكرانية والتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والحرب على غزة مما أسفر عنه عدد متنوع من الصدمات الاقتصادية كارتفاع الأسعار العالمية للعديد من السلع الاستراتيجية وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، والذي صاحبة ارتفاع كبير في معدلات التضخم، وانخفاض الإنتاجية ومعدلات النمو، وتزايد عجز الموازنات ومستويات الدين للدول الناشئة والمتقدمة على حد سواء. استمرار تلك التوترات والصراعات بالمنطقة لن تسفر فقط عن ارتفاع في أسعار الطاقة، ولكن أيضا سوف تؤثر على حجم الإنتاج والمعروض من النفط والغاز، مما له من تبعات جسيمة على قطاعات اقتصادية مهمة مثل قطاع السياحة والتجارة والاستثمار. وكان لاتباع سياسة التشديد النقدي لمحاربة ارتفاع مستوي الأسعار تبعات اقتصادية غير مواتية ومنها ارتفاع كبير في أسعار الفائدة وزيادة تكلفة الاقتراض خاصة للدول الناشئة، وعليه ارتفاع أعباء سداد الديون.

كما قامت السلطات النقدية بجمهورية مصر العربية باتباع سياسة تشديد نقدي للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة مما أسفر عن ارتفاع غير مسبوق لأسعار الفائدة مما زاد من تكلفة الاقتراض المحلى وارتفاع فاتورة خدمة الدين بصورة غير مسبوقة، ومن ثم أثر سلبا على مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما هو موضح أدناه:

أ). معدلات النمو العالمية:

تعد معدلات النمو أحد أهم المؤشرات الرئيسية والمؤثرة على العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضـــريبية والجمركية والإيرادات الأخرى، وبالتالي فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو عن المعدلات التقديرية في الموازنة العامة للدولة، سواء كانت ناتجة عن أسباب محلية أو لأسباب خاصة بمعدلات نمو الاقتصاد العالمي، قد تؤثر سلباً على أداء النشاط الاقتصادي للبلاد وبالتالي على تغير المستهدفات المالية فيما يخص العجز الكلى والفائض الأولى ودين أجهزة الموازنة.

هذا وقد أشار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعدد شهر إبريل ٢٠٢٤ الصادر من صندوق النقد الدولي إلى تنبؤات باســـتقرار معدل نمو الاقتصـــاد العالمي عند ٣,٢٪ ويســـتمر بالوتيرة نفســـها في عامي ٢٠٢٤، ٢٠٢٥ انعكاســاً لتنبؤات كل من الصـــين والولايات المتحدة والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الكبرى. ومع ذلك، تظل التوقعات للنمو في عامى ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ أقل من المتوسط السنوى التاريخى البالغ ٣,٨٪ من الفترة ٢٠٠٠ــ ٢٠١٩.

ب). التجارة العالمية:

وفى نفس السياق، من المتوقع أن تبلغ معدلات نمو التجارة العالمية ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤ و٣,٦٪ في ٢٠٢٥ وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ولكن على صعيد آخر تشير التوقعات إلى استمرار التأثير السلبي الناجم عن زيادة التشوهات التجارية والتوترات الجيوسياسية على مستوى التجارة العالمية، وحسب بيانات مرصد التجارة العالمية، فقد ارتفع عدد القيود التجارية الجديدة التي فرضتها البلدان من ١١٠٠ قيد في ٢٠١٩ إلى نحو ٣٠٠٠ قيد في ٢٠٢٣، وقد يؤثر تراجع حركة التجارة الدولية على حصيلة الإيرادات العامة للدولة ممثله في تراجع حركة التجارة عبر قناة السويس ومن ثم تراجع متحصلات قناة السويس، وانخفاض حصيلة الضرائب الجمركية والضرائب على الواردات، هذا ويقدر الأثر المالي لكل ارتفاع في معدل نمو التجارة العالمية بمقدار ١٪ على إجمالي ما يؤول للخزانة العامة من ايرادات قناة السويس بنحو ٢٪.

ج). مستوي التضخم

التضخم هو السبب الرئيسي وراء تباطؤ نمو التجارة عن المستوى المتوسط التاريخي البالغ نحو ٤,٩٪، فبينما انخفضت أسعار المواد الغذائية والطاقة من مستوياتها المرتفعة في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية أوائل عام ٢٠٢٢، إلا أنها لا تزال أعلى مما كانت عليه قبل الحرب مما أدى إلى اضطرابات في سلاسل الامداد في مختلف الأسواق والأنشطة التجارية العالمية، الأمر الذي دفع البنوك المركزية إلى تطبيق سياسات نقدية انكماشية عن طريق رفع أسعار الفائدة بهدف السيطرة على التضخم وبالتالي انخفض الطلب على السلع وانخفض معدل نمو التجارة العالمية عن المتوسط التاريخي.

د). أسعار الفائدة:

تجدر الإشارة إلى أنه مع تزايد ارتفاع اسعار الفائدة لمحاربة التضخم وانعكاس ذلك على ارتفاع عوائد الأذون والسندات في الأسواق العالمية والمحلية، فإن ذلك يمثل أعباء إضافية على الموازنة العامة والدين حيث ان ارتفاع أسعار الفائدة بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة، سيكون له تأثيراً سلبياً على عجز الموازنة (قد يصل الى ٧٥-٨٠ مليار جنيه سنويا) وذلك نتيجة زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة. كما أن زيادة أسعار الفائدة عالمياً ووجود حالة من عدم اليقين والتذبذب قد تؤدي الي تخارج بعض الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية الحكومية، فتزيد تكلفة الاقتراض في السوق المحلي تماشياً مع زيادة الأعباء المالية، حيث ارتفعت أسعار الفائدة بشكل كبير مقارنة بتقديرات الموازنة للعام المالي الحالي مما يؤدي إلى زيادة في أعباء خدمة دين أجهزة الموازنة.

ه). فاتورة الدعم:

في حال ارتفاع أسعار خام برنت فان ذلك يمثل صعوبات للهيئة العامة المصرية للبترول ويساهم في تدهور صافي العلاقة بين قطاع البترول والخزانة العامة مما يتطلب أهمية استمرار تطبيق آلية التسعير التلقائي بشكل كامل ودائم مع استمرار برنامج التحوط ضد مخاطر ارتفاع متوسط أسعار البترول، من جهة أخرى فإن تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار مقارنة بتقديرات الموازنة الأصلية من الممكن أن يساهم في ارتفاع فاتورة دعم السلع التموينية.

٢- الالتزامات المحتملة

تتألف الالتزامات المحتملة من مصادر متنوعة، كالضمانات الحكومية، تكلفة التعويضات المحتملة الخاصة بتسويات الدعاوى القضائية وقضايا التحكيم الدولي المرفوعة ضد الدولة، الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Public Private Partnerships "PPPs")، مخاطر وتعثر الشركات المملوكة للدولة وأخيرا مخاطر الأزمات، والتي تشكل أهمية وأثر كبير قد يهدد المالية العامة في الفترة الحالية وإمكانية استقرار الأوضاع المالية مستقبلا كما سيتم عرضها.

أ). القروض والتسهيلات المضمونة من الخزانة العامة

- **تقوم وزارة المالية بإصدار الضمانات التي تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصول على قروض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة.**
- **حيث قد لا يرغب المقرض أو الشريك التجاري في تحمُّل درجة المخاطرة في حال عدم وجود ضمانة من وزارة المالية، كما تنخفض تكلفة التمويل على الجهة المملوكة للدولة نتيجة ضمان الخزانة العامة للقرض أو للتسهيلات من الموردين.**
- **تمثل التسهيلات والديون المضمونة من الخزانة العامة اهم مصدر للمخاطر التي تتعرض لها المالية العامة ويلاحظ تزايدها من سنة لأخرى في ظل زيادة عدد وقيمة الضمانات المصدرة وتركزها في عدد محدود من الجهات، مما يشير الى ارتفاع درجة المخاطر الناشئة من الضمانات والمتمثلة في احتمالية اضطرار وزارة المالية لخدمة القروض نيابة عن الجهات المقترضة في المستقبل.**

ب). **التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولى ضد الحكومة المصرية وقضايا التعويضات المحلية**

- قد تضطر الخزانة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل فى قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو إحدي مؤسساتها أو تسويتها ودياً. ويدرج عند اعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسباً للمخاطر التي قد تتعرض لها المالية العامة اثناء العام، وذلك لمواجهة الحتميات الطارئة أو المصروفات أو الالتزامات التي لم يتسن مراعاتها لدى إعداد مشروع الموازنة أو غيرها من الضرورات.
- تقوم الدولة المصرية بتسوية عدد كبير من قضايا التحكيم الدولي ذات المبالغ الكبيرة سواء التي كان قد حكم فيها ضد الدولة المصرية أو تلك التي مازالت تنظر فيها المحاكم.

ج). **شراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)**

- تساهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) بإمكانية تحسين كفاءة توفير البنية التحتية، ولكن قد تشكل في بعض الأحيان مصدرًا رئيسيًا للمخاطر المالية. حيث يمكن أن تنشئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص التزامات شبيهة بالديون للحكومة حيث تلتزم الحكومة بالدفع مقابل الخدمات على مدى مدة العقد وقد تلزم الحكومة بمجموعة من الالتزامات المحتملة. من ضمن الالتزامات المحتملة هي الضمانات الواقية من مخاطر السوق إذا تحملت الحكومة جانباً من مخاطر الطلب (على سبيل المثال: عندما تتعهد لجهة التشغيل من القطاع الخاص بضمان حد أدنى من الطلب على الخدمة المتاحة من خلال هذه الشراكة) أو التغيرات في السياسة النقدية (سعر الصرف).
- في كثير من الأحيان، لا يتم تضمين هذه الالتزامات المشابهة للديون والالتزامات المحتملة في الموازنة العامة. فلا تكون الالتزامات المحتملة على عاتق الخزانة العامة إلا حال تقديمها ضمانة مباشرة كنوع من الحوافز المقدمة للقطاع الخاص، وتظهر وقتها أهمية انتظام أحكام هذه الضمانة في عقد يحدد بشكل قاطع ومنضبط الأعباء المالية المحتملة على الموازنة العامة ويمكن فيه تحديد سقفها للحد من مخاطر هذا النمط من التعاقدات على المالية العامة للدولة.

- وبالإضـــافة إلى ما ســـبق، هناك مخاطر احتمالية تتمثل في حلول القطاع العام محل القطـاع الخـاص إذا مـا أخفق ذلـك الأخير في تنفيـذ تعـاقده وانتقـال الأعبـاء المـاليـة المحمل بها المشـروع من قبل مؤسـسـات التمويل للقطاع العام، والتزامه بالتشـغيل، والإدارة، والصيانة. ويحد من هذه المخاطر حصول القطاع العام على ضمانات مالية تتناسب مع حجم ونوعية وأهمية المشروع.
- إن المخاطر المالية التي تتعرض لها الخزانة العامة الناشـــئة عن المشـــاركة بين القطاعين العام والخاص تعتبر محدودة في الوقت الراهن نظراً لضـآلة عدد المشـاريع الموقعة بالفعل مع القطاع الخاص.

د). مخاطر الكوارث والأزمات

تشكل الكوارث الطبيعية خطراً كبيراً على مصر لذا يجب الالتزام بتعزيز حماية المجتمعات الضـعيفة من الكوارث الاجتماعية والاقتصـادية والمناخية والصـحية من خلال زيادة دور التأمين وتمويل المخاطر بشكل كبير في التنمية. وذلك لتعزيز مستويات الشمول التأميني ودعم قدرات قطاع التأمين المصـري على مسـتوى المهنيين لتوفير منتجات تأمين مبتكرة تسـاعد الفئات الأكثر تضـررًا على التحوط من المخاطر وخاصـة التبعات المختلفة للكوارث المتعددة.

وبناء على ما سبق عرضـه، تحرص وزارة المالية، في إطار برنامج الإصـلاح الاقتصـادي، على تقوية مؤســـســـــاتها لإدارة المخاطر المالية من خلال إعداد منظومة متكاملة وعصـــرية لإدارة ومتابعة والتعامل مع أهم المخاطر المالية بشـــكل فعال ومرن وكفء وبما يســـاهم في تحقيق استدامة المالية العامة وزيادة القدرة على تحقيق مستهدفات الموازنة، وتبني تدابير للتخفيف من وطأة تلك المخاطر.

ثانيا: التدابير المتخذة للتخفيف من وطأة المخاطر المالية (التدابير التخفيفية)

هناك مجموعة واســـعة وأدوات من التدابير التخفيفية التي تم تبنيها في الآونة الأخيرة لإدارة المخاطر المالية والتي يمكن حصرها في ثلاث فئات رئيسية:

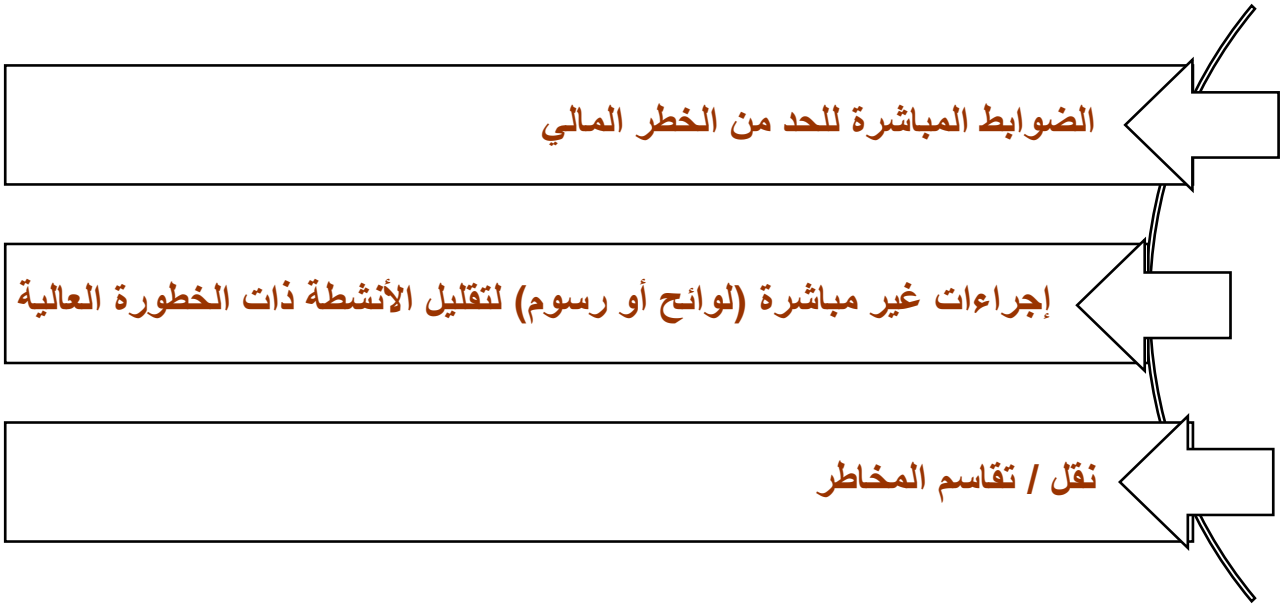

١- الضوابط المباشرة للحد من الخطر المالي

١) اعداد تقرير نصف سنوي يتضمن تحديد وتوصيف لأهم المخاطر المالية المؤثرة على إمكانية تحقيق المستهدفات المالية للعام المعني وبالتوازي اقتراح وتنفيذ الإجراءات الاحترازية او التصويبية المطلوبة للتعامل مع أهم التحديات المالية.

٢) العمل على اعداد استراتيجية للتعامل والحد من الضمانات الحكومية بما يضمن بأن الاقتراض الذي يتم بضمانات حكومية سيتم توجيهه لتمويل مشروعات ذات جدوى وقدرة المقترض على خدمة هذا الدين بشكل سليم وكذلك وضع سياسة للضمانات متضمنة إعادة صياغة عملية تقييم المخاطر لتشمل طريقة إدارة المحافظ المالية.

٣) لمواجهة مخاطر وتعثر الشركات المملوكة للدولة، قامت الدولة بإقرار وثيقة سياسة ملكية الدولة في ديسمبر ٢٠٢٢ بما يساهم فى الحد من دور الدولة فى الاقتصاد المصري وزيادة مساهمة ونسبة ودور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادي بمصر والعمل على تحسين درجة الحياد التنافسي بالاقتصاد المصري.

٤) ولتقليل المخاطر التي قد تنجم عن تخارج الدولة من النشاطات الاقتصادية، أقر مجلس النواب تعديلات قانون جهاز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المتعلقة بإضافة فصل ينظم عملية الدمج والاستحواذ وبما يتيح للجهاز القدرة على التقييم المسبق والموافقة على كافة طلبات الدمج والاستحواذ بالسوق المصري في ديسمبر ٢٠٢٢.

٥) نظرا للظروف الاقتصادية التي تشهدها البلاد وتبني البنك المركزي المصري نظام مرن لسعر الصرف لاستهداف التضخم مما أدي إلي التذبذب والضغط علي قيمة العملة الأجنبية، قرر رئيس مجلس الوزراء، بموجب قرار رقم ٤٤٩٩ لسنة ٢٠٢٣، بشأن ترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة والاقتصادية، ويتضمن القرار عدة بنود أبرزها تأجيل تنفيذ أي مشروعات جديدة لم يتم البدء في تنفيذها ولها مكون دولاري واضح، وتأجيل الصرف على أي احتياجات لا تحمل طابع الضرورة القصوى، وترشيد كافة أعمال السفر خارج البلاد إلا للضرورة القصوى، وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، أو في حالة تحمل الجهة الداعية لكل تكاليف السفر وبعد موافقة السلطة المختصة.

٦) وللتخفيف من حدة وتبعات تذبذب قيمة العملة الأجنبية، يلزم الحصول على موافقة وزارة المالية بالترخيص بالصرف بالمكون الأجنبي على أي من أوجه الصرف وذلك بعد التنسيق مع البنك المركزي والجهات المعنية وذات الاختصاص في هذا الشأن، على أن يعرض وزير المالية تقريرًا دوريًا كل شهرين على رئاسة مجلس الوزراء بمدى التزام الجهات المخاطبة بتنفيذ ذلك وبنتائج التنفيذ.

٧) وللحد من المخاطر المالية التي قد تتكبدها الموازنة العامة، تولت وزارة المالية، بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٥١ لسنة ٢٠٢٢، إدارة ومتابعة كافة المبادرات القائمة ذات العائد المنخفض عن أسعار السوق، ويشمل ذلك عملية اتخاذ القرارات وتحديد الضوابط المتعلقة بالمبادرات، من حيث تحديد المستفيدين والتكلفة والمدى الزمنى والجهة التي ستتولى الإدارة التنفيذية لكل مبادرة ومصدر تمويل المبادرة والجهة التي ستتحمل التكلفة، بحيث يتم انعكاس التكلفة والموارد الخاصة بتمويل هذه المبادرات ضمن بنود الموازنة العامة، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية.

٨) وضع معايير فحص واختيار وادراج المشروعات القابلة للطرح بنظام الـ PPPs في الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بما في ذلك الالتزامات الطارئة، وذلك لتعميم تلك المعايير على جميع الوزارات والجهات الحكومية واستخدام تلك المعايير عند تحديد الموازنة الاستثمارية للدولة، لتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.

٩) وضع قاعده بيانات خاصة بالمبالغ المصروفة على الكوارث والأزمات من قبل اللجنة القومية لإدارة الازمات والكوارث والحد من المخاطر بمجلس الوزراء بالتنسيق مع كافة الوزارات والهيئات المعنية وسيتم التنسيق معها حتى يمكن التنبؤ بالأزمات المحتملة للكوارث والازمات للسنوات المقبلة.

٢- إجراءات غير مباشرة (لوائح أو رسوم) لتقليل الأنشطة ذات الخطورة العالية

١) صدقت مصر مؤخرا على قانون جديد للشركات العامة (القانون رقم ٢٠٣) الذي أدخل ممارسات الحوكمة الحديثة. هذا وألزم القانون جميع الشركات المملوكة للدولة بتجميع ونشر تقارير منتظمة عن أدائها. بالإضافة إلى ذلك، يعزز القانون هيكل حوكمة الشركات المملوكة للدولة من خلال وضع حد أقصى لحجم الأرباح المخصصة لمجلس الإدارة والموظفين. يؤدي القانون أيضًا إلى التسييل التلقائي و / أو دمج القواعد إذا تجاوزت الخسائر المتراكمة لأي من الشركات المملوكة للدولة التزامات المساهمين لعدد من السنوات. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على جميع الشركات إعداد وتقديم تقارير سنوية لقياس مدى امتثالها لقواعد الحوكمة.

٢) لإدارة التعرض للمخاطر التي قد تتعرض لها محفظة دين الحكومة ولتحديد المخاطر المحتملة على الموازنة العامة للدولة التي قد تنشأ عن استراتيجيات إدارة الدين البديلة والصدمات الاقتصادية، تبنت وزارة المالية خطة تنفيذ استراتيجية إدارة الديون متوسطة الأجل MTDS على مدى أربع سنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٨ لتحقيق أهداف الدين بما في ذلك التكوين المرغوب لديون الحكومة المركزية (ديون قطاع الموازنة) التي تعكس خيارات الحكومة من حيث التكلفة والمخاطر، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ٢٠١٥. هذا وقد تم تحديث اهداف استراتيجية الدين للفترة المقبلة في ضوء التطورات الأخيرة لتصبح كالاتى:

- **استراتيجية الدين متوسط الأجل لها أربعة أهداف رئيسية:**

أ. مواصلة المسار الهبوطي لدين أجهزة الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط إلى حوالي ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول يونيو ٢٠٢٨.

ب. تخفيض الدين العام المحلي الحكومي المستحق خلال سنة واحدة والخاضعة لإعادة تحديد سعر الفائدة. والهدف من ذلك هو خفض إجمالي احتياجات التمويل (التي تغطي جميع الديون المستحقة) إلى أقل من ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول يونيو ٢٠٢٨/٢٠٢٧ انخفاضًا من ٤٠٪ مؤخرًا.

ج. زيادة حصة الدين القابل للتداول لتصل إلى أكثر من ٨٠٪ بحلول يونيو ٢٠٢٨ ارتفاعًا من حوالي ٦٨٪ في يونيو ٢٠٢٠.

د. تمديد وزيادة متوسط فترة استحقاق دين الحكومة المركزية المحلية والأجنبية إلى ٤,٥ - ٥ سنوات بحلول يونيو ٢٠٢٨.

٣) كجزء من إستراتيجية إدارة الدين، تراقب وزارة المالية حالياً الضمانات السيادية الصادرة بالإضافة إلى الضمانات المطلوبة لأنها تمثل التزاماً طارئاً على قطاع الموازنة الحكومية والخزانة وكذلك مراجعة كافة الضمانات المطلوبة والتفاوض على شروطها، مراجعة توفر المعلومات والموافقات المطلوبة ومراجعة عملية الإصدار بالكامل.

٤) اعداد مستهدفات شهرية للموازنة بشكل دقيق وشهري لضمان تحديد وبشكل سريع أية مخاطر مرتبطة بالقدرة على تحقيق المستهدفات المالية ومستهدفات الدين.

٥) تم الاتفاق مع البنك الدولي لتقديم مساعدة فنية لوزارة المالية حول تعزيز المرونة المالية للصدمات المناخية والكوارث في مصر وذلك من اجل وضع استراتيجية لمواجهة الكوارث وتأمين مخاطر المالية العامة، كما تم الاتفاق مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID بشأن المساعدة الفنية لإعداد دراسة تشخيصية لتأثير تغير المناخ على المالية العامة وكيفية التعامل معه وتم تشكيل فريق عمل من وزارة المالية للتعاون في هذا الشأن.

٣- نقل / تقاسم المخاطر

استخدام آليات التحوط كلما أمكن ذلك لحماية الموازنة من مخاطر تغير وانحراف الأسعار العالمية للسلع الأساسية مقارنة بافتراضات الموازنة الأصيلة والتي يتم أيضا اعدادها وتقديرها في ضوء أحدث التقديرات المتاحة وقت اعداد الموازنة.

بالإضافة إلى ما تم عرضه من التدابير المتخذة للتخفيف من وطأة المخاطر المالية، يتم تخصيص جزء للتعامل مع اى تغيرات في الافتراضات أو حتميات أو ظروف طارئة بالموازنة السنوية، لمواجهة تكاليف المخاطر الطارئة التي من المتوقع حدوثها.

علاوة على ذلك، هناك بعض الإصلاحات المؤسسية التي تبنتها الدولة لتكون مكملة ومدعمة للتدابير المتخذة للتخفيف من وطأة المخاطر المالية من قبل الحكومة.

ثالثا: الإصلاحات المؤسسية لإدارة المخاطر المالية

- تم إنشاء وحدة مستقلة للمراجعة الداخلية في عام ٢٠١٨ تابعة بشكل مباشر لوزير المالية حيث تقوم تلك الوحدة بمساعدة وزير المالية والإدارة العليا بوزارة المالية على مراجعة أداء القطاعات والمصالح التابعة لوزارة المالية وتحديد أية مخاطر أو نقاط تتطلب تصويب أو تحسين في منظومة العمل وكفاءته.
- صدور قرار وزير المالية رقم ٣٦٠ لسنة ٢٠٢٢ بإعادة تشكيل لجنة إصدار ومتابعة الضمانات السيادية بوزارة المالية بهدف وضع سياسة لإصدار الضمانات السيادية وتحديد آليات إصدارها وتفعيل دور اللجنة فيما يخص متابعة الضمانات.

- **صدور القرار الوزاري المشترك رقم ٥٤٦ لسنة ٢٠١٩ بشأن تشكيل لجنة مشتركة بين وزارتي المالية والتخطيط والتنمية الاقتصـــادية لوضـــع معايير فحص واختيار وادراج المشـروعات القابلة للطرح بنظام الـــــ PPPs في الخطة الاقتصـادية والاجتماعية للدولة، لتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.**
- **تم تشـــكيل اللجنة القومية لإدارة الازمات والكوارث والحد من المخاطر بمجلس الوزراء وفقاً لقرار السيد رئيس مجلس الوزراء، حيث تهدف اللجنة الى:**
  - **أ. بناء وتطوير منظومة وطنية لإدارة الكوارث والأزمات والحد من المخاطر.**
  - **ب. دمج الاعتبارات الخاصة بالحد من المخاطر في سياسة التنمية المستدامة.**
  - **ج. دعم التعاون والتنســـيق بين كـافـة الوزارات والجهـات المعنيـة بـإدارة الازمـات والكوارث والحد من المخاطر.**
  - **د. تحقيق الاســـتجابة الفورية والفعالة لمواجهة واحتواء مخاطر الأزمات والكوارث والحد من الخسائر والاثار السلبية التي قد تنجم عنها.**

ثامناً: المشاركة المجتمعية والشفافية

فى ضـــوء حرص وحدة الشـــفافية والمشـــاركة المجتمعية الدائم على تطوير أطر الشـــفافية والإفصـاح المالى والتواصل المجتمعى والتي تم انشـاءها بموجب قرار وزاري رقم ٥٧٤ لسـنة ٢٠١٨ لتتبع وزير المالية مباشـرةً؛ فقد قامت الوحدة خلال العام السـابق بالعديد من الجهود فى مجال رفع الوعي بالثقافة المالية لتعريف أطياف المجتمع بأحدث توجهات وزارة المالية خاصـة فى ظل التحديات العالمية ومنها الحرب بأوروبا، والتي أدت إلى حدوث اضـطرابات فى سـلاسـل الإمداد عالمياً مما أنعكس على ارتفاع الأسـعارخاصـة أسـعار السـلع الأسـاسـية والغذائية، وقد عملت الحكومة المصـرية ووزارة المالية على وضـع إطار متسـق ومتكامل لمسـاندة المواطنين والقطاعات الاقتصـادية من خلال سـرعة إقرار إجراءات وحوافز وسـياسـات لتحفيز النشـاط الاقتصـادي، وكذلك مسـاندة المواطنين من خلال توفير السـلع الأسـاسـية بأسـعار مدعمة، وإجراءات للحماية الاجتماعية، كما حرصـت وزارة المالية على إشـراك كافة الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية وفئات الجمهور المختلفة وخاصـة الشـباب فى رؤية الإجراءات المتخذة وذلك باسـتخدام عدة أدوات منها الالتزام بنشـر التقارير المالية الدورية في توقيتاتها الدولية، وإتاحة آليات مبتكرة علي كافة وسائل التواصل المجتمعي بالاضافه إلي بوابات النشر الرقمية مثل الموقع الالكترونى التفاعلى budget.gov.eg وبوابة وزارة المالية الرقمية mofdigitalgate.gov.eg أو من خلال آليات الموازنة التشـاركية وجلسـات الاسـتماع الجماهيرى فى عدد من محافظات مصر.

وترتكز مهام وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية على ٤ محاور رئيسية وهي:

١) زيادة الإفصاح والشفافية،

٢) تعزيز وتطوير المشاركة المجتمعية،

٣) استحداث آليات للتواصل والرقابة المجتمعية.

٤) وكل ذلك من خلال بناء شراكات ناجحة مع المؤسسات المعنية محلياً ودولياً.

كما تهدف الوحدة إلى خلق حلقة وصـــل ما بين متخذ القرار ومتلقي الخدمة وتطوير أدوات الموازنة التشاركية فى عدد من المحافظات، وإدماج وإشراك المواطنين خاصة الشباب والمرأة والطفل لتطوير وتحسـين الأداء الحكومي وتحقيق الاسـتغلال الأمثل للموارد البشـرية والإنفاق العام خاصاً في أوقات الأزمات والتداعيات المصاحبة لها.

ويتم ذلك من خلال إجراء عدد من الفعاليات على مدار العام لتنمية الوعي المالي والمصـــارحة بأوضـــاع الاقتصـــاد المصـــري الذى يمر بمرحلة إصـــلاح هيكلي شـــامل، بما يُســـهم فى تفهم الإصـــلاحات الهيكلية وتضـــمين آراء عدد كبير من أطياف المجتمع في دورة إعداد الموازنة العامة للدولة مع تفعيل المبادرات المقدمة ســواء من منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص من خلال آليات الموازنة التشاركية واستخدام مشروعات التخرج الخاصة بالطلاب للوصول إلى التحقيق الأســـرع لأهداف المشـــتركة لرؤية مصـــر ٢٠٣٠ ليكونوا سفراء وأعضاء فاعلين في المجتمع قـادرين على فهم موازنـة بلـدهم والمشـــاركـة فى التخطيط لها.

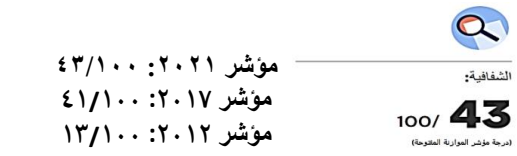

مؤشر ٢٠٢١: ٤٣/١٠٠
مؤشر ٢٠١٧: ٤١/١٠٠
مؤشر ٢٠١٢: ١٣/١٠٠

تقارير حول عملية دورة أعداد الموازنة العامة للدولة

١- المحور الاول: تعزيز الشفافية

فيما يخص إعداد ونشر التقارير المالية حول دورة إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة:

تم نشـــر التقارير الدورية حول دورة إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة بشـــكل مبســـط للمواطنين لتعريفهم بالجهود التنموية للدولة ورفع وعي المواطن كشريك أصيل في عملية صنع السياسة العامة وإعداد الموازنة. فمن خلال هذه التقارير، تقوم وزارة المالية ممثلة في وحدة الشـــفافية والمشـــاركة المجتمعية على إتاحة وتوفير المعلومات والبيانات الجوهرية الخاصـــة بالمالية العامة.

وتهدف هذه التقارير إلى متابعة تنفيذ الأداء المالي وفقاً للمستهدفات، بحسب معايير شفافية الموازنة العامة وفقاً لما جاء فى توصيات كل من شراكة الموازنة الدولية IBP، والبنك الدولى WB، وصندوق النقد الدولى (IMF) مثل تقرير متابعة الأداء المالي نصف السنوي التقرير المالي الشهري، البيان المالي ما قبل التمهيدي، وموازنة المواطن. بالإضافة إلى إصدار نسخة المواطن المبسطة لعدد من التقارير المالية باللغتين العربية والإنجليزية، والنشر على المواقع الإلكترونية، والذي يتيح للمواطن خاصة الشباب التواصل والمساءلة حول مجالات الإنفاق العام وتلقي الردود مباشرة من ممثلين الوزارة بهدف إشراك المواطن فى رؤية وأهداف وزارة المالية بمصطلحات اقتصادية بسيطة يمكن للمواطن العادي فهمها بسهولة وذلك لتوضيح الرؤية بمنتهى الشفافية.

تتسم التقارير المالية باستيفائها لمعايير الشفافية الدولية المقرة من مؤسسات (IBP, OECD, PEFA) كما يلى:

- إعداد التقارير عند ثلاث مراحل (إعداد الموازنة، تنفيذ الموازنة ومتابعة الأداء المالى، الرقابة المالية للصرف).
- شمولية وكفاية ودقة البيانات مع الإلتزام بتوقيتات النشر.
- إتاحة البيانات للجمهور عبر الوسائل الإلكترونية وإجراء حوارات مجتمعية حول التقارير المالية المصدرة.
- الاهتمام بإشراك القطاع الخاص فى الرؤية المالية بالتوافق مع المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الإقتصادى مع إبراز الجهود فى مجالات إشراك الشباب والمراة فى فرص التنمية والموازنة المستجيبة للنوع وكذلك مجالات مكافحة التغير المناخى والتحول للرقمنة.

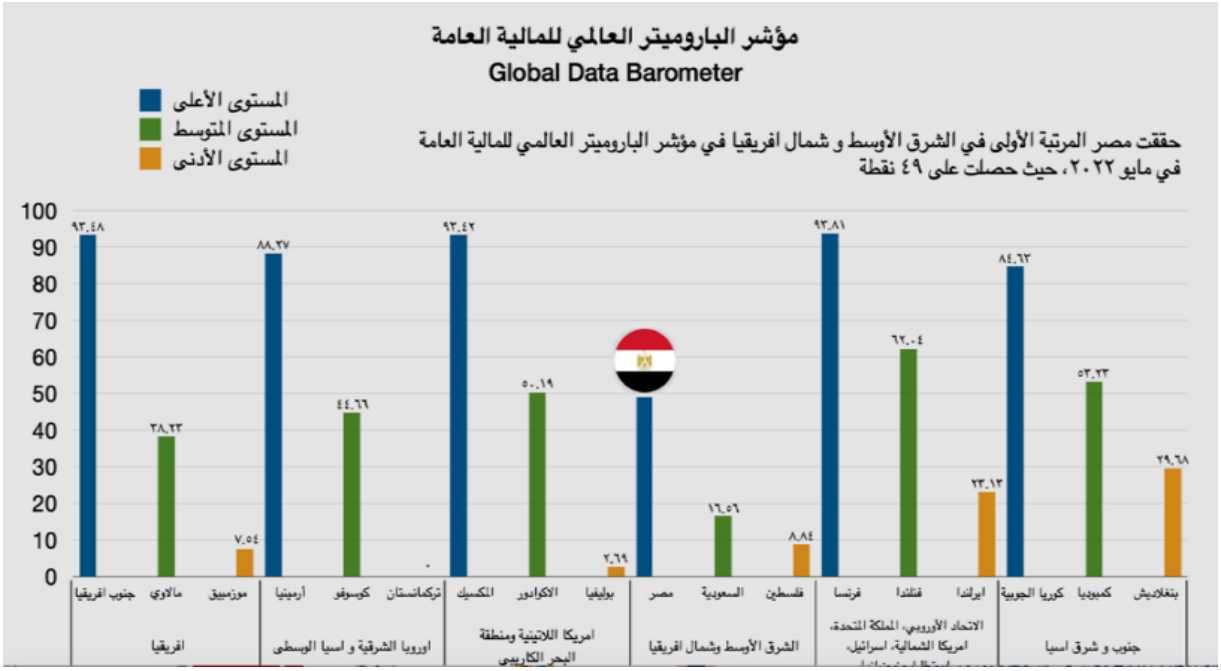

ولقد ساهمت جهود الشفافية المالية مؤخراً في حصول مصر على المركز الأول على دول الشرق الأوسط في الموازنة المفتوحة لبيانات المالية العامة بحسب مؤشر «الباروميتر العالمي» لعام ٢٠٢٢؛ بينما تم تثبيت المؤشر الخاص بالشفافية بحسب شراكة الموازنة المفتوحة عند ١٠٠/٤٣ لعام ٢٠٢١، بينما تصعدت مصر لتحقق المرتبة الأولى على دول الشرق الأوسط في المشاركة المجتمعية في المؤشر الفرعي لمشاركة الجمهور بـ١٩ نقطة؛ وذلك فى أحدث تقرير تم نشره بنهاية مايو ٢٠٢٢ مقارنةً بـ ١٣ نقطة في ٢٠١٢ وفقاً لاستبيان[١] / OBS.

ولإستيفاء متطلبات معايير الشفافية والنشر الدولية، قام الجهاز المركزي للمحاسبات في خطوة مسبوقة ولأول مرة بنشر تقارير المراجعة للثلاث سنوات الأخيرة للأعوام ١٩/١٨ و٢٠/١٩ و٢١/٢٠ متضمنةً تقارير فحص حساب ختامي موازنة الجهاز الإداري وموازنة الخزانة العامة، وموازنات الإدارة المحلية، وموازنة الهيئات الخدمية. وجدير بالذكر أن هذا التقريرهو الثامن من أصل ٨ تقارير لم يكن ينشر من قبل ولأول مرة تم نشره في عام ٢٠٢١، مما سوف يساهم بشكل كبيرفي تحسين مرتبة مصر في عدد من مؤشرات الشفافية الدولية.

٢- المحور الثاني: تطوير المشاركة المجتمعية:

https://bit.ly/43s7UHc | https://bit.ly/43sCl00 | https://bit.ly/40Zdob6 | https://bit.ly/41bEYS6

يشمل أدوات مشاركة المواطنين خاصة الشباب والمرأة والطفل، ومن أهم المبادرات التى قامت بها الوحدة هى مبادرة الموازنة التشاركية والتى تعمل على تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال خلق حلقة وصل ما بين متخذ القرار والمواطنين وزيادة التواصل مع كافة أطياف المجتمع وذلك عن طريق خلق آليات مؤسسية مبتكرة للتعاون المثمر مع كافة الجهات الحكومية والدولية والمعنية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتطوير وتحسين الأداء الحكومي وتحقيق الاستغلال الأمثل للمال العام، وللعمل على رفع مؤشرات الشفافية العالمية ومشاركة الجمهور.

مؤشر ٢٠٢١: ١٩/١٠٠
مؤشر ٢٠١٩: ١٥/١٠٠
مؤشر ٢٠١٥: ٨/١٠٠

[١] جدير بالذكر أنه يتم نشر مؤشر شفافية الموازنة الصادر عن شراكة الموازنة المفتوحة IBP كل عامين وكان أخر دورة الخاصة بعام ٢٠٢١ تم نشرها في مايو ٢٠٢٢ وسوف يتم نشر المؤشر الخاص بـ٢٠٢٣ في مايو من العام الحالي ٢٠٢٤.

حيث تم تنفيذ الموازنة التشـــاركية بالفعل في كل من محافظتي الفيوم والاســكندرية وهدفها أن يصبح المواطن المصري شريكاً أصيلاً فى عملية التنمية المستدامة وصنع القرارات فى عملية إعداد الموازنة على المســتوى المحلي من خلال إدراجه في حل مشــاكله المجتمعية فى ضــوء الموارد المحلية المتاحة، مما يعزز الشـفافية ويعلي من رضــا المواطن والتي هي أحد المحاور الأساسية في رؤية مصر ٢٠٣٠.

- **وبناء على النجاح الذي تم تحقيقه في تطبيق النموذج الوطني للموازنة التشـــاركية في كل من محافظة الفيوم والإسكندرية، فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٤٤) لسنة ٢٠٢٣ والذي ينص على تشكيل لجنة تسيير برئاسة وزير المالية لتعميم تطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية في الـــ ٢٧ محافظة؛ وخطة عمل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بشـــأن تنســـيق وتنظيم العمل بين الوزارات المعنية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وزارة التنمية المحلية، ووزارة التضامن الاجتماعي من خلال بروتوكول تعاون يضمن أن يكون لكل وزارة دور واضح منوط بها في إطار الخطة التنفيذية لتطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية وكيفية الانتقال التدريجي للتنفيذ في ٢٧ محافظة.**

وفي هذا الصـــدد، جاري حالياً العمل على إطلاق البرنامج التدريبي للنموذج الوطني للموازنة التشـاركية في كل من محافظة بني سـويف ومحافظة أسـيوط على غرار ما تم تنفيذه في كل من محافظة الفيوم والأسكندرية.

وتعمل وحدة الشـــفافية والمشـــاركة المجتمعية حالياً على المضـــي قدماً في الاعدادات اللازمة لاطلاق النموذج الوطني للموازنة التشاركية بمحافظة أسيوط، والإسكندرية، وبني سويف خلال العام المالي ٢٥/٢٤ وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٤ لعام ٢٠٢٣ السابق ذكره.

<u>ولقد ســاهمت جهود وحدة الشـفافية والمشــاركة المجتمعية في تصــاعد مصــر لتحقق المرتبة الأولى على دول الشرق الأوسط في المشاركة المجتمعية في المؤشر الفرعي لمشاركة الجمهور بـــ١٠٠/١٩ نقطة، وهي بذلك أعلى من المتوسط العالمي والبالغ قدره ١٠٠/١٤ نقطة؛ وذلك في أحدث تقرير تم نشره بنهاية مايو ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١٥ نقطة عام وفقاً لاستبيان OBS.</u>

٣- المحور الثالث: المساءلة والرقابة على الموازنة

- تستمر جهود وزارة المالية فى التواصل المجتمعى من خلال العديد من المبادرات ومنصات التفاعل الإلكترونى والرقمى، بالإضافة إلى جهود البرلمان لمراقبة الموازنة وإشراك المواطنين، فضلاً عن التعاون المثمر بين وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية وأعضاء البرلمان، حيث سيتم إدماج عنصر "الموازنة العامة كأداة للتواصل بين البرلمان والمواطنين".

مؤشر ٢٠٢١: ٤٤/١٠٠
مؤشر ٢٠١٩: ٥٠/١٠٠
مؤشر ٢٠١٧: ٣٩/١٠٠

- جارى تفعيل آداة للمتابعة ورصد أولويات المجتمع ولا سيما فى قرى حياة كريمة فى كل من الاسكندرية والفيوم وذلك بحسب أفضل الممارسات العالمية للمؤسسات المعنية بالشفافية والمساءلة ومنها مؤشر شراكة الموازنة الدولية، ومؤشرالشفافية العالمى لقياس الفساد IBP & Transparency International Global corruption Barometer Survey لتمكين المواطن من متابعة المشروعات بالإضافة إلى تفعيل بطاقات التقييم المجتمعى وقياس رضا المواطن لإستطلاع آراء مستخدمى الخدمات وتقييمها، بالإضافة إلى متابعة التنفيذ الفعلى للمشروعات وذلك من خلال التدريبات الخاصة بالموازنة التشاركية فى مختلف محافظات مصر. وقد ارتفع المؤشر الفرعي للرقابة على الموازنة فى ٢٠١٩ ليحقق ٤٤/١٠٠ نقطة فى ٢٠٢١ مقارنة بـ ٣٩/١٠٠ نقطة فى ٢٠١٧.

٤- المحور الرابع: التعاون مع شركاء النجاح من المؤسسات والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص المحلية والدولية.

قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية على مدار الست سنوات الماضية بعقد العديد من الشراكات والتحالفات الناجحة الاستراتيجية مع أكثر من ٥٠ مؤسسة حكومية وغير حكومية وجامعات دولية ومصرية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات دولية سواء أن كانت أجنبية أو محلية بغرض توسيع دائرة التأثير وتوحيد الجهود والاستفادة من نقاط القوة لشركاء النجاح والموارد الجماعية لدفع الابتكار وإيجاد حلول مستدامة وتحقيق الأهداف المشتركة وعلى رأسها تمكين الشباب ليصبحوا قادة مؤثرين ويكون لهم دور فعال في عملية اتخاذ القرار. وفيما يلي أهم الأمثلة للتعاون الناجح خلال الخمس سنوات الماضية:

الشراكات مع المؤسسات الدولية:

الشراكة مع الأمم المتحدة

- **مشاركة وحدة الشفافية في إطار التعاون المشترك بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة في مصر؛ حيث تم تضمين محور الشفافية والحوكمة الرشيدة التي تم تضمينها لأول مرة في بروتوكول التعاون الدولي للسنوات الخمس القادمة (٢٠٢٣-٢٠٢٧)، وذلك لضمان حصول الأفراد على المعلومات الكافية مع التركيز على تطبيق أطر الحوكمة التي تتميز بالشفافية والكفاءة والفعالية والمشاركة، والمبنية على القواعد والمعايير الدولية.**
- **برنامج بناء القدرات للعاملين في وزارة المالية على ربط مخصصات موازنة البرامج والأداء بأهداف التنمية المستدامة وتقدير تكلفة الأهداف الأممية SDG Tagging and Costing.**

كما تقوم الوحدة برفع الوعي وبناء القدرات داخل وزارة المالية حول منهجية تنفيذ تكلفة أهداف التنمية المستدامة (SDGs Fund Costing) مع تدريب الشباب حول منهجية تنفيذ وقياس تكلفة تنفيذ الأهداف الأممية ٢٠٣٠ ووضع علامات تصنيفية للإنفاق الحكومي المتسق مع كل هدف من أهداف التنمية المستدامة لتكون متاحة للجمهور على وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية للوزارة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة.

ولاستدامة عمل ومأسسة وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية داخل الإطار التنفيذي والإداري والتشريعي للدولة، فجدير بالذكر أنه صدر قانون المالية العامة الموحد (قانون رقم ٦ لعام ٢٠٢٢) وتنص المادة (١) على تعزيز كل من الشفافية والإفصاح، والمساءلة، كما تنص المادة (٤) على أن تلتزم الجهات الإدارية بتطبيق مبدأ الشفافية خلال مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة، ونشر التقارير والبيانات المرتبطة بالأداء لكل منها بشكل دوري بما يسمح بتحقيق المشاركة المجتمعية.

الفصل الثانى

البيانات التحليلية

لمشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

أتشرف أن ألقى الضوء على أهم جوانب وتفاصيل مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

	مليون جنيه
▪ قُدر إجمالى المصروفات بمبلغ	٣،٨٧٠،١٦٨,١
▪ وقُدر إجمالى الإيرادات بمبلغ	٢،٦٢٥،١٦٨,٣
• ومن ثم فإن العجز النقدى للموازنة قُدر بمبلغ	١،٢٤٤،٩٩٩,٨
• وبإضافة صافي الحيازة المُقدر بمبلغ	١،٩٧٧,٣ -
▪ وبالتالي يكون العجز الكلى المُقدر بالموازنة	١،٢٤٣،٠٢٢,٥

ويشكل العجز الكلى المشار إليه نسبة ٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي المقدر في السنة المالية المقبلة ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

ويوضح الجدول التالي تقديرات المصروفات والإيرادات والعجز بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠٢٠/٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٢/٢٠٢٣:

جدول رقم (١)
المصروفات والإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٥	٢٠٢٣/٢٠٢٤			التغير		الوزن النسبى	٢٠٢٢/٢٠٢٣	٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٠٢٠/٢٠٢١
	مشروع موازنة (١)	موازنة (٢)	متوقع (٣)	(١-٢)	(١-٣)	٪	فعلى			
المصروفات	٣،٨٧٠،١٦٨	٢،٩٩٠،٩٢٤	٢،٩٩٩،٦٦٣	٨٧٩،٢٤٤	٨٧٠،٥٠٥		١،٨٣١،٠٢٢	٢،١٨٤،٥٩٤	١،٨٣١،٠٢٢	١،٥٧٨،٧٧٤
١- الأجور وتعويضات العاملين	٥٧٥،٠٠٠	٤٧٠،٠٠٠	٤٩٣،٨٦٠	١٠٥،٠٠٠	٨١،١٤٠	١٤,٩	٣٥٨،٧٣٥	٤١٢،٤٦٣	٣٥٨،٧٣٥	٣١٨،٨٠٦
٢- شراء السلع والخدمات	١٦٦،٧٠٥	١٣٩،٣٨١	١٣٦،٥١٩	٢٧،٣٢٤	٣٠،١٨٦	٤,٣	٩٩،٥٨٠	١٢٧،٧٨٠	٩٩،٥٨٠	٨١،٤٦٢
٣- الفوائد	١،٨٣٤،٤٦٨	١،١٢٠،٠٨٦	١،٣٦٠،٠٩٤	٧١٤،٣٨٢	٤٧٤،٣٧٤	٤٧,٤	٥٨٤،٨٢٦	٧٧٤،٢٠٣	٥٨٤،٨٢٦	٥٦٥،٤٩٧
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٦٣٥،٩٤٣	٥٢٩،٦٨٥	٥٣٢،٨١٨	١٠٦،٢٥٧	١٠٣،١٢٥	١٦,٤	٣٤٣،٤٠٥	٤٥٤،١٠١	٣٤٣،٤٠٥	٢٦٣،٨٨٦
٥- المصروفات الأخرى	١٦٢،٢٣٨	١٤٥،٠٨٣	١٤٢،٤٣١	١٧،١٥٥	١٩،٨٠٧	٤,٢	١١٤،٧٤٦	١٢٧،٠٦٠	١١٤،٧٤٦	٩٩،٧٥١
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٤٩٥،٨١٥	٥٨٦،٦٩٠	٣٣٣،٩٤٢	٩٠،٨٧٥-	١٦١،٨٧٣	١٢,٨	٣٢٩،٧٣٠	٢٨٨،٩٨٧	٣٢٩،٧٣٠	٢٤٩،٣٧٢
الإيرادات	٢،٦٢٥،١٦٨	٢،١٤٢،١١٠	٢،٤٢٠،٣٣٦	٤٨٣،٠٥٨	٢٠٤،٨٣٢		١،٣٤٧،١٧٨	١،٥٦٣،٩٢١	١،٣٤٧،١٧٨	١،١٠٨،٦٢٥
١- الضرائب	٢،٠٢١،٩٩١	١،٥٢٩،٩٩١	١،٥٥٠،٦٥٧	٤٩٢،٠٠٠	٤٧١،٣٣٤	٧٧,٠	٩٩١،٤٠٢	١،٢٥٨،٥٨٢	٩٩١،٤٠٢	٨٣٣،٩٩٣
٢- المنـــح	٣،٥٨٥	١،٩٣١	٤،٤٠٢	١،٦٥٤	٨١٨-	٠,١	٤،٠٨١	٥،٤٣٢	٤،٠٨١	٢،٩٥٥
٣- الإيرادات الأخرى	٥٩٩،٥٩٣	٦١٠،١٨٨	٨٦٥،٢٧٧	١٠،٥٩٦-	٢٦٥،٦٨٤-	٢٢,٨	٣٥١،٦٩٤	٢٩٩،٩٠٧	٣٥١،٦٩٤	٢٧١،٦٧٨
العجز(الفائض) النقدى	١،٢٤٥،٠٠٠	٨٤٨،٨١٤	٥٧٩،٣٢٧	٣٩٦،١٨٥	٦٦٥،٦٧٣		٤٨٣،٨٤٤	٦٢٠،٦٧٢	٤٨٣،٨٤٤	٤٧٠،١٤٩
صافى حيازة الأصول المالية	١،٩٧٧-	٢٤،٣٧٥-	٢٤،٣٧٥-	٢٢،٣٩٧	٢٢،٣٩٧		٥٧٠	١٠،٧٧٢-	٥٧٠	٢،١٩٦
العجز(الفائض) الكلى	١،٢٤٣،٠٢٢	٨٢٤،٤٤٠	٥٥٤،٩٥٢	٤١٨،٥٨٣	٦٨٨،٠٧٠		٤٨٤،٤١٤	٦٠٩،٩٠١	٤٨٤،٤١٤	٤٧٢،٣٤٥
العجز (الفائض) الأولى [1]	٥٩١،٤٤٥-	٢٩٥،٦٤٦-	٨٠٥،١٤١-	٢٩٥،٧٩٩-	٢١٣،٦٩٦		١٠٠،٤١٢-	١٦٤،٣٠٢-	١٠٠،٤١٢-	٩٣،١٥٢-
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٪١٥,٤	٪١٨,١	٪١٧,٤				٪١٧,٠	٪١٥,٥	٪١٧,٠	٪١٦,٠
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٪٢٢,٦	٪٢٥,٣	٪٢١,٥				٪٢٣,١	٪٢١,٦	٪٢٣,١	٪٢٢,٨
نسبة العجز(الفائض) النقدى إلى الناتج المحلى	٪٧,٣	٪٧,٢	٪٤,٢				٪٦,١	٪٦,١	٪٦,١	٪٦,٨
نسبة العجز (الفائض)الكلى إلى الناتج المحلى	٪٧,٣	٪٧,٠	٪٤,٠				٪٦,١	٪٦,٠	٪٦,١	٪٦,٨
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلى	٪٣,٥-	٪٢,٥-	٪٥,٨-				٪١,٣-	٪١,٦-	٪١,٣-	٪١,٣-
نسبة إجمالى الدين للناتج المحلى	٪٨٨,٢	٪٨٤,٠	٪٨٩,٠				٪٨٧,٢	٪٩٥,٧	٪٨٧,٢	٪٨٤,٨

[1] يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

الإستخدامات

تبلغ تقديرات الاســـتخدامات في مشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٥،٥٤١،٣٩٤ مليون جنيه (٣٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) موزعة على ثلاثة مكونات رئيسية هي:

- المصروفـــات وتبلغ ٣،٨٧٠،١٦٨ مليون جنيـه بنســـبـة ٢٢,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية وتبلغ ٦٥،٠٤٥ مليون جنيه بنسـبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- سداد القروض المحلية والأجنبية وتبلغ ١،٦٠٦،١٨٢ مليون جنيه بنسبة ٩,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ويوضح الجدول التالى تفاصيل الاستخدامات المشار إليها بعاليه:

جدول رقم (٢)
الإستخدامات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		التغير (١-٢)		٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
المصروفات										
١- الأجور وتعويضات العاملين	٥٧٥،٠٠٠	١٠,٤	٤٧٠،٠٠٠	١٠,٨	١٠٥،٠٠٠	٢٢,٣	٤٩٣،٨٦٠	٤١٢،٤٦٣	٣٥٨،٧٣٥	٣١٨،٨٠٦
٢- شراء السلع والخدمات	١٦٦،٧٠٥	٣,٠	١٣٩،٣٨١	٣,٢	٢٧،٣٢٤	١٩,٦	١٣٦،٥١٩	١٢٧،٧٨٠	٩٩،٥٨٠	٨١،٤٦٢
٣- الفوائد	١،٨٣٤،٤٦٨	٣٣,١	١،١٢٠،٠٨٦	٢٥,٨	٧١٤،٣٨٢	٦٣,٨	١،٣٦٠،٠٩٤	٧٧٤،٢٠٣	٥٨٤،٨٢٦	٥٦٥،٤٩٧
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٦٣٥،٩٤٣	١١,٥	٥٢٩،٦٨٥	١٢,٢	١٠٦،٢٥٧	٢٠,١	٥٣٢،٨١٨	٤٥٤،١٠١	٣٤٣،٤٠٥	٢٦٣،٨٨٦
٥- المصروفات الأخرى	١٦٢،٢٣٨	٢,٩	١٤٥،٠٨٣	٣,٣	١٧،١٥٥	١١,٨	١٤٢،٤٣١	١٢٧،٠٦٠	١١٤،٧٤٦	٩٩،٧٥١
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٤٩٥،٨١٥	٨,٩	٥٨٦،٦٩٠	١٣,٥	٩٠،٨٧٥-	١٥,٥-	٣٣٣،٩٤٢	٢٨٨،٩٨٧	٣٢٩،٧٣٠	٢٤٩،٣٧٢
جملة المصروفات	٣،٨٧٠،١٦٨	٦٩,٨	٢،٩٩٠،٩٢٤	٦٨,٨	٨٧٩،٢٤٤	٢٩,٤	٢،٩٩٩،٦٦٣	٢،١٨٤،٥٩٤	١،٨٣١،٠٢٢	١،٥٧٨،٧٧٤
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٢٢.٦		٪٢٥.٣				٪٢١.٥	٪٢١.٦	٪٢٣.١	٪٢٢.٨
٧- حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	٦٥،٠٤٥	١,٢	٤٢،٣٧٦	١,٠	٢٢،٦٦٩	٥٣,٥	٤٢،٣٧٦	٢٥،٢٨٤	٢٣،٢٦٧	٢٦،٩٧١
٨- سداد القروض المحلية والأجنبية	١،٦٠٦،١٨٢	٢٩,٠	١،٣١٥،٩١٤	٣٠,٣	٢٩٠،٢٦٧	٢٢,١	١،٣١٥،٠١٠	٨٦٩،١٠١	٥٢٤،٩٢٧	٥٣٤،٧٠٦
إجمالى الأستخدامات	٥،٥٤١،٣٩٤	١٠٠,٠	٤،٣٤٩،٢١٤	١٠٠,٠	١،١٩٢،١٨٠	٢٧,٤	٤،٣٥٧،٠٤٩	٣،٠٧٨،٩٧٩	٢،٣٧٩،٢١٦	٢،١٤٠،٤٥١
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٣٢.٤		٪٣٦.٧				٪٣١.٣	٪٣٠.٥	٪٣٠.٠	٪٣٠.٩

أولاً: المصروفات:

تبلغ تقديرات المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٣،٨٧٠،١٦٨ مليون جنيه (٢٢,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقارنة بنحو ٢،٩٩٠،٩٢٤ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (٢٥,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ٨٧٩،٢٤٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٩,٤٪.

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة المشار إليها في المصروفات ترجع في الأساس إلى الزيادات المرتبطة بحتميات الأجور وكذلك التكاليف المرتبطة بالقرارات الرئاسية الصادرة لتحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإداري للدولة وتخفيف الأعباء المالية على محدودي الدخل والفئات الأولى بالرعاية، وكذا متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومي من سلع وخدمات، وكذلك الزيادة فى متطلبات دعم السلع التموينية ودعم المواد البترولية وزيادة المعاشات الضمانية وغيرها من متطلبات الحماية الاجتماعية، فضلاً عن الزيادة في أعباء خدمة الدين العام المحلى والخارجي لأجهزة الموازنة العامة للدولة في ظل الزيادة في أسعار الفائدة.

وفيما يلي عرض لمصروفات الموازنة العامة للدولة:

(أ) المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادي:

وتتمثل عناصر المصروفات وفقاً للتصنيف الاقتصادي فيما يلي:

- الأجور وتعويضات العاملين.
- شراء السلع والخدمات.
- الفوائد.
- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية.
- المصروفات الأخرى.
- شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات".

ويوضح الشكل التالي مقارنة لنسب عناصر المصروفات حسب التصنيف الاقتصادي إلى إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وكذلك مقارنة بنسب الفعلي للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣:

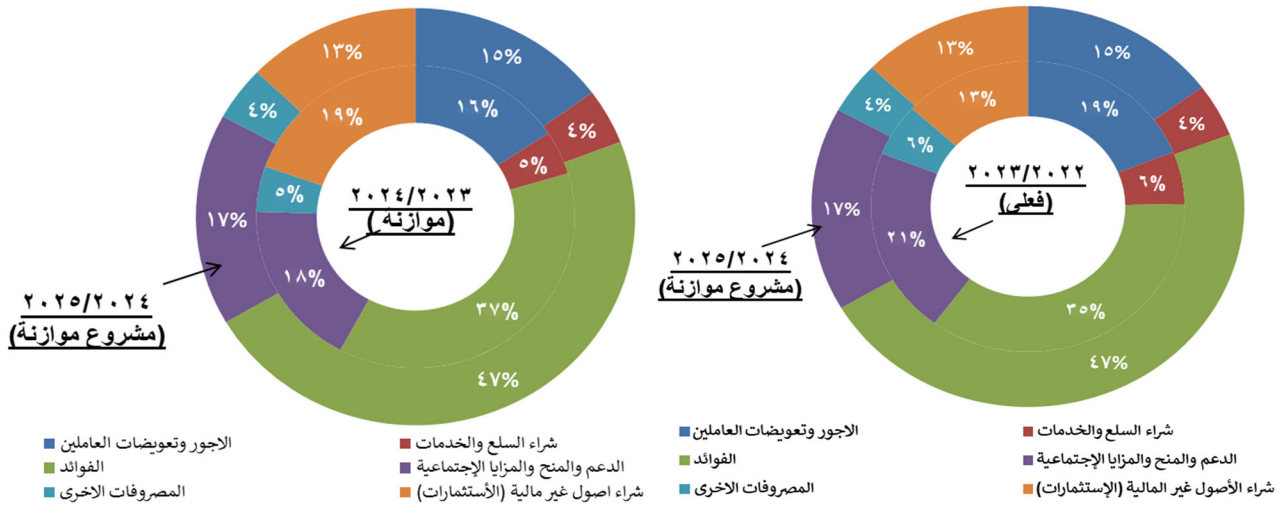

ويتضح من الأشكال البيانية السابقة أن كافة بنود الموازنة العامة للدولة تم التحكم فيها وعلى الرغم من ان وزارة المالية قد نجحت في تحقيق فائض أولى كبير على مدار السنوات الست السابقة أدت إلى انخفاض العجز الكلى من اكثر من ٩% إلى ٦% في ٢٠٢٣/٦/٣٠ ومستوى الدين من ١٠٣% إلى ٨١% إلا أن بند الفوائد خلال العامين الماليين ٢٠٢٣/٢٠٢٤ و٢٠٢٤/٢٠٢٥ قد ارتفع نتيجة تحريك سعر صرف الجنيه وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة عالمياً ومحلياً بالدرجة الأولى وبالتالي زيادة العجز الكلى للموازنة العامة للدولة خلال تلك الفترة مدفوعاً بزيادة الفوائد وما هو أدى أيضاً إلى زيادة الدين العام لأجهزة الموازنة.

كما يوضح الجدول التالي المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠٢٠/٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٢/٢٠٢٣:

جدول رقم (٣)
المصروفـــــات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		التغير (١-٢)		٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الأجور وتعويضات العاملين	٥٧٥،٠٠٠	١٤,٩	٤٧٠،٠٠٠	١٥,٧	١٠٥،٠٠٠	٢٢,٣	٤٩٣،٨٦٠	٤١٢،٤٦٣	٣٥٨،٧٣٥	٣١٨،٨٠٦
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٣,٤		٪٤,٠				٪٣,٥	٪٤,١	٪٤,٥	٪٤,٦
* شراء السلع والخدمات	١٦٦،٧٠٥	٤,٣	١٣٩،٣٨١	٤,٧	٢٧،٣٢٤	١٩,٦	١٣٦،٥١٩	١٢٧،٧٨٠	٩٩،٥٨٠	٨١،٤٦٢
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١,٠		٪١,٢				٪١,٠	٪١,٣	٪١,٣	٪١,٢
* الفوائد	١،٨٣٤،٤٦٨	٤٧,٤	١،١٢٠،٠٨٦	٣٧,٤	٧١٤،٣٨٢	٦٣,٨	١،٣٦٠،٠٩٤	٧٧٤،٢٠٣	٥٨٤،٨٢٦	٥٦٥،٤٩٧
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١٠,٧		٪٩,٥				٪٩,٨	٪٧,٧	٪٧,٤	٪٨,٢
* الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٦٣٥،٩٤٣	١٦,٤	٥٢٩،٦٨٥	١٧,٧	١٠٦،٢٥٧	٢٠,١	٥٣٢،٨١٨	٤٥٤،١٠١	٣٤٣،٤٠٥	٢٦٣،٨٨٦
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٣,٧		٪٤,٥				٪٣,٨	٪٤,٥	٪٤,٣	٪٣,٨
* المصروفات الأخرى	١٦٢،٢٣٨	٤,٢	١٤٥،٠٨٣	٤,٩	١٧،١٥٥	١١,٨	١٤٢،٤٣١	١٢٧،٠٦٠	١١٤،٧٤٦	٩٩،٧٥١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٩		٪١,٢				٪١,٠	٪١,٣	٪١,٤	٪١,٤
* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٤٩٥،٨١٥	١٢,٨	٥٨٦،٦٩٠	١٩,٦	٩٠،٨٧٥-	١٥,٥-	٣٣٣،٩٤٢	٢٨٨،٩٨٧	٣٢٩،٧٣٠	٢٤٩،٣٧٢
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٢,٩		٪٥,٠				٪٢,٤	٪٢,٩	٪٤,٢	٪٣,٦
الإجمالى	٣،٨٧٠،١٦٨	١٠٠,٠	٢،٩٩٠،٩٢٤	١٠٠,٠	٨٧٩،٢٤٤	٢٩,٤	٢،٩٩٩،٦٦٣	٢،١٨٤،٥٩٤	١،٨٣١،٠٢٢	١،٥٧٨،٧٧٤
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٢٢,٦		٪٢٥,٣				٪٢١,٥	٪٢١,٦	٪٢٣,١	٪٢٢,٨
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٦٩,٨		٪٦٨,٨				٪٦٨,٨	٪٧١,٠	٪٧٧,٠	٪٧٣,٨

(الوزن النسبى): يمثل نسبة كل باب من أبواب المصروفات لإجمالى المصروفات

الأجور وتعويضات العاملين

تُقدَّر "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بنحو ٥٧٥،٠٠٠ مليون جنيه (٣,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) وذلك لتمويل أجور ومكافآت وحوافز العاملين بأجهزة الموازنة العامة للدولة (بخلاف العاملين بالهيئات والوحدات الاقتصادية) مقابل نحو ٤٧٠،٠٠٠ مليون جنيه (٤,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بزيادة قدرها نحو ١٠٥،٠٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٢,٣٪.

ويلاحظ أن اعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ١٤,٩٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ البالغة نحو ٣،٨٧٠،١٦٨ مليون جنيه.

وقد روعي في تقدير الأجور بمشروع الموازنة العامة للدولة ومشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ التزام كافة الجهات بصرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التى يحصل عليها الموظف بفئات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة، إلا أن الزيادة فى هذا العام ترجع إلى تأكيد الحكومة المصرية على إستمرار تحسين الأوضاع الوظيفية لجموع العاملين بالجهاز الإداري للدولة بصفة عامة من خلال تعجيل منح العلاوة الدورية والخاصة والحافز الإضافى ليكون إعتباراً من أول مارس ٢٠٢٤ بدلاً من أول يوليو ٢٠٢٤ مع زيادة نسبة تلك العلاوات وكذا إقرار حزمة اجتماعية بحد أدنى يتراوح بين ١،٠٠٠ جنيه إلى ١،٢٠٠ جنيه لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية الحالية وارتفاع الأسعار ونفقات المعيشة، وكذلك زيادة حد الإعفاء الضريبي الشخصي، وكذا تحسين أجور العاملين بقطاع التعليم قبل الجامعي وأعضاء هيئة التدريس بقطاع التعليم الجامعي، وكذا أجور أعضاء المهن الطبية وهيئات التمريض بقطاع الصحة من خلال إقرار زيادة إضافية بخلاف الحزمة الاجتماعية وذلك على النحو السابق إيضاحه تفصيلاً بالفصل الأول.

ويوضح الجدول التالي توزيع الأجور وتعويضات العاملين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠٢١/٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٣/٢٠٢٢:

جدول رقم (٤)
الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		التغير (١-٢)		٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الوظائف الدائمة	١١٣،٢٤٤	١٩,٧	١٠٢،٠٣٥	٢١,٧	١١،٢٠٩	١١,٠	١٠٨،١٣١	١٠٠،٢٢٧	٩٢،٩٣٥	٨٥،٧٩٤
* الوظائف المؤقتة	١٢،٦٦٧	٢,٢	٩،٩٧٠	٢,٢	٢،٦٩٧	٢٧,٠	١٢،٠١٣	١٠،١٦٤	٨،٠٧٥	٦،٧٢٧
* المكافـــآت [١]	٢٠٦،٩٣٣	٣٦,٠	١٧٠،٦٤٣	٣٦,٣	٣٦،٢٨٩	٢١,٣	١٨٨،٤٤٠	١٥٧،٧٩٩	١٣٩،٩٧٠	١١٧،٨٤٥
* البدلات النوعية [٢]	٤٤،٩٨٨	٧,٨	٣٩،٤٣١	٨,٥	٥،٥٥٦	١٤,١	٤١،٠١٥	٣٥،٥٣٤	٣٢،٩٧٢	٣١،١٢٣
* المزايا النقدية [٣]	٥٥،٨٣٦	٩,٧	٣٥،٩٧٠	٧,٧	١٩،٨٦٧	٥٥,٢	٤٨،٨٣١	٢٥،٠٥٧	١٢،٣١٠	١٢،١٨٣
* المزايا العينية	١٣،٤٠١	٢,٣	١٠،٦١٨	٢,٣	٢،٧٨٣	٢٦,٢	١١،٥٤٣	٩،٤٥٢	٨،٠٩٦	٧،٥٧٢
* المزايا التأمينية [٤]	٦٦،٩٣١	١١,٦	٤٧،٧٤٧	١٠,٢	١٩،١٨٤	٤٠,٢	٥٥،٣٤٨	٤٧،٧٩٦	٤٠،٣٦٠	٣٥،٥٣٠
* الأجور الإجمالية والإحتياطيات العامة	٦١،٠٠٠	١٠,٦	٥٣،٥٨٥	١١,٤	٧،٤١٥	١٣,٨	٢٨،٥٣٨	٢٦،٤٣٤	٢٤،٠١٨	٢٢،٠٣٢
الإجمالى	٥٧٥،٠٠٠	١٠٠	٤٧٠،٠٠٠	١٠٠	١٠٥،٠٠٠	٢٢,٣	٤٩٣،٨٦٠	٤١٢،٤٦٣	٣٥٨،٧٣٥	٣١٨،٨٠٦
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٣,٤		٪٤,٠				٪٣,٥	٪٤,١	٪٤,٥	٪٤,٦
نسبة الى إجمالي المصروفات	٪١٤,٩		٪١٥,٧				٪١٦,٥	٪١٨,٩	٪١٩,٦	٪٢٠,٢
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١٠,٤		٪١٠,٨				٪١١,٣	٪١٣,٤	٪١٥,١	٪١٤,٩

[١] مثل تعويض العاملين عن جهود غير عادية، حوافز العاملين بالكادرات الخاصة، مكافآت الامتحانات، تكاليف حافز اثابة إضافى ، الحافز الإضافي والحافز التكميلي للحد الأدني .

[٢] مثل بدل خطر، بدل جامعة، بدل معلم (تدريس)، بدل اعتماد (معلمين)، وبدل مخاطر مهن طبية.

[٣] مثل علاوة غلاء المعيشة الإستثنائية، وعلاوة الحد الأدنى للحزمة الاجتماعية ، وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين.

[٤] مثل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، التأمين ضد المرض، والتأمين ضد اصابة العمل.

شراء السلع والخدمات

تشمل اعتمادات شراء السلع والخدمات متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومى بما فى ذلك شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية للمستشفيات، وكذا تكاليف طبع الكتاب المدرسى وتوفير التغذية للطلبه بالمدارس، كما تحتوي على نفقات الصيانة والمقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً اعتمادات المياه والإنارة وبدلات انتقال العاملين للعاصمة الإدارية الجديدة ومقابل حق الانتفاع بمباني العاصمة الإدارية الجديدة وبمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق.

وقد تضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٦٦،٧٠٥ مليون جنيه (١,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مخصصة لشراء السلع والخدمات مقابل نحو ١٣٩،٣٨١ مليون جنيه (١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وبزيادة قدرها نحو ٢٧،٣٢٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٩,٦٪.

وتمثل الإعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٤,٣٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ٣،٨٧٠،١٦٨ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالي توزيع إعتمادات شراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠٢٠/٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٢/٢٠٢٣:

جدول رقم (٥)
شراء السلع والخدمات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		التغير (١-٢)		٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الادوية	١٨،٣٨٧	١١,٠	١٤،٦٠٤	١٠,٥	٣،٧٨٣	٢٥,٩	١٤،٨٦٦	١٧،٥٧٣	١٩،٣٠٣	١١،٨٣٨
* الاغذية	١٤،٠٧٢	٨,٤	٩،٥٨٤	٦,٩	٤،٤٨٨	٤٦,٨	١٢،٨٠٧	١٢،٦٧٥	٧،٦٧٣	٣،٣٢٩
* مواد خام أخرى	٩،٣٥١	٥,٦	٩،٩٨٧	٧,٢	٦٣٦-	٦,٤-	٧،٤٣١	٧،١٨٤	٥،٥٨١	٧،٨٢١
* المستلزمات الطبية	٨،٣٢٤	٥,٠	٥،٤٤٣	٣,٩	٢،٨٨١	٥٢,٩	١٠،٢٧١	٧،٧٥٩	٤،٦٢١	٢،١٢٥
* وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل	٦،٩٩٧	٤,٢	٦،٥٧٨	٤,٧	٤١٩	٦,٤	٨،٤٨٩	٧،٩٨٩	٧،٠٠٧	٤،٤١٩
* وقود وزيوت لسيارات الركوب	٧٧٩	٠,٥	٧٢٦	٠,٥	٥٣	٧,٣	٧٧٣	٥٧٠	٥١٥	٥٠٨
* قطع غيار ومهمات	٣،٣٥٥	٢,٠	٣،١٩٠	٢,٣	١٦٥	٥,٢	٣،٢٩٣	٢،٦٢٤	٢،٢٣٥	٢،١٢٦
* الإنارة	١٢،٠٧٧	٧,٢	١١،٧٠٧	٨,٤	٣٦٩	٣,٢	١١،٧٠٧	١١،٦٢٥	٩،٧٠٠	٨،٤٩٦
* المياه	٣،٣٩٧	٢,٠	٣،١٨٧	٢,٣	٢١١	٦,٦	٢،٩٥٢	٣،٢٢٦	١،٩٣٩	١،٧٥٤
* الصيانة	٢٣،٠٩٢	١٣,٩	١٦،١٢٦	١١,٦	٦،٩٦٦	٤٣,٢	١٣،٨٧١	١٢،١٤٢	١٠،٢٦٠	١٠،٦٢٩
* نفقات الطبع	١١،٠٤٠	٦,٦	٥،٥٤٣	٤,٠	٥،٤٩٨	٩٩,٢	٩،٦٢٠	٧،١٠٨	٤،٠٦٨	٣،٥٢٥
* النقل والانتقالات	٦،١٦٧	٣,٧	٥،١٦٥	٣,٧	١،٠٠٣	١٩,٤	٥،٨٢٥	٤،٦٨١	٤،٤٤٨	٤،١٩١
* البريد والإتصالات	٨٢٩	٠,٥	٧٦٤	٠,٥	٦٦	٨,٦	٨٣٣	٥٥٦	٦٢١	٤٩٤
* نفقات تنفيذ أحكام قضائية	١،٠٩٥	٠,٧	١،٠٢٣	٠,٧	٧٢	٧,٠	٩٩٧	١،٠٥٤	٧٩٠	٥٦٣
* باقى بنود الباب الثانى	٣٤،٩١٣	٢٠,٩	٣٠،٠١٥	٢١,٥	٤،٨٩٨	١٦,٣	٣٢،٧٨٤	٣١،٠١٥	٢٠،٨١٩	١٩،٦٤٥
* إحتياطيات عامة	١٢،٨٢٨	٧,٧	١٥،٧٣٨	١١,٣	٢،٩١٠-	١٨,٥-	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	١٦٦،٧٠٥	١٠٠,٠	١٣٩،٣٨١	١٠٠	٢٧،٣٢٤	١٩,٦	١٣٦،٥١٩	١٢٧،٧٨٠	٩٩،٥٨٠	٨١،٤٦٢
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪١,٠		٪١,٢				٪١,٠	٪١,٣	٪١,٣	٪١,٢
نسبة الى إجمالي المصروفات	٪٤,٣		٪٤,٧				٪٤,٦	٪٥,٨	٪٥,٤	٪٥,٢
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٣,٠		٪٣,٢				٪٣,١	٪٤,٢	٪٤,٢	٪٣,٨

الفوائـــــد

تُقدَّر الفوائد المطلوب ســـدادها عن القروض المحلية والأجنبية في مشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بمبلغ ١،٨٣٤،٤٦٨ مليون جنيه (١٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابـــــل نحو ١،١٢٠،٠٨٦ مليون جنيه (٩,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنة السـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٧١٤،٣٨٢ مليون جنيه بنسـبة زيادة قدرها ٦٣,٨٪ وذلك ناتج عن ارتفاع معدلات التضـــخم وهو ما أدى إلى ارتفاع أســـعار الفائدة بمعدلات كبيرة جداً للتعامل مع تلك الأثار التضخمية بالإضافة إلى التغير في سعر الصرف وأثره على تكلفة الفوائد المسددة بالعملة الأجنبية.

ويوضـــح الشـــكل التالي توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيســـية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥:

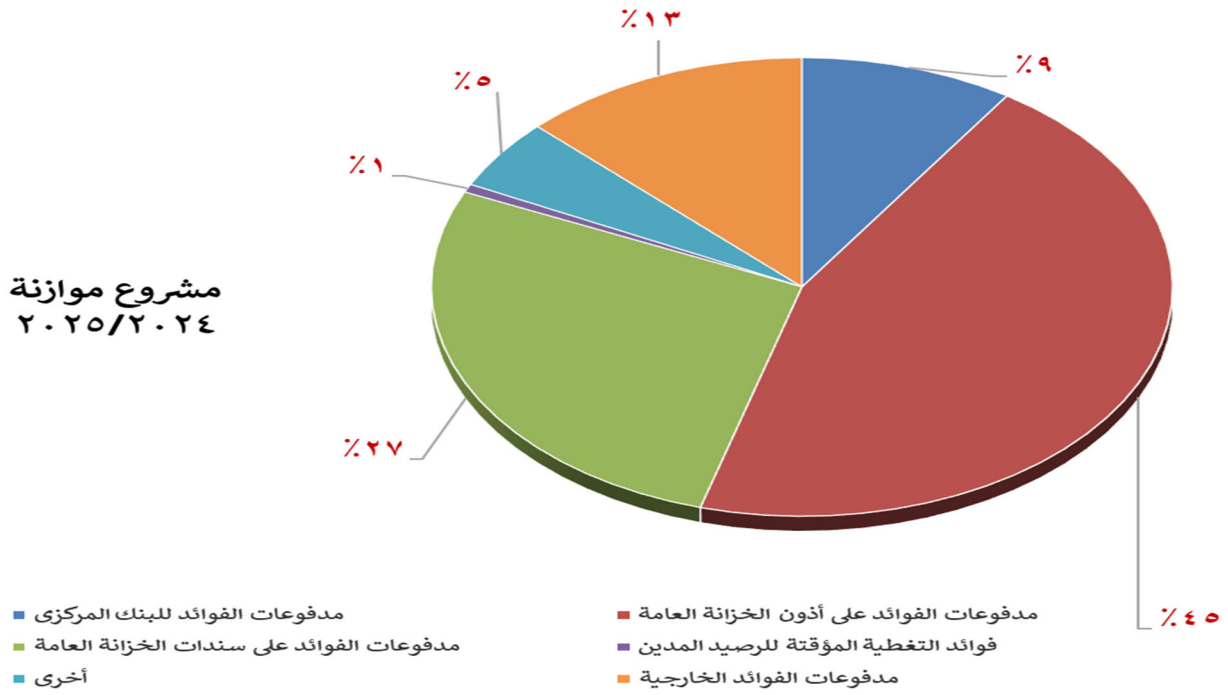

وتمثل اعتمادات الفوائد نسـبة ٤٧,٤٪ من إجمالي المصـروفات في مشـروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ٣،٨٧٠،١٦٨ مليون جنيه، وذلك مقارنة بنسـبة ٣٧,٤٪ من إجمالي مصـروفات موازنة السـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وتمثل مدفوعات الفوائد أكبر باب على جانب المصروفات منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٦.

ويوضـــح الجدول التالي توزيع اعتمادات الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بالموازنة والمتوقع للســـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وبالنتائج الفعلية للســـنوات المالية من ٢٠٢٠/٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٢/٢٠٢٣:

جدول رقم (٦)
الفوائـــــــد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		التغير (١-٢)		٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
(أ) - الفوائد الخارجية										
* فوائد الدين العام الخارجى	٢٣١،٦٤٨	١٢,٦	١٥٢،٢٥٠	١٣,٦	٧٩،٣٩٨	٥٢,١	١٥٢،٢٥٠	١٠٧،٥٢٨	٥٦،٣٣١	٤٧،٤٤٠
* فوائد خارجية تسددها الجهات	٤٩٩	٠,٠	٣٦٢	٠,٠	١٣٧	٣٧,٩	٣٤٨	٥١٨	١١٨	١٤٤
جملة (أ)	٢٣٢،١٤٧	١٢,٧	١٥٢،٦١٢	١٣,٦	٧٩،٥٣٥	٥٢,١	١٥٢،٥٩٨	١٠٨،٠٤٦	٥٦،٤٤٩	٤٧،٥٨٤
(ب) - الفوائد المحلية										
* فوائد سندات البنك المركزى	١٧١،٠٣٤	٩,٣	١٣٤،٢٤٤	١٢,٠	٣٦،٧٩٠	٢٧,٤	١٣٤،٢٤٤	٢٣،٦٩٥	٦١،٤٧٢	٦٦،٣١٦
* فوائد الأذون على الخزانة العامة	٨٢٧،٢٠٦	٤٥,١	٤٣٧،٣١٧	٣٩,٠	٣٨٩،٨٨٩	٨٩,٢	٣٥٧،٣٢١	٢٣٧،٣٧٣	١٧٨،٦٧٢	٢٠٤،٤٥٩
* فوائد سندات الخزانة المصرية	٥٠٢،٢٩٠	٢٧,٤	٣٤٦،٩٦١	٣١,٠	١٥٥،٣٢٩	٤٤,٨	٦٦٦،٩٦١	٣٣٠،١٧٦	٢٦٧،٣٨٨	٢٢٧،٨٠٩
* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين	١٠،٧٤٥	٠,٦	٣٣،٢٥٠	٣,٠	٢٢،٥٠٥-	٦٧,٧-	٣٣،٢٥٠	٤٣،٧٨٣	١٥،٣٧٩	٧،٧٠١
فوائد أخرى متنوعة	٩١،٠٤٦	٥,٠	١٥،٧٠٣	١,٤	٧٥،٣٤٣	٤٧٩,٨	١٥،٧٢١	٣١،١٣٠	٥،٤٦٦	١١،٦٢٩
جملة (ب)	١،٦٠٢،٣٢١	٨٧,٣	٩٦٧،٤٧٤	٨٦,٤	٦٣٤،٨٤٧	٦٥,٦	١،٢٠٧،٤٩٦	٦٦٦،١٥٧	٥٢٨،٣٧٧	٥١٧،٩١٣
الإجمالى	١،٨٣٤،٤٦٨	١٠٠	١،١٢٠،٠٨٦	١٠٠	٧١٤،٣٨٢	٦٣,٨	١،٣٦٠،٠٩٤	٧٧٤،٢٠٣	٥٨٤،٨٢٦	٥٦٥،٤٩٧
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪١٠,٧		٪٩,٥				٪٩,٨	٪٧,٧	٪٧,٤	٪٨,٢
نسبة الى إجمالي المصروفات	٪٤٧,٤		٪٣٧,٤				٪٤٥,٣	٪٣٥,٤	٪٣١,٩	٪٣٥,٨
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٣٣,١		٪٢٥,٨				٪٣١,٢	٪٢٥,١	٪٢٤,٦	٪٢٦,٤

الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

—

تُقدَّر إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية فى مشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنـة المـاليـة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ٦٣٥،٩٤٣ مليون جنيـه (٣,٧٪ من النـاتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٥٢٩،٦٨٥ مليون جنيه (٤,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بزيادة قدرها ١٠٦،٢٥٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٠,١٪ نتيجة لزيادة دعم رغيف الخبز ودعم ســـلع البطاقة التموينية من ١٢٧,٧ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ليصل الي ١٣٤,٢ مليار جنيه وزيادة دعم الطاقة والمواد البترولية والكهربـاء من ١١٩,٤ مليـار جنيـه بموازنـة العـام المـالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ليصـــل إلي ١٥٤,٥ مليار جنيه هذا بالإضـافة إلي بنود الدعم الأخرى مثل (دعم صـناديق المعاشـات، دعم معاش الضمان الاجتماعي، دعم التأمين الصحي والأدوية، دعم تنشيط الصادرات، دعم الإسكان الاجتماعي، دعم الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية، دعم التأمين الصحي الشامل، دعم الإمتيازات والخطوط غير الاقتصادية واشتراكات الطلبة بالسكة الحديد ومترو الأنفاق).

وتوزع إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى مشـــروع موازنة الســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ على النحو التالي:

	مليون جنيه
* الدعم السلعي	٢٩٧،٨٠٦
* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	٢٣١،٦١٩
* الدعم والمنح لمجالات التنمية	١٢،٥٢٠
* الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	٤٧،٢٥٣
* إعتمادات إجمالية واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة	٤٦،٧٤٥
الإجمالى	٦٣٥،٩٤٣

ويوضح الجدول التالى توزيع تلك الاعتمادات على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠٢٠/٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٢/٢٠٢٣:

جدول رقم (٧)
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

مليون جنيه

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		التغير (مشروع - الموازنة)		٢٠٢٤/٢٠٢٣	فعلى		
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	موازنة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة	متوقع	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
* الدعـــم السلعى:	١٣٤،١٥٠	٢١,١٪	١٢٧،٧٠٠	٢٤,١٪	٦،٤٥٠	٥,١٪	١٤١،٠٣٣	١٢١،٨١٠	٩٦،٨٠٥	٨٣،٠١٨
- دعم السلع التموينية	٦٥٧	٠,١٪	٥٤٥	٠,١٪	١١٢	٢٠,٧٪	٥٤٦	٣٠١	٧٠٤	١٥١
- دعم المزارعين	١٥٤،٤٩٩	٢٤,٣٪	١١٩،٤١٩	٢٢,٥٪	٣٥،٠٨٠	٢٩,٤٪	١٢٥،٤١٩	١٢٥،٦٣١	٥٩،٨٢٩	١٨،٩١٣
- دعم المواد البترولية	٢،٥٠٠	٠,٤٪	٠	٠,٠٪	٢،٥٠٠	٠,٠٪	٢،٠٠٠	٢،٠٨١	٠	٠
- دعم الكهرباء	٥،٠٠٠	٠,٨٪	٣،٠٠٠	٠,٦٪	٢،٠٠٠	٦٦,٧٪	١،٠٨٨	١،٣٧٣	٣٣٩	٢،٢٣٤
- دعم الادوية والبان الأطفال	١،٠٠٠	٠,٢٪	١،٠٠٠	٠,٢٪	٠	٠,٠٪	١،٠٠٠	١،٠٦٥	٥،٩٢٦	١،٤٩٧
- دعم شركات المياه	٢٩٧،٨٠٦	٤٦,٨٪	٢٥١،٦٦٤	٤٧,٥٪	٤٦،١٤٢	١٨,٣٪	٢٧١،٠٨٦	٢٥٢،٢٦١	١٦٣،٦٠٣	١٠٥،٨١٢
إجمالى الدعم السلعى										
* الدعـــم والمنح للخدمات الإجتماعية :	٢،٤٥٩	٠,٤٪	١،٧٨٠	٠,٣٪	٦٧٩	٣٨,١٪	٢،١١٥	١،٩٠١	١،٨٤٨	١،٨٠٠
- دعم نقل الركاب	٢٠٠	٠,٠٪	٢٠٠	٠,٠٪	٠	٠,٠٪	٢٠٠	٨٥	٠	١٠٨
- دعم إشتراكات الطلبة (سكك حديد)	٤٥٠	٠,١٪	٤٠٠	٠,١٪	٥٠	١٢,٥٪	٤٠٠	٣٨٥	٤٥٥	٣٨٢
- دعم إشتراكات الطلبة(مترو الانفاق)	٥،٢٠٠	٠,٨٪	٥،٢٠٠	١,٠٪	٠	٠,٠٪	٥،٢٠٠	٥،١٩٩	٥،٢٠٠	٦٣٩
- دعم الخطوط غير الاقتصادية(سكك حديد)	٥٥٠	٠,١٪	٥٠٠	٠,١٪	٥٠	١٠,٠٪	٥٠٠	٢١٩	٤٠٦	١٩٤
- دعم الإمتيازات(سكك حديد+ مترو)	٣٩٨	٠,١٪	٣٨٧	٠,١٪	١٢	٣,٠٪	٥٩٦	٢٤٥	٤٢٣	٤١٥
- دعم التأمين الصحى على الطلاب	٥٤	٠,٠٪	٦٥	٠,٠٪	١٠-	١٦,١-٪	٩٨	٣٩	١٢٨	١٤٥
- دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة	١٨٧	٠,٠٪	١٩٦	٠,٠٪	٩-	٤,٤-٪	٢٨٧	١١٥	٢٠٢	٢٢٩
- دعم التأمين الصحى على الأطفال دون السن المدرسي	٢،٣٩٩	٠,٤٪	٢،٠٨٨	٠,٤٪	٣١١	١٤,٩٪	١،٥٠٠	٠	٠	٥٧
-دعم التامين الصحى لغير القادرين (التأمين الصحى الشامل)	٢٠٠	٠,٠٪	٢٠٠	٠,٠٪	٠	٠,٠٪	٠	١٠٠	٣٢٠	٠
-دعم التامين الصحى لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى)	١٠٠	٠,٠٪	١٠٠	٠,٠٪	٠	٠,٠٪	٠	٠	٠	٠
- دعم التأمين الصحى على الفلاحين	٤٠،٠٠٠	٦,٣٪	٣١،٠٠٠	٥,٩٪	٩،٠٠٠	٢٩,٠٪	٣٧،٠٠٠	٢٣،٧٣٦	١٩،٠٠٠	١٩،٠٠٠
- معاش الضمان الاجتماعى وتكافل وكرامة	٧٠	٠,٠٪	٧٠	٠,٠٪	٠	٠,٠٪	٧٠	٧٠	١٤٩	٧٠
- معاش الطفل	٢٠٣	٠,٠٪	٢٠٣	٠,٠٪	٠	٠,٢٪	٣٣٨	١٧٥	٧٠	١٢٧
-اعانات الشئون الاجتماعية	١٤٢،٦٥١	٢٢,٤٪	١٣٤،٧٠٣	٢٥,٤٪	٧،٩٤٨	٥,٩٪	١٣٤،٧٠٣	١٢٧،٠٧٨	١١٩،٩٩٩	٩٩،١٤٩
- مساهمات فى صناديق المعاشات	١٠،٠٩١	١,٦٪	٨،٠٩١	١,٥٪	٢،٠٠٠	٢٤,٧٪	٨،٦٨٢	٩،٢٤٨	٧،٥٢٣	٨،٤٧٢
-علاج مواطنى جمهورية مصر العربية	٤،٨٤٠	٠,٨٪	٤،٢٧١	٠,٨٪	٥٧٠	١٣,٣٪	٤،٤٧٤	١،٣٥٠	١،٣٨٩	٣،٠٧١
- مزايا إجتماعية أخرى	٢١،٥٦٦	٣,٤٪	١٣،٢٨١	٢,٥٪	٨،٢٨٥	٦٢,٤٪	١٢،٧٦٦	١٢،٨٥٢	٩،٠٣٦	١١،٣٩٠
- المنـــح والمساعدات	٢٣١،٦١٩	٣٦,٤٪	٢٠٢،٧٣٤	٣٨,٣٪	٢٨،٨٨٥	١٤,٢٪	٢٠٨،٩٢٩	١٨٢،٧٩٧	١٦٦،١٤٩	١٤٥،٢٤٨
إجمالى الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية										
* الدعـــم والمنح لمجالات التنمية :	٤٠٠	٠,١٪	٤٠٠	٠,١٪	٠	٠,٠٪	٤٠٠	٣٩٦	٢٤٠	٢٥٠
- دعم تنمية الصعيد	٢٠٠	٠,٠٪	٢٥٠	٠,٠٪	٥٠-	٢٠,٠-٪	٢٥٠	٢٣٢	٢٦٠	٣٦٩
- دعم فائدة القروض الميسرة	١١،٩٢٠	١,٩٪	١٠،٢٣٤	١,٩٪	١،٦٨٦	١٦,٥٪	١٠،٢٣٤	٧،٦٠٨	٢،٠٤٨	١،٤٩٩
* دعم الإسكان الإجتماعى (دعم نقدى / دعم مرافق)	١٢،٥٢٠	٢,٠٪	١٠،٨٨٤	٢,١٪	١،٦٣٦	١٥,٠٪	١٠،٨٨٤	٨،٢٣٦	٢،٥٤٨	٢،١١٨
إجمالى الدعم والمنح لمجالات التنمية										
* الدعـــم والمنح للأنشطة الإقتصادية :	١٧،٥٠٠	٢,٨٪	١٩،٥٠٠	٣,٧٪	٢،٠٠٠-	٠,٠٪	١٤،٥٠٠	١،٠٧٣	٠	٠
دعم الأنشطة الصناعية والزراعية	٢٣،٠٠٠	٣,٦٪	٢٨،١٢٥	٥,٣٪	٥،١٢٥-	١٨,٢-٪	٢٠،١٢٥	١،٩٥٩	٢،٥٢٨	٣،٩٢٧
- دعم تنشيط الصادرات	١،٢٨٩	٠,٢٪	١،٣٥٩	٠,٣٪	٧٠-	٥,٢-٪	١،٣٥٩	١،٦٣٥	١،٤٣٩	٢،٣٩٥
- دعم الانتاج الحربى	٣،٥٠٠	٠,٦٪	٣،٥٠٠	٠,٧٪	٠	٠,٠٪	٣،٠٠٠	٢،٠٢٦	٢،٦١٩	٢،٨٥٤
- برنامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل	٤١٤	٠,١٪	٤٠٧	٠,١٪	٧	١,٧٪	٤٠٠	٢٠٤	٤٠٧	٥٧
- دعم برامج صندوق تمويل المركبات	٥٠٠	٠,١٪	٥٠٠	٠,١٪	٠	٠,٠٪	٥٠٠	٠	٣٢	٢٧
- مبادرة حوض النيل	١،٠٥٠	٠,٢٪	٥٥٠	٠,١٪	٥٠٠	٩٠,٩٪	٩١٥	٣،٩١٠	٢،٩٩٧	٣٧٢
- بنود أخرى	٤٧،٢٥٣	٧,٤٪	٥٣،٩٤١	١٠,٢٪	٦،٦٨٨-	١٢,٤-٪	٤٠،٨٠٠	١٠،٨٠٧	١٠،٠٢٣	٩،٦٣٢
إجمالى الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	٥٨٩،١٩٨	٩٢,٦٪	٥١٩،٢٢٢	٩٨,٠٪	٦٩،٩٧٦	١٣,٥٪	٥٣١،٦٩٩	٤٥٤،١٠١	٣٤٢،٣٢٤	٢٦٢،٨١١
جملة الدعم										
* اعتمادات إجمالية مدرجة بموازنات الجهات	٤٤٨	٠,١٪	٤٠٧	٠,١٪	٤١	١٠,١٪	١،١١٩	٠	١،٠٨١	١،٠٧٥
* متطلبات إضافية وإحتياطيات	٤٦،٢٩٧	٧,٣٪	١٠،٠٥٦	١,٩٪	٣٦،٢٤١	٣٦٠,٤٪	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٦٣٥،٩٤٣	١٠٠,٠٪	٥٢٩،٦٨٥	١٠٠,٠٪	١٠٦،٢٥٨	٢٠,١٪	٥٣٢،٨١٨	٤٥٤،١٠١	٣٤٣،٤٠٥	٢٦٣،٨٨٦
نسبة إلى الناتج المحلى	٣,٧٪		٤,٥٪				٣,٨٪	٤,٥٪	٤,٣٪	٣,٨٪
نسبة الى إجمالى المصروفات	١٦,٤٪		١٧,٧٪				١٧,٨٪	٢٠,٨٪	١٨,٨٪	١٦,٧٪
نسبة الى إجمالى الموازنة	١١,٥٪		١٢,٢٪				١٢,٢٪	١٤,٧٪	١٤,٤٪	١٢,٣٪

ويمكن إيضاح أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فيما يلي:

أولا: الدعـــم السلعى

(١) دعم السلع التموينية:

يُقدَّر دعم الســـلع التموينية في مشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ١٣٤،١٥٠ مليون جنيه، وذلك مقابل نحو ١٢٧،٧٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

هذا وقد تم تقدير دعم السلع التموينية وفقاً للافتراضات التالية: -

١- كميات القمح المطلوب توفيرها نحو ٨,٢٥٠ مليون طن قمح منها كمية تبلغ نحو ٧,٦٧١ مليون طن قمح لتوفير نحو ٩٦,٥ مليار رغيف بالإضافة إلى نحو ٥٧٩ ألف طن قمح لتوفير دقيق المستودعات.

٢- نسبة سحب رغيف الخبز تبلغ نحو ٧٩,٥٪، ونسبة ما يتم توفيره واستبداله بنظام النقاط بواقع ١٠ قروش لكل نقطة (رغيف) تبلغ ٢٠,٥٪.

٣- أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية ٦٢,٢ مليون فرد (٥٠ جنيه شهرياً للمواطن لعدد أربعة أفراد مقيدين على البطاقة وما زاد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد شهرياً).

٤- وفى ظل الظروف والأحداث العالمية الراهنة للأزمة الروســـية الأوكرانية وتأثيرها على مصر والارتفاع غير المسبوق في الأسعار العالمية للسلع الإستراتيجية وخاصة القمح وفى سبيل تأمين احتياجات البلاد من مختلف أنواع السلع الإستراتيجية داخل السوق المحلى والحد من تأثير تلك الأزمة وضـــمان اســـتلام وتخزين أكبر كمية ممكنة من القمح المحلى خلال موسم ٢٠٢٤ فقد تقرر رفع سعر توريد أردب القمح المحلى لـ ٢،٠٠٠ جنيه للأردب مقابل ١،٥٠٠ جنيه للأردب الموسم السابق ٢٠٢٣ لتصبح إجمالي نسبة الزيادة في سعر توريد القمح المحلى نحو ٣٣٪.

- **وقد أ سفرت تلك الإفترا ضات إلى ارتفاع دعم ال سلع التموينية ورغيف الخبز ليصل إلى مبلغ ١٣٤،١٥٠ مليون جنيه بمشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ موزعاً على النحو التالي:**

	مليون جنيه
دعم رغيف الخبز	٩٠،٧٥٦
دعم دقيق المستودعات	٥،٢٤٨
دعم نقاط الخبز = ١٠ قروش / رغيف × ٢٠،٤٦٠ مليار رغيف	٢،٠٤٦
دعم سلع البطاقة التموينية = ٦٢,٢ مليون مواطن (٥٠ جنيه شهرياً للمواطن لعدد ٤ أفراد مقيدين على البطاقة وما يزيد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد × ١٢ شهر).	٣٦،١٠٠
إجمالي الدعم	١٣٤،١٥٠

كما أنه مدرج بموازنة قسم الاحتياطيات العامة مبلغ ١٠,٠ مليار جنيه إحتياطى مخصص إضافى لدعم السلع التموينية لمواجهة الزيادة فى تكلفة شراء القمح المحلى والمستورد.

(٢) **دعم المزارعين**:

يُقدَّر دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ٦٥٧ مليون جنيه.

وذلك تماشياً مع ما تهدف إليه الدولة من المساهمة فى رفع المعاناة عن صغار المزارعين، حيث تقوم الدولة بما يلي:

١- دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات.
٢- تحمل جانباً من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية.
٣- المساهمة في خفض أسعار التقاوى.
٤- تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك بفروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.

ويتمثل الدعم المدرج ضمن بند دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ فيما يلي:

	مليون جنيه
دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي (مستحقات البنك الزراعي المصرى)	٦٠٠
مساهمة الدولة فى تكاليف مقاومة آفات القطن	٤٠
دعم صندوق الموازنة الزراعية	١٧
الإجمالي	٦٥٧

(٣) دعم المواد البترولية:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية بمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٥٤،٤٩٩ مليون جنيـه مقـابل نحو ١١٩،٤١٩ مليون جنيـه بموازنـة الســـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بزيادة قدرها نحو ٣٥،٠٨٠ مليون جنيه بنســـبة زيادة قدرها ٢٩,٤٪ وهذه الزيادة تعكس الفرق بين التكلفة الناتجة عن ســـعر خام برنت بالدولار وســـعر صرف الجنيه أمام الدولار والمحصل من إيرادات بيع المنتجات البترولية بالأسعار الحالية.

وبالتالي تمثل قيمة ١٥٤,٥ مليار جنيه قيمة ما تتحمله الخزانة العامة للدولة من دعم نتيجة بيع بعض المنتجات البترولية بأسـعار تقل عن تكلفة توافرها للسـوق المحلي سـواء عن طريق الإنتاج المحلي أو اسـتيراد بعضـها من الخارج بالإضـافة إلى قيمة دعم أنبوبة البوتاجاز والمازوت للمخابز.

(٤) دعم الأدوية وألبان الأطفال:

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الإقتصادية، ويتم صـــرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصـــحة حيث تبلغ تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٥،٠٠٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢،٠٠٠ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بموازنة الســـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ البالغ ٣،٠٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها نحو ٦٦,٧٪.

ثانياً: الدعـــم والمنح للخدمات الإجتماعية

(١) دعم نقل الركاب لهيئتى النقل العام والسكك الحديدية ومترو الأنفاق:

ويتمثل فى كل من: -

أ- الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإســـكندرية لتغطية جانب من العجز الجاري المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الإقتصادية، وتبلغ تقديرات دعم نقل الركاب نحو ٢،٤٥٩ مليون جنيه بمشـــروع موازنة الســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

ب- الدعم الممنوح لاشـــتراكات الطلبة على خطوط الســـكك الحديدية ومترو الأنفاق، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الإشـــتراك التجارى والقيمة المخفضـــة المحصـــلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية على خطوط الســـكك الحديدية ومترو الأنفاق ويبلغ هذا الدعم بمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مبلغ ٦٥٠ مليون جنيه (مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه لدعم إشـتراكات الطلبة على خطوط الهيئة القومية لسـكك حديد مصـر ومبلغ ٤٥٠ مليون جنيه لدعم إشـتراكات الطلبة على خطوط مترو أنفاق القاهرة الكبرى) بنسـبة زيادة قدرها ٨,٣٪ عن الاعتمادات المخصـــصـــة لهذا الغرض بموازنة العام المالى الحالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والبالغة ٦٠٠ مليون جنيه.

ج- دعم الإمتيـازات الممنوحـة للعـاملين بـالقطـاع الحكومى ولبعض الفئـات مثـل (ذوى الهمم ومصـــابى الثورة والعمليات الحربية وأســـر الشـــهداء والمحاربين القدماء ....) وذلك على أســـعار ركوب قطـارات الســـكك الحديـديـة وخطوط مترو أنفـاق القـاهرة الكبرى وفقـاً للبروتوكولات الموقعة بين وزارة المالية ووزارة النقل في هذا الشـــأن، وتبلغ تقديرات دعم تلك الامتيازات بمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مبلغ ٥٥٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور (منها ١٠٠ مليون جنيه للهيئة القومية لسـكك حديد مصر، ومبلغ ٤٥٠ مليون جنيه لمترو أنفاق القاهرة الكبرى).

د- دعم خطوط السـكك الحديدية غير الإقتصـادية بالمحافظات وذلك فى إطار إصـلاح الخلل في الهيكل التمويلي لهيئة سـكك حديد مصـر نتيجة تشـغيل خطوط تحقق إيرادات تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تســـهم الخزانة العامة للدولة في تحمل الفرق بين التكلفة المعيـاريـة المحـددة بـالبروتوكول الموقع بين وزارة المـاليـة والنقل والتنميـة المحليـة وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بمشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مبلغ ٥،٢٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور، ليصـــبح بذلك إجمالي المبالغ المخصصة للهيئة القومية لسكك حديد مصر مبلغ ٥،٥٠٠ مليون جنيه وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١/٢٠/١٢/١٣).

(٢) مخصصات دعم التأمين الصحي: -

تبلغ تقديرات دعم البرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٣،٣٣٨ مليون جنيه وتنقسم هذه المخصصات إلى ما يلي: -

- **دعم التأمين الصحي على الطلاب:**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الطلاب في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٣٩٨ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة من اشتراكات سنوية عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة التي تحصل على إعانة والمعاهد الأزهرية وذلك لعدد يبلغ نحو ٢٦,٥ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طالب.

- **دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة:**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٥٤ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد مقدر من المستفيدات يبلغ نحو ٢٧١,٥ ألف امرأة معيلة بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً عن كل امرأة معيلة.

- **دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي:**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٨٧ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لنحو ١٢,٥ مليون طفل وبواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طفل.

- **دعم التأمين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحي الشامل):-**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحى الشامل لغير القادرين الذي تتحمله الخزانة العامة للدولة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢،٣٩٩ مليون جنيه ويمثل قيمة اشتراك المؤمن عليهم من فئات غير القادرين بمن فيهم المتعطلون عن العمل غير القادرين وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين وقد تم صدور القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحى الشامل، وتتحمل الخزانة العامة للدولة نسبة ٥٪ من الحد الأدنى للأجور المعلن عنه بالحكومة على المستوى القومي شهرياً، وتُغطى مظلته جميع المُواطنين بجمهورية مصر العربية فى النطاق الجغرافى بالمحافظات التى يتم بها تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل.

- **دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى):-**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢٠٠ مليون جنيه وذلك فى ضوء ما تضمنته الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والمتوافقة مع ما جاء بالمادة (١٨) من دستور ٢٠١٤ والتى تنص على أن لكل مواطن الحق فى الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وهو نظام إلزامي يقوم على التكافل الاجتماعي وتُغطى مظلته جميع المُواطنين بجمهورية مصر العربية، كما يقوم هذا النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

- **دعم التأمين الصحي على الفلاحين: -**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الفلاحين في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد من المستفيدين يبلغ نحو ٥٠٠ ألف فرد بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً.

(٣) مخصصات الأمان الاجتماعي:

تبلغ الإعتمادات المدرجة للأمان الاجتماعي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٤٠،٢٧٣ مليون جنيه ويمكن إيضاحها على النحو التالي: -

بيان	عدد الأسر المستفيدة (بالألف)	المبلغ بالمليون جنيه
مساعدات الضمان الاجتماعي وبرنامجي تكافل وكرامة وبرنامج دعم التعليم المجتمعي	٥،٢٠٠	٤٠،٠٠٠
معاش الطفل	٥٧	٧٠
إعانات الشئون الإجتماعية والبرنامج القومى لتنمية الطفولة المبكرة	٢٣	٢٠٣
جمله		٤٠،٢٧٣

تُمنح مساعدات الضمان الإجتماعى على النحو التالى:

- ✓ **٥٣٥ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فرد واحد.**
- ✓ **٥٩٥ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فردين.**
- ✓ **٦٨٢ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من ثلاثة أفراد.**
- ✓ **٧٤٥ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من أربعة أفراد فأكثر.**

وفيما يخص برنامج تكافل فإنه يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلى دعم نقدي وخدمي على أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة على الكسب ككبار السن من سن ٦٥ سنة فأكثر أو من لديه عجز كلي أو إعاقة تمنعه عن العمل، هذا ويحدد قيمة المبلغ المستحق بكل برنامج وفقاً لما يلي:

تكافل: ٧٣٦ جنيه للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ فى مراحل التعليم (ابتدائي – إعدادي – ثانوي) من ٧٥ – ١٠٠ - ١٢٥ جنيه شهرياً بحد أقصى ثلاثة تلاميذ للأسرة الواحدة بالإضافة إلى زيادة شهرية بحد أقصى ١٢٥ جنيه.

كرامة: ٧٠٨ جنيه للفرد بحد أقصى ٣ أفرد للأسرة الواحدة.

ومن الجدير بالذكر أنه طبقاً لقانون الضمان الإجتماعى الموحد سوف تندرج كافة الفئات تحت برنامجى تكافل وكرامة ومنذ العام المالى الماضى يتم تحويل الأسر تدريجياً من معاش الضمان الإجتماعى لمعاش تكافل وكرامة.

وفيما يخص باقي المساعدات الشهرية فإنها تُمنح لبعض الفئات من أسر المجندين ١٨,٨ ألف أسرة، وحلايب وشلاتين ٣,٦ ألف أسرة، وغيرها من الفئات الأولى بالرعاية.

(٤) **المزايا الاجتماعية** (**مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات**):

تنفيذاً لأحكام المادة رقم (١١١) من القانون رقم (١٤٨) لسنة ٢٠١٩ تتحمل الخزانة العامة نحو ٢١٤،٢٢٨ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي مقابل إسقاط كافة المبالغ على الخزانة العامة لصالح الهيئة قبل تاريخ العمل بأحكام القانون المشار إليه، وقد تم تقدير مساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات ضمن اعتمادات الباب الرابع "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٤٢،٦٥١ مليون جنيه، فضلاً عن إصدار سندات بمبلغ ٧١،٥٧٧ مليون جنيه بسعر الفائدة السائد في السوق ليصبح المبلغ المخصص لسداد القسط المستحق للهيئة نحو مبلغ ٢١٤،٢٢٨ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٦٪ من الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والذى يمثل كافة الالتزامات المستحقة طرف الخزانة.

(٥) **نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية** (**العلاج على نفقة الدولة**):

تبلغ تقديرات نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٠،٠٩١ مليون جنيه مقابل ٨،٠٩١ مليون جنيه بموازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة زيادة قدرها ٢٤,٧٪.

ثالثاً: الدعـــم والمنح لمجالات التنمية

(١) دعم فائدة القروض الميسرة:

تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض وتبلغ تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٢٠٠ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

(٢) دعم برنامج الإسكان الإجتماعى:

تبلغ تقديـــــرات الاعتمادات المدرجة لدعم برنامج الإســكان الاجتماعي في مشــروع الموازنة العامة للدولة للســنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١١،٩٢٠ مليون جنيه وهو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودي الدخل من المســتفيدين من هذا البرنامج، ويســتهدف هذا البرنامج دعم عدد ٣٣٠ ألف وحدة سكنية.

رابعاً: الدعـــم والمنح للأنشطة الإقتصادية:

(١) دعم الأنشطة الصناعية والزراعية:

تبلغ تقديرات دعم الأنشــطة الصــناعية والزراعية في مشــروع الموازنة العامة للدولة للســنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٧،٥٠٠ مليون جنيه مقابل نحو ١٩،٥٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وتنقسم هذه المخصصات الي: -

- **دعم الضرائب العقارية على المباني المستخدمة في ممارسة الأنشطة الصناعية:**

تبلغ تقديرات الضرائب العقارية على المباني المستخدمة في ممارسة الأنشطة الصناعية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١،٥٠٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم قيمة الضريبة على العقارات المبنية المستخدمة في ممارسة الأنشطة الصناعية والذي تتحمله وزارة المالية في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بالقرار رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢ وذلك بدء من ٢٠٢٢/١/١ ولمدة ثلاث سنوات.

- **دعم فائدة قروض الانشطة الصناعية:**

تبلغ تقديرات دعم فائدة قروض الانشطة الصناعية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٨،٠٠٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بجلسته رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٨ بالموافقة على شروط طرح مبادرة لدعم القطاعات الإنتاجية "الصناعة والزراعة" بقروض قيمتها ١٢٠ مليار جنيه بسعر فائدة يبلغ ١٥٪ على أن تتحمل وزارة المالية الفرق في سعر الفائدة.

- **قيمة التخفيض في أسعار بيع الطاقة الكهربائية:**

تبلغ تقديرات قيمة التخفيض الذي تتحمله الموازنة العامة للدولة في أسعار بيع الطاقة الكهربائية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٦،٠٠٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم قيمة تخفيض أسعار بيع الطاقة الكهربائية الموردة للأنشطة الصناعية بواقع عشرة قروش لكل كيلو وات ساعة والذي تتحمله وزارة المالية في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بالقرار رقم (٧٨١) لسنة ٢٠٢٠.

- **دعم استراتيجية صناعة السيارات:**

تبلغ تقديرات دعم استراتيجية صناعة السيارات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٥٠٠ مليون جنيه.

- **الحوافز النقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:**

تبلغ تقديرات الحوافز النقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١،٥٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله وزارة المالية في ضوء أحكام المادة رقم (٢٤) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن وضع برامج حوافز نقدية في حدود ما يخصص سنوياً من الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض وبما لا يجاوز ثلاثة من عشرة في الألف (٠,٣) من الناتج المحلى الإجمالي وبحد أدنى ١,٥ مليار جنيه سنوياً.

(٢) دعم تنشيط الصادرات:

تبلغ تقديرات دعم تنشيط الصادرات المصرية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢٣،٠٠٠ مليون جنيه.

وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم تنمية الصادرات المصرية من كلا من وزارة التجارة والصناعة وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وفقاً للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

(٣) دعم برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل:

تبلغ تقديرات برنامج دعم توصيل الغاز الطبيعي للمنازل نحو ٣،٥٠٠ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

ويستهدف مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعي للأسر المستهدفة بما يؤدى إلى تخفيض دعم المواد البترولية الموجه لأنبوبة البوتاجاز.

(٤) دعم برنامج صندوق تمويل المركبات:

تبلغ تقديرات برنامج دعم إحلال المركبات نحو ٤١٤ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لاستكمال تمويل المشروع القومي لإحلال المركبات لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار والبنزين.

المصروفات الأخرى

تبلغ تقديرات المصروفات الأخرى بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٦٢،٢٣٨ مليون جنيه (٠,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ١٤٥،٠٨٣ مليون جنيه (١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بزيادة قدرها ١٧،١٥٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١١,٨٪.

ومن أهم هذه التقديرات الإعتمادات المخصصة للدفاع والأمن القومى واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل مجلس النواب ومجلس الشيوخ والجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات، وكذا الاشتراكات في الهيئات المحلية والدولية.

شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات"

ـــ

تبلغ تقديرات "شراء الأصول غير المالية – الإستثمارات" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٤٩٥،٨١٥ مليون جنيه (٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٥٨٦،٦٩٠ مليون جنيه (٥,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بخفض قدره ٩٠،٨٧٥ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١٥,٥٪.

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات الإستثمارات الممولة من الخزانة العامة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تبلغ نحو ٢٧٤,٩ مليار جنيه بخلاف نحو ٥,١ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الاستثمارات ليصبح إجمالى ما تموله الخزانة العامة للخطة الإستثمارية مبلغ ٢٨٠,٠ مليار جنيه.

والإستثمارات المشار إليها هى الإستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة بخلاف الإستثمارات الممولة ذاتياً من مختلف الجهات الأخرى.

وتتضمن خطة التنمية البشرية والإجتماعية والبيئية للإستثمارات العديد من البرامج لتنفيذ المشروعات فى مجالات الزراعة واستصلاح الأراضى، ومجالات النقل، ومجالات الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والصحة والتعليم وغيرها.

وفيما يلي توزيع خطة التنمية البشرية والإجتماعية والبيئية للإستثمارات موزعة على النحو التالي:

(مليار جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥	موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤
الجهاز الإداري	**٢٤٩,٣**	**٣٧٩,٢**
الإدارة المحلية	**٣٣,٧**	**٣٥,٦**
الهيئات الخدمية	**١٨٢,٨**	**١٤٧,٥**
التعويضات	**١٦,٠**	**١٢,٤**
الاحتياطيات	**١٤,٠**	**١٢,٠**
الاجمالى	**٤٩٥,٨**	**٥٨٦,٧**

هذا ويوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (٨)
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣		التغير	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة (١)	موازنة (٢)	متوقع (٣)	(١-٢)	فعلى		
* مبانى وإنشاءات :							
x مبانى سكنية	٤٣،٦٢٨	٣٤،٦٠٩	١٦،٦٩٠	٩،٠١٩	٢٤،٠٧٨	١٦،٥٠١	١٤،١١٣
x مبانى غير سكنية	٨٣،٦٢٢	٦١،٢٦١	٥١،٦٥٤	٢٢،٣٦٢	٤٥،٨٩٣	٤٧،٩٨٢	٤٣،٧١٠
x تشييدات	٢٠٧،١١٦	٣٨٧،٣٩١	١٧٢،٠٠٥	١٨٠،٢٧٥-	١١٦،١٧٢	٩٥،٨٤٠	٨٧،١١٣
جملة	٣٣٤،٣٦٦	٤٨٣،٢٦١	٢٤٠،٣٥٠	١٤٨،٨٩٥-	١٨٦،١٤٣	١٦٠،٣٢٣	١٤٤،٩٣٦
* الات ومعدات ووسائل نقل :							
x وسائل نقل	٢،٠١٥	٢،٣٢١	١،٥٥٢	٣٠٦-	١،٦١٤	١،٥٦١	٢،٠٣٦
x وسائل انتقال	١،٤٦٤	٧٤٧	٤٢٦	٧١٧	١٧٧	٤٦٣	٣٨٩
x الآت ومعدات	٧٣،٢٣٧	٣٤،٦٦١	٢٩،٠٥١	٣٨،٥٧٦	١٧،٥٣٢	٢١،٦٩٤	٣٨،٣٢٥
x الآت ومعدات طبية	٥،٤٧٠	٥،٠٢٠	٤،٣٥١	٤٥٠	٢،١٦٠	٨،٥٣٨	٢،٤٢٤
x عدد وادوات	٣،٤٧٧	١،٦٩٨	١،٠٠٠	١،٧٧٩	٨٥٢	٦٦٣	٧١٠
x تجهيزات	٢٥،٦٥٩	١٨،٠٤٦	١٥،٣٣٣	٧،٦١٤	٦،٤٠٢	١٥،٠١٦	٦،١٧٧
جملة	١١١،٣٢٢	٦٢،٤٩٣	٥١،٧١٢	٤٨،٨٢٩	٢٨،٧٣٨	٤٧،٩٣٤	٥٠،٠٦١
* أصول ثابتة أخرى :							
x ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)	٢١٣	٢٢٣	١٦٣	١٠-	٦٩	٧٦	٦٠
جملة	٢١٣	٢٢٣	١٦٣	١٠-	٦٩	٧٦	٦٠
إجمالى الأصول الثابتة	٤٤٥،٩٠١	٥٤٥،٩٧٦	٢٩٢،٢٢٥	١٠٠،٠٧٥-	٢١٤،٩٥٠	٢٠٨،٣٣٢	١٩٥،٠٥٧
* الاصول الطبيعية :							
x شراء أراضى	٢،٣٥٧	٣،٢٣٦	٣،٤٤٢	٨٧٩-	١٢،٢٢٥	٨،٢٧٤	٦،٣٨٠
x تمهيد وأستصلاح أراضى	٢٦١	١٠٣	١٠٣	١٥٨	١٣٢	١٣٧	١٢١
x أصول طبيعية أخرى	٥	٠	٠	٥	٣٨	٥	٣
جملة	٢،٦٢٣	٣،٣٣٨	٣،٥٤٤	٧١٦-	١٢،٣٩٤	٨،٤١٦	٦،٥٠٤
x فوائد سابقة على بدء التشغيل	١٣	٣٠	٣٠	١٨-	٢٦	١٨	٦٣
x البعثات	٨٢٨	١،٠١٢	١،٠٣٤	١٨٤-	٨٢٩	٣٨٩	٦٠
x ابحاث ودراسات للمشروعات الإستثمارية	١٥،٥٦٧	١١،٣٢٨	٢٦،٦٧٨	٤،٢٣٩	٥،٥٠٣	٣،٦٨٣	٦،٣١٣
x دفعات مقدمة	٥٥٠	٣٨٦	٩،٦٣٦	١٦٥	٥٣،٨٦٣	١٠٨،١٣٧	٤٠،٤٨٨
x تعويضات فروق الأسعار للمقاولين	٠	٠	٠	٠	١	٤٠	١
x الاجور للمشروعات الاستثمارية	٣٠٩	٢٥٧	٥٢٧	٥١	٧٨٣	٧١٥	٥٨٥
x التعويضات	١٦،٠٢٥	١٢،٣٦٣	٢٦٨	٣،٦٦٢	٦٣٨	٠	٣٠٠
x إحتياطيات عامة	١٤،٠٠٠	١٢،٠٠٠	٠	٢،٠٠٠	٠	٠	٠
إجمالى الاستثمارات	٤٩٥،٨١٥	٥٨٦،٦٩٠	٣٣٣،٩٤٢	٩٠،٨٧٥-	٢٨٨،٩٨٧	٣٢٩،٧٣٠	٢٤٩،٣٧٢
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٢،٩	٪٥،٠	٪٢،٤		٪٢،٩	٪٤،٢	٪٣،٦
نسبة الى إجمالي المصروفات	٪١٢،٨	٪١٩،٦	٪١١،١		٪٤،٢-	٪١٥،٨	٪٢٠،٩
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٨،٩	٪١٣،٥	٪٧،٧		٪٣،٠-	٪١٢،١	٪١٥،٤

ب) المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفى

تقضى المادة الثامنة من قانون المالية العامة الموحد الصادر برقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، بأن تُعد الموازنة العامة للدولة على أساس موازنة البرامج والأداء فى ضوء أهداف الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والأهداف الإستراتيجية للدولة، وتبوب وفقاً لكل من التصنيف الإقتصادى والتصنيف الوظيفي والتصنيف الإداري.

وقد عُرضت على سيادتكم فيما سبق المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وجملتها نحو ٣،٨٧٠،١٦٨ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الإقتصادى لأوجه نشاط الدولة، وتم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور وتعويضات للعاملين، شراء سلع وخدمات، فوائد، دعم ومنح ومزايا اجتماعية، مصروفات أخرى، وشراء أصول غير مالية (الإستثمارات).

والتزاماً بأحكام القانون، أتشرف بأن أعرض على سيادتكم مصروفات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وجملتها نحو ٣،٨٧٠،١٦٨ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة المختلفة من الخدمات العامة، والدفاع والأمن القومي، والنظام العام وشئون السلامة العامة، والشئون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان والمرافق المجتمعية، والصحة، والشباب والثقافة والشئون الدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية.

وفيما يلي عرض لمكونات التصنيف الوظيفى

١- قطاع الخدمات العامة:

يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون القانونية، الخدمات العامة، البحوث الأساسية، البحوث والتطوير فى مجال الخدمات العامة، خدمات عمومية عامة غير مصنفة فى مكان آخر، معاملات الدين العام، تحويلات ذات طبيعة عامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

مجلس النواب، مجلس الشيوخ، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، المجالس التخصصية، دواوين عموم المحافظات، الجهاز المركزى للمحاسبات، وزارة المالية ومصالحها، وزارة الخارجية.

٢- **قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة:**

يتضـــمن خدمات الشـــرطة والحماية المجتمعية، الحماية ضـــد الحريق، المحاكم، البحوث والتطوير فى مجال النظام العام وشـــئون الســـلامة العامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الداخلية، وزارة العدل، المحكمة الدستورية العليا، الهيئات القضائية، دار الإفتاء المصرية، صنـــــدوق تطوير نظام الأحوال المدنية، صندوق أبنية دور المحاكم، صندوق السجل العينى.

٣- **قطاع الشئون الإقتصادية:**

يتضمن إدارة الشئون الإقتصادية والتجارية، شئون العمالة الشاملة، الزراعة والرى، الإنتاج الحيواني والصيد، الوقود والطاقة، التعدين والصناعة، النقل، الاتصالات السياحة البحوث والتطوير فى مجال الشئون الإقتصادية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التجارة والصـــناعة، وزارة التعاون الدولى، مصـــلحة دمغ المصـــوغات والموازين، مديريات التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات، الهيئة العامة للرقابة على الصـــادرات والواردات، وزارة العمل، مديريات العمل بالمحافظات، وزارة الزراعة، مديريات الزراعة بالمحافظات، وزارة الموارد المائية والرى، الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

٤- **قطاع حماية البيئة:**

يتضمن إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها، تصريف الصرف الصحى، معالجة التلوث والبحوث والتطوير فى مجال حماية البيئة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

هيئتى النظافة بالقاهرة والجيزة، وزارة البيئة، الجهاز التنظيمى لمياه الشـــرب والصرف الصحى.

٥- **قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية:**

يتضمن تنمية الإسكان، إدارة شئون الإسكان، التنمية المجتمعية، إمدادات المياه، تصريف مياه الصرف الصحي، البحوث والتطوير في مجال الإسكان والمرافق، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مديريات الإسكان بالمحافظات، الجهاز المركزى للتعمير، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى، الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحي.

٦- <u>قطاع الصحة:</u>

يتضمن خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، خدمات المستشفيات المتخصصة، خدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة، خدمات الصحة العامة، البحوث والتطوير فى مجال الشئون الصحية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الصحة، مديريات الشئون الصحية بالمحافظات، المستشفيات العامة، المستشفيات الجامعية، المراكز الطبية المتخصصة، الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، هيئة الدواء المصرية، معهد بحوث أمراض العيون.

٧- <u>قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية:</u>

يتضمن الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية، الخدمات الثقافية، الخدمات الإذاعية والنشر، الخدمات الدينية، البحوث والتطوير فى مجال الشباب والثقافة والدين، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الشباب والرياضة، مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات، وزارة الثقافة، البيت الفني للمسرح، المركز القومي للسينما، المجلس الأعلى للآثار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، المجلس الاعلى لتنظيم الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مكتبة الإسكندرية، مكتبات مصر العامة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

٨- <u>قطاع التعليم:</u>

يتضمن التعليم قبل الجامعى بكافة مراحله، التعليم العالي، التعليم غير المحدد بمستوى، خدمات مساعدة التعليم، البحوث والتطوير فى مجال التعليم، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التربيـة والتعليم، مـديريـات التربيـة والتعليم بـالمحـافظـات، وزارة التعليم العالي، الجامعات، المركز القومي للبحوث التربوية، المركز القومي للامتحانات، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، صندوق تطوير التعليم.

٩- **قطاع الحماية الإجتماعية:**

يتضمن المساندة الإجتماعية فى حالات العجز والشيخوخة، الضمان الإجتماعى، معاش الطفل، الحماية الاجتماعية، الدعم، دعم المعاشات الضمانية والتأمينية الاستثنائية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التضامن الإجتماعى، مديريات الشئون الإجتماعية بالمحافظات، المجلس القومي للطفولة والأمومة، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية.

ويوضح كل من الجدولين رقمى (٩، ١٠) التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة والمصروفات بالتصنيف الوظيفي على مستوى الأبواب:

جدول رقم (٩)
التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	٢٠٢٥/٢٠٢٤ مشروع موازنة (١)	٢٠٢٤/٢٠٢٣ موازنة (٢)	التغير (١-٢)	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
				فعلى		
* الخدمات العامة	٢،١٥٠،٣٦٤	١،٥٢٤،٣٤٥	٦٢٦،٠١٩	٩٠٨،٠٨٧	٦٩٦،١٨٥	٦٧٠،٨٤١
* النظام العام وشئون السلامة العامة	١٢٢،٦٧٨	١٠٥،٥٦٤	١٧،١١٤	١٠٧،٣٥٤	٩٢،٩٢٨	٨٤،٨٧٧
* الشئون الاقتصادية	١٤٧،٩٢٥	٢٢٣،١٨٠	-٧٥،٢٥٦	١٣٦،٣٩٥	١٢٣،١٤٧	١٢٧،٦٣٣
* حماية البيئة	٤،٧٨٤	٣،٩٨٦	٧٩٨	٦،٦٦٥	٥،٨١٩	٤،٢٨٢
* الإسكان والمرافق المجتمعية	٢٠٥،٤٧٣	١١٦،٣١٥	٨٩،١٥٨	٩٠،٦٣٨	١٢٩،٢١٥	٦٥،٠٤١
* الصحة	٢٠٠،١٤٦	١٤٧،٨٦٤	٥٢،٢٨٢	١٤٦،٥٤٩	١٣٥،٦٢٤	١٠٧،٣٧٧
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٧٩،٧٩٢	٦٠،٦٩٥	١٩،٠٩٧	٥٨،٢٥٠	٥٠،٨١١	٤٧،٣٠٨
* التعليم	٢٩٤،٦٤٣	٢٢٩،٨٩١	٦٤،٧٥٢	٢١٠،٥٠٤	١٩٣،٦٩٤	١٥٨،٢٩٨
* الحماية الإجتماعية	٥٤٨،٧٠٨	٤٧٧،٤٤٧	٧١،٢٦١	٤١٨،٣٩٦	٣١٢،١١١	٢٣٢،٩٣١
*أنشطة وظيفية متنوعة	١١٥،٦٥٦	١٠١،٦٣٨	١٤،٠١٧	١٠١،٧٥٥	٩١،٤٨٩	٨٠،١٨٧
الإجمالى	٣،٨٧٠،١٦٨	٢،٩٩٠،٩٢٤	٨٧٩،٢٤٤	٢،١٨٤،٥٩٤	١،٨٣١،٠٢٢	١،٥٧٨،٧٧٤
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٢٢.٦	٪٢٥.٣		٪٢١.٦	٪٢٣.١	٪٢٢.٨

جدول رقم (١٠)

المصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى أبواب المصروفات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	الأجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٠٢٥/٢٠٢٤ مشروع موازنة	٢٠٢٤/٢٠٢٣ موازنة	٢٠٢٣/٢٠٢٢ فعلى	٢٠٢٢/٢٠٢١ فعلى
* الخدمات العامة	٩١،٢٤٤	٦٩،٦٠١	١،٨١٨،١١٥	٥٥،٥٤٩	٣٣،٠٦٤	٨٢،٧٩٢	٢،١٥٠،٣٦٤	١،٥٢٤،٣٤٥	٩٠٨،٠٨٧	٦٩٦،١٨٥
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٩١،٧٢١	١٣،٤٦٠	٠	١،٣٨١	١،٥٦٤	١٤،٥٥٢	١٢٢،٦٧٨	١٠٥،٥٦٤	١٠٧،٣٥٤	٩٢،٩٢٨
* الشئون الاقتصادية	٢٨،٧٠٤	١٣،١٣٨	١،٨٩٨	٨،٥٦٨	٤،٩٢٥	٩٠،٦٩١	١٤٧،٩٢٥	٢٢٣،١٨٠	١٣٦،٣٩٥	١٢٣،١٤٧
* حماية البيئة	٢،٠٩٤	١،٢٥٩	٧٤	٩٨	١٦٤	١،٠٩٦	٤،٧٨٤	٣،٩٨٦	٦،٦٦٥	٥،٨١٩
* الإسكان والمرافق المجتمعية	١،٦٤٠	٨٦٦	٩،٦٥٦	١٢،٠٥٣	٦٨	١٨١،١٩١	٢٠٥،٤٧٣	١١٦،٣١٥	٩٠،٦٣٨	١٢٩،٢١٥
* الصحة	٩٥،٣٢٨	٤٠،٥٣١	١،٢٢٠	١٠،٣٩٥	٢،٨٩٩	٤٩،٧٧٤	٢٠٠،١٤٦	١٤٧،٨٦٤	١٤٦،٥٤٩	١٣٥،٦٢٤
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٥٦،٠٧٨	٦،٢٦٥	٥	٤،٣٢٩	٨٢٥	١٢،٢٩٠	٧٩،٧٩٢	٦٠،٦٩٥	٥٨،٢٥٠	٥٠،٨١١
* التعليم	٢٠٥،٠٥٧	٢١،٢٣٤	١،١٤٦	٩٨٩	٤،٧٨٦	٦١،٤٣١	٢٩٤،٦٤٣	٢٢٩،٨٩١	٢١٠،٥٠٤	١٩٣،٦٩٤
* الحماية الإجتماعية	٢،٨٢٩	٢٧١	٢،٣٥٦	٥٤٢،٥٨٠	٩	٦٦٤	٥٤٨،٧٠٨	٤٧٧،٤٤٧	٤١٨،٣٩٦	٣١٢،١١١
* أنشطة وظيفية متنوعة	٣٠٦	٨١	٠	١	١١٣،٩٣٤	١،٣٣٤	١١٥،٦٥٦	١٠١،٦٣٨	١٠١،٧٥٥	٩١،٤٨٩
الإجمالى	٥٧٥،٠٠٠	١٦٦،٧٠٥	١،٨٣٤،٤٦٨	٦٣٥،٩٤٣	١٦٢،٢٣٨	٤٩٥،٨١٥	٣،٨٧٠،١٦٨	٢،٩٩٠،٩٢٤	٢،١٨٤،٥٩٤	١،٨٣١،٠٢٢
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٣.٤٪	١.٠٪	١٠.٧٪	٣.٧٪	٠.٩٪	٢.٩٪	٢٢.٦٪	٢١.٥٪	٢٧.٥٪	٢٦.٤٪

حيازة الأصول المالية

تُمثل حيازة الأصول المالية مساهمات الخزانة العامة في بعض الهيئات الاقتصادية التي تعانى خللاً في هياكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزانة في إصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد التزاما على الخزانة العامة للدولة، وتُقدر الاعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ٦٥،٠٤٤,٦ مليون جنيه (بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٤٢،٣٧٥,٦ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ٢٢،٦٦٩,٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٣,٥٪.

وتتمثل عناصر حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ فيما يلي:

(بالمليون جنيه)

البيان	جزئى	كلى
مساهمات فى هيئات اقتصادية:		٢٥،٦٩٥,٣
– هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء	١٥،٠٠٠,٠	
– صندوق التنمية الحضارية	٢،٠٠٠,٠	
– المتحف المصري الكبير	٢،٤٠٠,٠	
– الهيئة الوطنية للإعلام	٢،٦٨٩,٩	
– الهيئة القومية للأنفاق	١،٣٧٧,٥	
– وكالة الفضاء المصرية	٥٧٠,٠	
– الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة القاهرة	١٣١,١	
– هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة	١،٠٤٩,٨	
– جهاز حماية البحيرات والثروة السمكية	١٦٢,٥	
– الهيئة العامة لاستاد القاهرة الرياضي	١٤٠,٥	
– الاكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب	٩٠,٠	
– باقي الهيئات الاقتصادية	٨٤,٠	
مساهمات فى شركات قابضة:		٥،٨٢٢,٧
– الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج	١،٥٧٢	
– الشركة القابضة لكهرباء مصر "مقابل الإعفاءات الضريبية عن المشروعات الخاصة بالخطة العاجلة"	٥٠٠,٠	
– مساهمة في الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى (تمول ذاتياً)	٣،٧٥١	
مساهمات فى شركات قطاع عام – شركات الإنتاج الحربي (مساهمات لتمويل الخطة الاستثمارية)		٥٠٠,٠
حصة مصر فى رؤوس أموال مؤسسات وهيئات دولية		٢٣،٤١١,٦
باقى البنود		١،٨٦٠
احتياطى عام		٧،٧٥٥
الاجمالى		٦٥،٠٤٤,٦

سداد القروض

—

يمثل سداد القروض قيمة الأقساط التي يحل موعد سدادها أو إهلاكها خلال السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، حيث تبلغ تقديرات إعتمادات سداد القروض التي حل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها بمشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١،٦٠٦،١٨١ مليون جنيه (٩,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ١،٣١٥،٩١٤ مليون جنيه (١١,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بزيادة قدرها نحو ٢٩٠،٢٦٧ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٢٢,١٪.

وتتمثل أقساط القروض المقدرة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ فيما يلي:

(مليون جنيه)

البيـــان	مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥	موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤	التغير
أقساط قروض خارجية معاد إقراضها	١٧،٨٣٧	١١،٢٠٨	٦،٦٢٩
سداد قروض لبنك الاستثمار القومي	١٥٩	١٣٥	٢٤,٠
سداد قروض لمصادر أخرى	٢٠٤،٨٢٧	٢٦٩،٨٦٤	(٦٥،٠٣٧)
سندات على الخزانة العامة	٧٥٥،٣٦٤	٧٣٥،٩٨٦	١٩،٣٧٨
جملة سداد القروض المحلية (١)	٩٧٨،١٨٧	١،٠١٧،١٩٣	(٣٩،٠٠٦)
أقساط الدين العام الخارجي	٦٢٦،١٨٧	٢٩٧،٠٩١	٣٢٩،٠٩٦
أقساط خارجية تسددها الجهات	١،٨٠٧	١،٦٣٠	١٧٧
جملة سداد القروض الخارجية (٢)	٦٢٧،٩٩٤	٢٩٨،٧٢١	٣٢٩،٢٧٣
الاجمالى (١+٢)	١،٦٠٦،١٨١	١،٣١٥،٩١٤	٢٩٠،٢٦٧

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تتضمن إهلاك ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يُحتسب ضمن مكونات العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالاستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد، وذلك لتحديد الأثر على الدين العام.

كما يلاحظ أن الجزء الأكبر من الزيادة في تكلفة سداد القروض هي سداد القروض الخارجية والذى يتضمن اثره زيادة سعر الصرف بالدرجة الأولى.

الموارد

يبلغ إجمالي الموارد في مشـــروع الموازنة العامة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٥،٥٤١،٣٩٤ مليون جنيه (٣٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) موزعة على النحو التالى:

- **الإيرادات : وتبلغ نحو ٢،٦٢٥،١٦٨ مليون جنيه بنســـبة ١٥,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.**
- **المتحصـلات من الإقراض ومبيعات الأصـــول المـــاليـــة وغيرهـــا من الأصول : وتبلغ نحو ٦٧،٠٢٢ مليون جنيه بنســـبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.**
- **الإقتراض : ويبلغ نحو ٢،٨٤٩،٢٠٤ مليون جنيه بنســـبة ١٦,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى.**

ويوضح الجدول التالي الموارد العامة المشار إليها:

جدول رقم (١١)
الموارد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		التغير (١-٢)		٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
الإيرادات العامة										
* الضرائب	٢،٠٢١،٩٩١	٣٦,٥	١،٥٢٩،٩٩١	٣٥,٢	٤٩٢،٠٠٠	٣٢,٢	١،٥٥٠،٦٥٧	١،٢٥٨،٥٨٢	٩٩١،٤٠٢	٨٣٣،٩٩٣
* المنـــــح	٣،٥٨٥	٠,١	١،٩٣١	٠,٠	١،٦٥٤	٨٥,٦	٤،٤٠٢	٥،٤٣٢	٤،٠٨١	٢،٩٥٥
* الإيرادات الأخرى	٥٩٩،٥٩٣	١٠,٨	٦١٠،١٨٨	١٤,٠	١٠،٥٩٦-	١,٧-	٨٦٥،٢٧٧	٢٩٩،٩٠٧	٣٥١،٦٩٤	٢٧١،٦٧٨
جملة الإيرادات العامة	٢،٦٢٥،١٦٨	٤٧,٤	٢،١٤٢،١١٠	٤٩,٣	٤٨٣،٠٥٨	٢٢,٦	٢،٤٢٠،٣٣٦	١،٥٦٣،٩٢١	١،٣٤٧،١٧٨	١،١٠٨،٦٢٥
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪١٥,٤		٪١٨,١				٪١٧,٤	٪١٥,٥	٪١٧,٠	٪١٦,٠
* المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول (بدون حصيلة الخصخصة)	٦٧،٠٢٢	١,٢	٦٦،٧٥٠	١,٥	٢٧٢	٠,٤	٦٦،٧٥٠	٣٦،٠٥٦	٢٢،٦٩٧	٢٤،٦٠٤
* الاقتراض	٢،٨٤٩،٢٠٤	٥١,٤	٢،١٤٠،٣٥٤	٤٩,٢	٧٠٨،٨٥٠	٣٣,١	١،٨٦٩،٩٦٢	١،٤٧٩،٠٠٢	١،٠٠٩،٣٤١	١،٠٠٧،٢٢١
إجمالى الموارد العامة	٥،٥٤١،٣٩٤	١٠٠,٠	٤،٣٤٩،٢١٤	١٠٠,٠	١،١٩٢،١٨٠	٢٧,٤	٤،٣٥٧،٠٤٩	٣،٠٧٨،٩٧٩	٢،٣٧٩،٢١٦	٢،١٤٠،٤٥١
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٣٢,٤		٪٣٦,٧				٪٣١,٣	٪٣٠,٥	٪٣٠,٠	٪٣٠,٩

أولاً: الإيرادات:

تتمثل جملة الإيرادات العامة فى الإيرادات التى يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر الذى يتم خلال العام المالى، وتشمل الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة منها الضرائب على الدخول والضريبة على القيمة المضافة والضرائب الجمركية والضرائب العقارية، كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة في الفوائض والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والخاص فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد قُدرت الإيرادات العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢،٦٢٥،١٦٨ مليون جنيه (١٥,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقارنة بنحو ٢،١٤٢،١١٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (١٨,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة تقدر بنحو ٤٨٣،٠٥٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٢,٦٪.

ويوضـــح الشـــكل التالي تطور عناصـــر الإيرادات في مشـــروع موازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بموازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وكذلك نسب الأداء الفعلي في السنوات من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتى ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

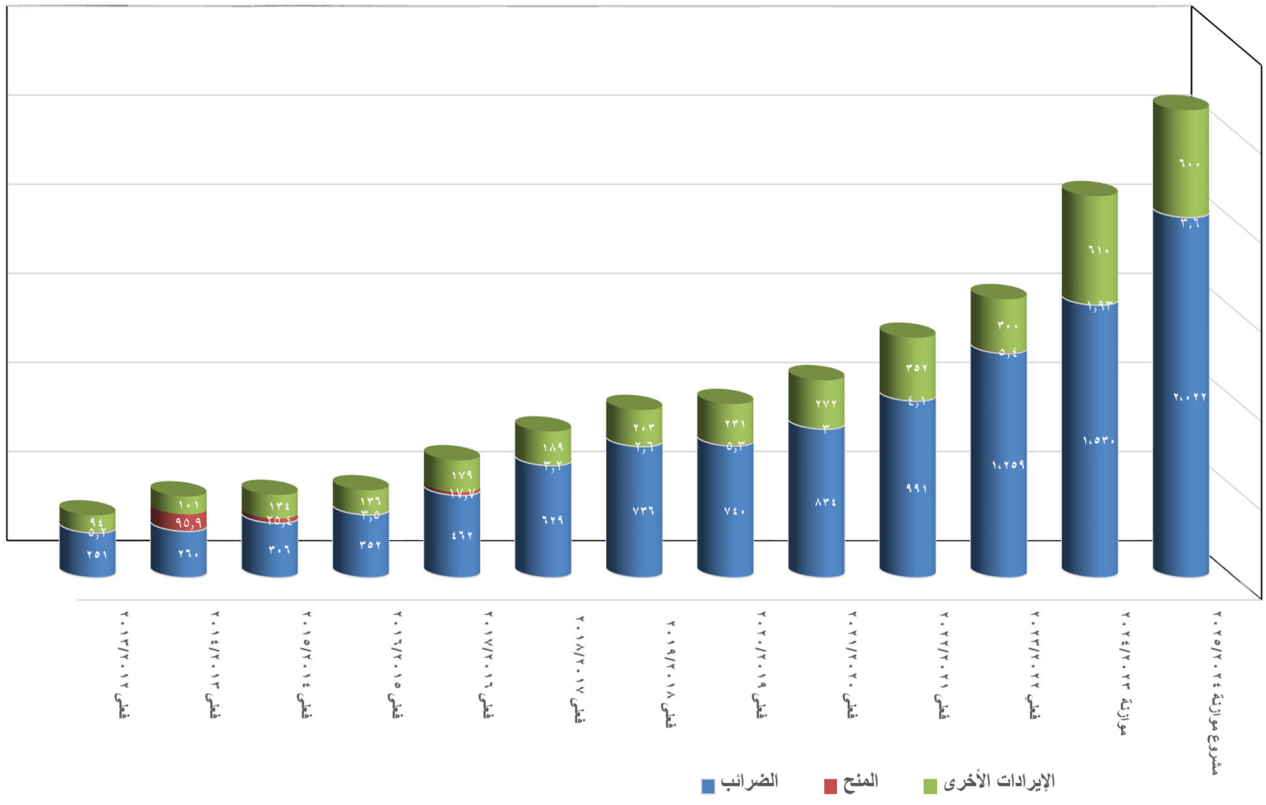

كما يوضـــح الجدول التالي يوضـــح الإيرادات في مشـــروع موازنة الســـنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠٢١/٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٣/٢٠٢٢:

جدول رقم (١٢)
الإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		التغير (١-٢)		٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الضرائب	٢،٠٢١،٩٩١	٧٧,٠	١،٥٢٩،٩٩١	٧١,٤	٤٩٢،٠٠٠	٣٢,٢	١،٥٥٠،٦٥٧	١،٢٥٨،٥٨٢	٩٩١،٤٠٢	٨٣٣،٩٩٣
- الضرائب العامة	١،١١٩،٧٩٦	٤٢,٧	٨٢٦،٠١٩	٣٨,٦	٢٩٣،٧٧٧	٣٥,٦	٨٢٨،٠٣٧	٦٦٠،٨٥٧	٥٠٥،٨٦٩	٤١٨،٥٣٣
- الضريبة على القيمة المضافة	٧١٩،٩٧٦	٢٧,٤	٥٧٥،٣٦٦	٢٦,٩	١٤٤،٦١٠	٢٥,١	٥٨٢،٠٦٣	٤٧٨،٦٢٤	٣٩٧،٥٨١	٣٣٩،٧١١
- الضرائب الجمركية	٩٩،٢٤٥	٣,٨	٥٨،٢١٥	٢,٧	٤١،٠٣٠	٧٠,٥	٧٠،٩٥١	٥٩،٣٩٠	٤٢،٩٥٦	٣٦،١٣٠
- باقى الإيرادات الضريبية	٨٢،٩٧٥	٣,٢	٧٠،٣٩٢	٣,٣	١٢،٥٨٣	١٧,٩	٦٩،٦٠٥	٥٩،٧١١	٤٤،٩٩٦	٣٩،٦١٩
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١١,٨		٪١٢,٩				٪١١,١	٪١٢,٥	٪١٢,٥	٪١٢,٠
* المنـــــح	٣،٥٨٥	٠,١٤	١،٩٣١	٠,١	١،٦٥٤	٨٥,٦	٤،٤٠٢	٥،٤٣٢	٤،٠٨١	٢،٩٥٥
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٠٢		٪٠,٠٢				٪٠,٠٣	٪٠,٠٥	٪٠,٠٥	٪٠,٠٤
* الإيرادات غير الضريبية من الفوائض والأرباح وإيرادات الخدمات وغيرها	٥٩٩،٥٩٣	٢٢,٨	٦١٠،١٨٨	٢٨,٥	١٠،٥٩٦-	١,٧-	٨٦٥،٢٧٧	٢٩٩،٩٠٧	٣٥١،٦٩٤	٢٧١،٦٧٨
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٣,٥		٪٥,٢				٪٦,٢	٪٣,٠	٪٤,٤	٪٣,٩
الإجمالى	٢،٦٢٥،١٦٨	١٠٠,٠	٢،١٤٢،١١٠	١٠٠,٠	٤٨٣،٠٥٨	٢٢,٦	٢،٤٢٠،٣٣٦	١،٥٦٣،٩٢١	١،٣٤٧،١٧٨	١،١٠٨،٦٢٥
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١٥,٤		٪١٨,١				٪١٧,٤	٪١٥,٥	٪١٧,٠	٪١٦,٠
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٤٧,٤		٪٤٩,٣				٪٥٥,٥	٪٥٠,٨	٪٥٦,٦	٪٥١,٨

وعلى الرغم من أن الموارد الضـريبية تعد من أهم مصـادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من أداة فاعلة لتدوير الموارد من الأنشـطة المنتجة للدخول الأعلى لصـالح الخدمات العامة والفئات الأولى بالرعاية بجانب ما تمثله من مورد حقيقي يُسـهم فى تمويل الإنفاق الحكومي المتنامى والذى تضطلع به الدولة فى مختلف المجالات مما يساهم فى تخفيض الأعباء التمويلية على الخزانة العامة للدولة، وكونها أهم أدوات السياسة المالية التى تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصـادية والاجتماعية في إطار مراعاة البعد الاجتماعي، إلا أن معدلات الضرائب للناتج المحلى الإجمالي ما زالت تعد منخفضة نسبياً، خاصة إذا ما تم إستبعاد الضـرائب المحصـلة من جهات سـيادية أو مملوكة للدولة مثل قطاع البترول والبنك المركزى وقناة السـويس والضـرائب على عوائد الأذون والسـندات الحكومية، وتقوم وزارة المالية بتنفيذ خطة طموحة لزيادة حصـيلة الضـرائب وربطها بالنشـاط الاقتصـادي وذلك عن طريق توسـيع القاعدة الضريبية عن طريق زيادة معدلات الحصر الضريبي وإدخال الاقتصاد الغير رسمي إلى الإقتصـاد الرسـمي وايضـاً حجم التجارة الإليكترونية والتي تزداد بمعدلات مضـطردة ومحاربة التهرب الضـريبي هذا بالإضـافة إلى الاسـتمرار في ميكنة الإجراءات الضـريبية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية بجانب العمل على تحقيق شراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية والممولين.

وتبلغ تقديرات الإيرادات الضـريبية بمشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢،٠٢١،٩٩١ مليون جنيه (١١,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ١،٥٢٩،٩٩١ مليون جنيه (١٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنة السـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وبزيادة قدرها ٤٩٢،٠٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣٢,٢٪.

ويوضـح الجدول التالى تطورات حصـيلة الإيرادات الضـريبية خلال السـنوات المالية السابقة مقارنة بتقديراتها فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥:

جدول رقم (١٣)
تطور حصيلة الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنوات المالية	موازنة		فعلى		
	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	معدل النمو عن السنة السابقة ٪
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٧٩،٨٤٢	٪١٤,٨	٧٥،٧٥٩	٪١٤,١	١٢,٨
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٨١،٦٠٧	٪١٣,٢	٩٧،٧٧٩	٪١٥,٨	٢٩,١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٠٥،٦٤٥	٪١٤,٢	١١٤،٣٢٦	٪١٥,٣	١٦,٩
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٢٠،٨٢٤	٪١٣,٥	١٣٧،١٩٥	٪١٥,٣	٢٠,٠
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٦٦،٥٧٠	٪١٦,٠	١٦٣،٢٢٢	٪١٥,٧	١٩,٠
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٤٥،٥٤٤	٪١٢,١	١٧٠،٤٩٤	٪١٤,١	٤,٥
٢٠١٠/٢٠١١	٢٠٠،٤٢٤	٪١٤,٦	١٩٢،٠٧٢	٪١٤,٠	١٢,٧
٢٠١١/٢٠١٢	٢٣٢،٢٣٢	٪١٤,٠	٢٠٧،٤١٠	٪١٢,٥	٨,٠
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٦٦،٩٠٥	٪١٤,٥	٢٥١،١١٩	٪١٣,٦	٢١,١
٢٠١٣/٢٠١٤	٣٥٨،٧٢٩	٪١٧,١	٢٦٠،٢٨٨	٪١٢,٤	٣,٧
٢٠١٤/٢٠١٥	٣٦٤،٢٩٠	٪١٥,٠	٣٠٥،٩٥٧	٪١٢,٦	١٧,٥
٢٠١٥/٢٠١٦	٤٢٢،٤٢٧	٪١٥,٦	٣٥٢،٣١٥	٪١٣,٠	١٥,٢
٢٠١٦/٢٠١٧	٦٢٤،١٩٤	٪١٨,٠	٤٦٢،٠٠٧	٪١٣,٣	٣١,١
٢٠١٧/٢٠١٨	٦٠٣،٩١٨	٪١٢,٨	٦٢٩،٣٠٢	٪١٣,٣	٣٦,٢
٢٠١٨/٢٠١٩	٧٧٠،٢٨٠	٪١٣,٥	٧٣٦،١٢١	٪١٢,٩	١٧,٠
٢٠١٩/٢٠٢٠	٨٥٦،٦١٦	٪١٣,٦	٧٣٩،٦٣٣	٪١١,٧	٠,٥
٢٠٢٠/٢٠٢١	٩٦٤،٧٧٧	٪١٣,٩	٨٣٣،٩٩٣	٪١٢,٠	١٢,٨
٢٠٢١/٢٠٢٢	٩٨٣،٠١٠	٪١٢,٤	٩٩١،٤٠٢	٪١٢,٥	١٨,٩
٢٠٢٢/٢٠٢٣	١،١٦٨،٧٩٥	٪١١,٦	١،٢٥٨،٥٨٢	٪١٢,٥	٢٦,٩
٢٠٢٣/٢٠٢٤ موازنة / متوقع	١،٥٢٩،٩٩١	٪١٠,٩	١،٥٥٠،٦٥٧	٪١١,١	٢٣,٢
٢٠٢٤/٢٠٢٥ مشروع	٢،٠٢١،٩٩١	٪١١,٨	٠	٪٠,٠	٠,٠

جدول رقم (١٤)
مكونات الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
- الضرائب العامة	١،١١٩،٧٩٦	٨٢٦،٠١٩	٨٢٨،٠٣٧	٦٦٠،٨٥٧	٥٠٥،٨٦٩	٤١٨،٥٣٣
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٦,٥	٪٧,٠	٪٥,٩	٪٦,٥	٪٦,٤	٪٦,٠
- الضريبة على القيمة المضافة	٧١٩،٩٧٦	٥٧٥،٣٦٦	٥٨٢،٠٦٣	٤٧٨،٦٢٤	٣٩٧،٥٨١	٣٣٩،٧١١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٤,٢	٪٤,٩	٪٤,٢	٪٤,٧	٪٥,٠	٪٤,٩
- الضرائب الجمركية	٩٩،٢٤٥	٥٨،٢١٥	٧٠،٩٥١	٥٩،٣٩٠	٤٢،٩٥٦	٣٦،١٣٠
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٦	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٦	٪٠,٥	٪٠,٥
- باقى الضرائب	٨٢،٩٧٥	٧٠،٣٩٢	٦٩،٦٠٥	٥٩،٧١١	٤٤،٩٩٦	٣٩،٦١٩
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٥	٪٠,٦	٪٠,٥	٪٠,٦	٪٠,٦	٪٠,٦
الإجمالى	٢،٠٢١،٩٩١	١،٥٢٩،٩٩١	١،٥٥٠،٦٥٧	١،٢٥٨،٥٨٢	٩٩١،٤٠٢	٨٣٣،٩٩٣
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١١,٨	٪١٢,٩	٪١١,١	٪١٢,٥	٪١٢,٥	٪١٢,٠
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٧٧,٠	٪٧١,٤	٪٦٤,١	٪٨٠,٥	٪٧٣,٦	٪٧٥,٢
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٣٦,٥	٪٣٥,٢	٪٣٥,٦	٪٤٠,٩	٪٤١,٧	٪٣٩,٠

وفيما يلي أهم مكونـــات الضرائب المشـار إليهـا:

أولاً - الضرائب العامة:

تبلغ تقديرات الضـــرائب العامـة بمشـــروع الموازنـة العامـة للدولـة للســـنـة المـاليـة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١،١١٩،٧٩٦ مليون جنيـه (٦,٥٪ من النـاتج المحلى الإجمـالي) مقـارنـة بنحو ٨٢٦،٠١٩ مليون جنيه بموازنة السـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (٧,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها ٢٩٣،٧٧٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣٥,٦٪.

ثانيًا - الضريبة على القيمة المضافة:

تبلغ تقديرات الضرائب على القيمة المضافة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٧١٩،٩٧٦ مليون جنيه (٤,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقارنة بنحو ٥٧٥،٣٦٦ مليون جنيـه بموازنـة السـنـة المـاليـة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (٤,٩٪ من النـاتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها نحو مبلغ ١٤٤،٦١٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٥,١٪.

ثالثاً: الضرائب الجمركية:

تبلغ تقديرات الضـــرائب الجمركية بمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٩٩،٢٤٥ مليون جنيه (٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقارنة بنحو ٥٨،٢١٥ مليون جنيـه بموازنـة السـنـة المـاليـة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (٠,٥٪ من النـاتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها ٤١،٠٣٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧٠,٥٪.

وتوضح الجداول التالية تطور الحصيلة على مكونات الضرائب بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنًا بالموازنة والمتوقع للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والحصيلة الفعلية عن السنوات المالية من ٢٠٢٠/٢٠٢١ حتى ٢٠٢٢/٢٠٢٤.

جدول رقم (١٥)
الضرائب العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :						
- ضريبة المرتبات وما فى حكمها	١٦٤،٩٣٧	١٣٠،٩٣٥	١٣٦،٤٣٥	١١٣،١٢١	٨٩،١٦٣	٧٥،٥٦٢
- ضريبة النشاط التجارى والصناعى	١١٠،٩٨٠	٧٧،٠٠٥	٨٠،٠٠٥	٦٦،٢٠٢	٥٢،٣٩٦	٣٩،٩٩٧
- ضريبة النشاط المهنى غير التجارى	١٦،٠٢٦	٩،٥٣٨	١١،٠٣٨	٨،٥٠٢	٥،٦٢٩	٤،١٧٠
- ضريبة الثروة العقارية	٢،٧٥٣	٢،٤٣٢	٢،١٣٢	١،٨٢٠	١،٨٤٣	١،١٣٥
جملة	٢٩٤،٦٩٦	٢١٩،٩١٠	٢٢٩،٦١٠	١٨٩،٦٤٤	١٤٩،٠٣١	١٢٠،٨٦٤
ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :						
- ضرائب البترول	٨٤،١٦١	٦٤،٥٤٧	٦١،٥٣٣	٥٠،٥٣٨	٣٠،٥٥٢	٣٩،٨١٧
- ضرائب قناة السويس	١٥٧،٢٢٠	١٠٣،٧٢٣	١١٥،٧٢٣	٩٧،٠١٣	٣٨،٩٥٢	٣٢،٤٥٠
- ضرائب باقى الشركات	٢٣٩،٩٣١	٢٠٢،٠٠٠	٢٠٦،٠٠٠	١٧٤،٦١٦	١٦٤،٩٧١	١٢٥،٢٦٨
جملة	٤٨١،٣١٢	٣٧٠،٢٧٠	٣٨٣،٢٥٧	٣٢٢،١٦٧	٢٣٤،٤٧٥	١٩٧،٥٣٥
ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :						
جملة	٧٩،٧٥١	٣٩،٠٠٠	١٠،٩٧٦	٢،١٩٣	١٧،٦٢١	١٩،٣٠٠
رابعاً : ضريبة الدمغة :						
- الدمغة على المرتبات	٥،٧٢٨	٣،٩٦٥	٣،٩٦٥	٣،٤٢٠	٢،٧٦٢	٢،٥١١
- الدمغة النوعية	٤٤،٩٨٧	٣٥،٩٨٩	٣٥،٨٠٧	٣١،٥٠٠	٢٤،٥٥٨	١٩،٦٤٧
جملة	٥٠،٧١٥	٣٩،٩٥٤	٣٩،٧٧٢	٣٤،٩٢٠	٢٧،٣٢٠	٢٢،١٥٨
خامساً : باقى الضرائب :						
- ضريبة التضامن الإجتماعى	٢،١٢٨	١،٩٩٤	١،٦٩٤	١،٢٠٥	٩٩٧	٣٠٧
- الضرائب على الأذون والسندات	٢٠٩،٠٩٧	١٥٣،٥٠٩	١٦٠،٥٠٩	١٠٧،٧٧٨	٧٥،٠٨١	٥٧،١٦١
- ضرائب الارباح الرأسمالية	٣٦٥	٢٤٣	٢٤٣	١،٠٢٥	١٠٢	٦٣
- أخرى	١،٧٣٣	١،١٣٨	١،٩٧٧	١،٩٢٥	١،٢٤٢	١،١٤٥
جملة	٢١٣،٣٢٢	١٥٦،٨٨٤	١٦٤،٤٢٢	١١١،٩٣٣	٧٧،٤٢٢	٥٨،٦٧٦
إجمالى الضرائب العامة	١،١١٩،٧٩٦	٨٢٦،٠١٩	٨٢٨،٠٣٧	٦٦٠،٨٥٧	٥٠٥،٨٦٩	٤١٨،٥٣٣
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٦,٥٪	٧,٠٪	٥,٩٪	٦,٥٪	٦,٤٪	٦,٠٪
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٤٢,٧٪	٣٨,٦٪	٣٤,٢٪	٤٢,٣٪	٣٧,٦٪	٣٧,٨٪
نسبة الى إجمالي الموازنة	٢٠,٢٪	١٩,٠٪	١٩,٠٪	٢١,٥٪	٢١,٣٪	١٩,٦٪

جدول رقم (١٦)
الضريبة على القيمة المضافة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* الضريبة على القيمة المضافة:						
- الضريبة على السلع المحلية	١٦١،٩٩٢	١٢٣،٣٨٦	١٣٥،٨٨٦	١٠٦،٦٨١	٧٤،٤٠٨	٦٧،٥٤٤
- الضريبة على السلع المستوردة	٢٥٠،٠٦٠	١٨٧،٨١٦	٢٠١،٨١٦	١٥٨،٩٦٩	١٢٢،٦٥٢	١١٢،٨٤٩
جملة	٤١٢،٠٥٢	٣١١،٢٠٢	٣٣٧،٧٠٢	٢٦٥،٦٥٠	١٩٧،٠٦٠	١٨٠،٣٩٣
* الضريبة على سلع الجدول رقم (١):						
(محلي ومستورد)						
- السجائر والتبغ	٩٥،٦٢٤	٨٨،٤٩٩	٨٥،٠٩٩	٨١،٧٨١	٧٤،٩٤٤	٧٣،٣٩٠
- المنتجات البترولية	٤٦،٧٣٢	٥٣،٣٨٥	٤٠،٣٨٥	٣٦،٩٤١	٥٧،٢٢٣	٢٣،٣٤٥
- أخرى	٣٢،٧٧٧	٢٢،٨٠٦	٢٤،٤٠٤	٢٣،٠٦٧	١٠،٦٣٧	٩،٢٧٣
جملة	١٧٥،١٣٣	١٦٤،٦٩١	١٤٩،٨٨٨	١٤١،٧٨٩	١٤٢،٨٠٥	١٠٦،٠٠٧
* الضريبة على الخدمات:						
- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	٢٥،٩١٤	١٩،٠٩٤	١٩،٠٩٤	١٦،٠١١	١٣،٠٨٧	١١،٣٣٨
- خدمات التشغيل للغير	٧١،٥٨٦	٥٤،٠٩٨	٥٢،٠٩٨	٣٩،٦٨٦	٣٦،٦٤٤	٣٦،٧٠٦
- الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية	١٥،٤٣٧	١١،٠٦٥	١٢،٥٦٥	١٠،٤٦٥	٥،٦٦٢	٢،٧٩٢
- خدمات أخرى	١٩،٨٥٤	١٥،٢١٦	١٠،٧١٦	٥،٠٢٢	٢،٣٢٤	٢،٤٧٥
جملة	١٣٢،٧٩١	٩٩،٤٧٣	٩٤،٤٧٣	٧١،١٨٥	٥٧،٧١٦	٥٣،٣١٠
إجمالى الضريبة على القيمة المضافة	٧١٩،٩٧٦	٥٧٥،٣٦٦	٥٨٢،٠٦٣	٤٧٨،٦٢٤	٣٩٧،٥٨١	٣٣٩،٧١١
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٤,٢	٪٤,٩	٪٤,٢	٪٤,٧	٪٥,٠	٪٤,٩
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٢٧,٤	٪٢٦,٩	٪٢٤,٠	٪٣٠,٦	٪٢٩,٥	٪٣٠,٦
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١٣,٠	٪١٣,٢	٪١٣,٤	٪١٥,٥	٪١٦,٧	٪١٥,٩

جدول رقم (١٧)
الضرائب والرسوم الجمركية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* الضريبة على الواردات :						
- الضرائب الجمركية القيمية	٩٧،٠٨٩	٥٦،٨٥٣	٦٨،٨٥٣	٥٧،٣٤٩	٤١،٩٧٩	٣٥،٠٣٩
جملة	٩٧،٠٨٩	٥٦،٨٥٣	٦٨،٨٥٣	٥٧،٣٤٩	٤١،٩٧٩	٣٥،٠٣٩
- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان	٦٢٥	٥٤٤	٥٤٤	٢٤٣	٢٠١	٤٩١
جملة الضرائب على الواردات	٩٧،٧١٤	٥٧،٣٩٧	٦٩،٣٩٧	٥٧،٥٩٢	٤٢،١٧٩	٣٥،٥٣٠
* الضرائب على التجارة الدولية :						
- إيرادات الغرامات	١،٢٦١	٧٠٥	١،٢٨٦	١،٥٥٤	٦٥٤	٥٠٦
- إيرادات المضبوطات	٢٧٠	١١٣	٢٦٨	٢٤٤	١٢٣	٩٣
جملة الضرائب على التجارة الدولية	١،٥٣٠	٨١٨	١،٥٥٤	١،٧٩٨	٧٧٧	٥٩٩
إجمالى الضرائب الجمركية	٩٩،٢٤٥	٥٨،٢١٥	٧٠،٩٥١	٥٩،٣٩٠	٤٢،٩٥٦	٣٦،١٣٠
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٦	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٦	٪٠,٥	٪٠,٥
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٣,٨	٪٢,٧	٪٢,٩	٪٣,٨	٪٣,٢	٪٣,٣
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١,٨	٪١,٣	٪١,٦	٪١,٩	٪١,٨	٪١,٧

جدول رقم (١٨)
الضرائب الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* رسوم تنمية الموارد [١]	٣٠،١٩٠	٢٦،٣٣٤	٢٦،١٣٣	٢٢،٢٠٧	٢١،٦٢٨	١٩،٩٣٨
* إتاوة قناة السويس	٢٠،٢٥٠	١٣،٩٥٠	١٣،٩٥٠	١٢،٢٩١	٥،٧٥٠	٤،٥٠٠
* رسوم الإجراءات القنصلية	٨،١٧٩	٥،٣٩٨	٦،٢١٥	٦،٧٣٦	٣،٧٧٣	٢،٠٦١
* رسوم الموانى والمنائر	٧،٢٥٠	٣،٥٠٠	٦،١٥٠	٥،٠٢٣	٣،١٧٥	٢،٦٢٧
* ضريبة الأراضى والمبانى	٧،٩٦٨	٧،٨٨٦	٧،٠٨٦	٦،١٢١	٤،٥٩٩	٥،١٥٩
* رسوم نقل الملكية	٢،٨٩٧	٢،٦٣٣	٢،٦٣٣	٢،١٦٧	١،٨٨٧	١،٧٧٠
* المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية	٢،٢٨٣	٧،٣٥٠	٣،٨٥٠	٢،٦٩٥	٢،٢٢٨	١،٧٦٠
* رسوم تصاريح العمل	٣٤٧	٣١٤	٣١٤	٢٤٦	٢٠٣	١٠٣
* إيرادات ضريبية أخرى [٢]	٣،٦١٢	٣،٠٢٦	٣،٢٧٣	٢،٢٢٤	١،٧٥٤	١،٧٠١
الإجمالى	٨٢،٩٧٥	٧٠،٣٩٢	٦٩،٦٠٥	٥٩،٧١١	٤٤،٩٩٦	٣٩،٦١٩
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٥	٪٠,٦	٪٠,٥	٪٠,٦	٪٠,٦	٪٠,٦
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٣,٢	٪٣,٣	٪٢,٩	٪٣,٨	٪٣,٣	٪٣,٦
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١,٥	٪١,٦	٪١,٦	٪١,٩	٪١,٩	٪١,٩

[١] يتضمن رسم تنمية على (تذاكر السفر للخارج، مغادرة البلاد، المحاجر، تسيير السيارات، السيارات الجديدة).

[٢] يتضمن ضريبة الملاهى، ايرادات ورسوم ذات صفة محلية، ورسوم تراخيص العمل للأجانب، ورسوم جوازات السفر، رسوم حليج الأقطان.

المنـــح

تبلغ تقديرات المنح بمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ نحو ٣،٥٨٥ مليون جنيه (٠,٠٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ١،٩٣١ مليون جنيه بموازنة الســنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (٠,٠٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ١،٦٥٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٨٥,٦٪.

وتشـكل هذه المنح بمشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ نسـبة ٠,١٤٪ من إجمالي الإيرادات العامة البالغة نحو ٢،٦٢٥،١٦٨ مليون جنيه.

الإيرادات الأخرى

-

تبلغ تقديرات الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٥٩٩،٥٩٣ مليون جنيه (٣,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقارنة بنحو ٦١٠،١٨٨ مليون جنيه (٥,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بخفض قدره نحو ١٠،٥٩٥ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٧٪.

- تبلغ تقديرات الفائض من الهيئة المصرية العامة للبترول بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١،٠٠٧ مليون جنيه (٠,٠١٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقارنة بنحو ٩١٢,٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (٠,٠١٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها ٩٥,٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٠,٤٪، ويؤول فائض الهيئة إلى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أرباح نشاطها في السوق المحلى والخارجي، بالإضافة إلى نحو ١٠،٠١٧ مليون جنيه يمثل إتاوة البترول، ومع الأخذ في الاعتبار تحمل الموازنة العامة لدعم بعض المنتجات البترولية في السوق المحلية.
- تبلغ تقديرات الفائض من هيئة قناة السويس بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٧٤،٢٠٣ مليون جنيه (٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقارنة بنحو ٥٠،٧٩٥ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة تقدر بنحو ٢٣،٤٠٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤٦,١٪ وذلك في ضوء التقديرات العالمية لنمو حركة التجارة الدولية، وقد تم تقدير فائض الهيئة في ضوء تقديرات رسوم المرور المرتبطة بحركة التجارة الدولية المارة بقناة السويس خلال السنة المالية المقبلة.
- تبلغ تقديرات فائض الهيئات الإقتصادية الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٦،٨١٦ مليون جنيه (٠,١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي)، ومن أهم هذه الفوائض فائض الهيئة العامة لميناء الإسكندرية بمبلغ ١،٧٢٣,١ مليون جنيه، وفائض هيئة ميناء دمياط بمبلغ ٥٠٥,٣ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة بمبلغ ٥١٨,٤ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر بمبلغ ١،٩٩٩,٧ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بمبلغ ١،٤٨٠,٠ مليون جنيه، وفائض الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بمبلغ ٤،٥٠٨,٢ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للتنمية السياحية بمبلغ ١،٣٢٣,٥ مليون جنيه، وفائض الهيئة المصرية العامة للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية بمبلغ ٨٨٥,٠ مليون جنيه.

- تبلغ تقديرات أرباح الشركات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢٠،٨٨٥ مليون جنيه (٠,١٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقارنة بنحو ٨،٤٦٨ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (٠,٠٧٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدره نحو ١٢،٤١٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤٦,٦٪ وتتضمن أرباح شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام.
- تبلغ تقديرات إيرادات المناجم والمحاجر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢،٢٤٦ مليون جنيه (٠,٠١٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقارنة بنحو ٢،١٨٢ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (٠,٠٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ٦٤,٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢,٩٪.
- تبلغ تقديرات موارد الصناديق والحسابات الخاصة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٧٥،٠٩٠ مليون جنيه (٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقارنة بنحو ٦٥،٨١٦ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ٩،٢٧٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤,١٪.
- كما تتضمن الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ موارد متاحة لتمويل الاستثمارات نحو ٢٠٦،٣٥٩ مليون جنيه (١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقارنة بنحو ١٢٥،٥١٧ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (١,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها ٨٠،٨٤٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٦٤,٤٪.

والجدول التالى يوضح عناصر الإيرادات الأخرى وتطور الحصيلة خلال الثلاث سنوات السابقة:

جدول رقم (١٩)
الإيرادات الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٥	٢٠٢٣/٢٠٢٤		٢٠٢٢/٢٠٢٣	٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٠٢٠/٢٠٢١
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* فائض البترول	١،٠٠٧	٩١٢	٩١٢	١،٤٦٨	١٠،٣٣٥	٣،٥٩٦
* فائض قناة السويس	٧٤،٢٠٣	٥٠،٧٩٥	٣٨،٧٩٥	١٤،٧٢٢	٢٧،٧٣٤	٢٨،٠٨٢
* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى	١٦،٨١٦	١٤،٤٦٤	١٤،٤٦٤	١١،١٦٨	١١،١٠٨	١١،٨٦٠
* أرباح الشركات	٢٠،٨٨٥	٨،٤٦٨	١٠،٦٣٦	٨،٤٦٨	١٢،٣٣٦	١١،١٨٥
* موارد الصناديق والحسابات الخاصة[1]	٧٥،٠٩٠	٦٥،٨١٦	٧٣،٨١٦	٥٩،٣٧٨	٥١،٥٠٩	٣٩،٤٩٧
* قيمة ما يؤول لوزارة المالية من الصناديق والحسبات الخاصة	١٠،٥٠٠	٩،٣٠٠	١١،٥١٦	١١،٥١٦	٦،٥٢٨	٥،٦٣٢
* رسوم قضائية وغرامات	٥،٦٢٧	٥،٥٩٣	٥،٥٩٣	٥،٣٨٩	٦،٦٢٨	٢،٦١٤
* مقابل الخدمات الحكومية	٢٣،٣٤٥	١٥،٧٩٠	١٥،٢٥٢	١٨،٣٢٣	١٣،٠٨١	٩،٩١٤
* الفوائد المحصلة	٣٦،٧٨٤	١٥،٩٨١	٢٠،٣٢٧	١٥،٥٥٤	٨،١١٠	٧،٨١٧
* إتاوة البترول	١٠،٠١٧	١٢،٤٥١	١٢،٤٥١	٣٤،١٥٥	٢٠،٧١٤	١٤،٦٨٠
*إيرادات المناجم	٢،٢٤٦	٢،١٨٢	١،٤٢٢	٩١١	٦٥٨	٤٩٥
* حصيلة بيع أصول غير انتاجية (أراضى)	١،١٩٣	١،١٧٣	١،١٧٣	٣٠٢	٣٠٣	١،٨٣٤
* إتاوات الذهب	١،٥٧٣	٦٦٠	٨٠٠	٥٩٤	٣٥٧	٤٢٦
* تعويضات وغرامات	٢،٥٦٠	٢،٤٧٧	٢،٤٣٥	٢،٦٣٤	٢،٠٠٨	١،٧٠١
* ايرادات أخرى مختلفة	٩٢،٣٥٨	٧٩،٥٦١	٥٥١،٧٤٢	٤٠،١٠٥	٢٥،٧٢٥	٣٣،٤٨٩
* موارد متاحة لتمويل الاستثمارات [2]	٢٠٦،٣٥٩	١٢٥،٥١٧	٢٨،٠٣١	٣٤،٧٣٨	٣٧،٦١٦	٣٨،٩٣٧
* ايرادات رأسمالية أخرى	٦،٩٣٨	١٨٠،٢٠٠	٥٥،٢٠٠	١٧،٣٢٤	٩٣،٧٧٠	٤٤،٢٧٣
* أخرى	١٢،٠٨٩	١٨،٨٤٨	٢٠،٧١٣	٢٤،٦٨٢	٢٣،١٧٣	١٥،٦٤٥
الإجمالى	٥٩٩،٥٩٣	٦١٠،١٨٨	٨٦٥،٢٧٧	٢٩٩،٩٠٨	٣٥١،٦٩٤	٢٧١،٦٧٨
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٣,٥٪	٥,٢٪	٦,٢٪	٣,٠٪	٤,٤٪	٣,٩٪
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٢٢,٨٪	٢٨,٥٪	٣٥,٨٪	١٩,٢٪	٢٦,١٪	٢٤,٥٪
نسبة الى إجمالي الموازنة	١٠,٨٪	١٤,٠٪	١٩,٩٪	٩,٧٪	١٤,٨٪	١٢,٧٪

[1] مدرج مقابلها بالاستخدامات ويتمثل جانب منها فى حساب تمويل البحوث العلمية، حساب تحسين الخدمة بالمستشفيات وصناديق أخرى.

[2] موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الأستثمارات متضمنه نسبة الـ ١٥% لتمويل الاستثمارات من الصناديق والحسابات الخاصة ، بالإضافة الى الموارد والمصادر الأخرى لتمويل الإستثمارات.

المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول

تقدر المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ٦٧،٠٢٢ مليون جنيه (٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٦٦،٧٥٠ مليون جنيه (٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٢٧٢,٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٠,٤٪.

ومن هذه المتحصلات أقساط محصلة من شركات قطاع الأعمال العام بنحو ٢٧،٨٨٨,١ مليون جنيه وأقساط محصلة من الهيئات الاقتصادية بنحو ٨،٢٦١,١ مليون جنيه وأقساط محصلة من أجهزة الموازنة العامة للدولة (أقساط القروض الخارجية المعاد إقراضها من الخزانة العامة) بنحو ١٧،٥٢٩,٥ مليون جنيه والأقساط المحصلة من الجهات الأخرى بمبلغ ٧،٤١١,٧ مليون جنيه والمتحصلات من بيع الأصول وحقوق الملكية بنحو ٥،٤٠٠ مليون جنيه.

الاقتراض

يمثل الإقتراض المصـــدر الرئيســـى لتمويل العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة وكذلك تمويل سداد أقساط القروض المستحقة خلال السنة المالية وذلك عن طريق إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة للدولة.

ونتيجة للتقديرات السابق عرضها (المصروفات، الإيرادات، صافي الحيازة) فإن العجز الكلى بمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ يصـــل إلى نحو ١،٢٤٣،٠٢٢ مليون جنيه، بينما يبلغ ســـداد أقســـاط القروض المحلية والأجنبية نحو ١،٦٠٦،١٨٢ مليون جنيه، ليصبح المبلغ المطلوب تمويله خلال السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢،٨٤٩،٢٠٤ مليون جنيه، منه نحو ٥،١٠١ مليون جنيه اقتراض خارجي (لتمويل الاســـتثمارات العامة) ومبلغ ٦،٨٦٢ مليون جنيه اقتراض خارجي لتمويل التزامات جارية وأخرى والباقي يتم تغطيته من خلال إصـــدار أذون وســـندات على الخزانة العامة في الأســـواق المحلية أو الأسواق الدولية.

الفصل الثالث

التوازنات المالية الأساسية

لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من الإستخدامات والموارد بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تتضح الصورة الآتية التى تبين كيفية تحقيق التوازن المالى للموازنة العامة للدولة:

	مليون جنيه
* المصروفات: ..... وتتمثل في الأجور وتعويضات العاملين، شراء المستلزمات من سلع وخدمات، فوائد القروض، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".	٣،٨٧٠،١٦٨
* الإيرادات: ..... وتتمثل في الإيرادات الضريبية، المنح المتاحة، الإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، إيرادات الخدمات التي تقدمها الدولة وغيرها.	٢،٦٢٥،١٦٨
* العجز النقدي للموازنة: ..... ويترتب على عدم قدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.	١،٢٤٥،٠٠٠
* صافى حيازة الأصول المالية: ..... وتمثل ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات أو إقراض مطروحاً منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.	(١،٩٧٧)
* العجز الكلى للموازنة: ..... ويمثل العجز النقدى للموازنة العامة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذي يتطلب الأمر البحث عن مصادر لتمويله.	١،٢٤٣،٠٢٢
* العجز (الفائض) الأولى للموازنة: ..... ويمثل العجز الكلى بعد إستبعاد فوائد خدمة الدين	(٥٩١،٤٤٥)

وحيث ســـبق تحليل مكونات المصـــروفات والإيرادات، فإنه ينبغى تحليل باقى العناصـــر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالى للموازنة العامة للدولة، وتشمل:

- العجز النقدى للموازنة.
- صافي حيازة الأصول المالية.
- العجز الكلى للموازنة.
- إجراءات تمويل العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة.

أولاً: العجز النقدي للموازنة:

يمثل العجز النقدى الظاهر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

تمثل هذه الفجوة نحو ١،٢٤٥،٠٠٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنسبة ٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس الفرق بين إجمالي متحصـــلات الإيرادات العامة للدولة عن تغطية إجمالي نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشـــغيل والحتميات التى تلتزم بها الدولة خاصـــة متطلبات الأجور، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، نفقات التعليم والصـــحة، والاســـتثمارات العينية فضـــلاً عن فوائد الدين العام، فإنه يتم البحث بصورة دائمة عن الإيرادات التى تكفل تخفيض هذا العجز النقدى أو السعى لترشيد الإنفاق العام ذاته دون أن يؤثر على خطط الدولة فى الإستثمار والنمو وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشـة للمواطنين وسـداد التزامات الدولة والإنفاق على الأمن القومى للدولة، وذلك للتخفيف من الحاجة إلى الإقتراض الجديد والحد من الزيادة فى الدين العام.

ثانياً: صافي حيازة الأصول المالية:

وفقاً للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصـــول المالية (بدون المســـاهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة فى مسـاهمات الدولة فى رؤوس أموال الهيئات والشـركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئاً إضـــافياً يضـــاف إلى العجز النقدى للموازنة العامة للدولة.

على الجانب المقابل فإن ما يتولد عن المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدى.

ومن حيازة الأصـول المالية والمتحصـلات الناجمة عن هذه الحيازة نصـل إلى ما يُسـمى بصافى الحيازة من الأصول المالية؛ وهو ما يُقدر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بمبلغ -١،٩٧٧ مليون جنيه (-٠,٠١٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو -٢٤،٣٧٥ مليون جنيـه (-٠,٢٪ من النـاتج المحلى الإجمـالى) بموازنـة السـنـة المـاليـة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بخفض قدره نحو ٢٢،٣٩٧ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالي عناصر صافي الحيازة من الأصول المالية:

جدول رقم (٢٠)
صافى حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣		التغير		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة (١)	موازنة (٢)	متوقع (٣)	(١-٢)	(١-٣)	فعلى		
حيازة الأصول المالية :								
* وتتمثل أساساً فى المساهمات فى الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات.	٦٥،٠٤٥	٤٢،٣٧٦	٤٢،٣٧٦	٢٢،٦٦٩	٢٢،٦٦٩	٢٥،٢٨٤	٢٣،٢٦٧	٢٦،٩٧١
يستبعد :								
* المساهمة فى صندوق إعادة الهيكلة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	٦٥،٠٤٥	٤٢،٣٧٦	٤٢،٣٧٦	٢٢،٦٦٩	٢٢،٦٦٩	٢٥،٢٨٤	٢٣،٢٦٧	٢٦،٩٧١
المتحصلات من الاقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول :								
* وتتمثل أساساً فى الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق المالية.	٦٧،٠٢٢	٦٦،٧٥٠	٦٦،٧٥٠	٢٧٢	٢٧٢	٣٦،٠٥٦	٢٢،٦٩٧	٢٤،٧٧٥
يستبعد :								
* حصيلة الخصخصة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٧٠-
	٦٧،٠٢٢	٦٦،٧٥٠	٦٦،٧٥٠	٢٧٢	٢٧٢	٣٦،٠٥٦	٢٢،٦٩٧	٢٤،٩٤٥
صافى الحيازة	١،٩٧٧-	٢٤،٣٧٥-	٢٤،٣٧٥-	٢٢،٣٩٧	٢٢،٣٩٧	١٠،٧٧٢-	٥٧٠	٢،١٩٦
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٠١-	٪٠,٢١-	٪٠,١٧-			٪٠,١١-	٪٠,٠١	٪٠,٠٣
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٠,٠٨-	٪١,١٤-	٪١,٠١-			٪٠,٦٩-	٪٠,٠٤	٪٠,٢٠
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٠,٠٤-	٪٠,٥٦-	٪٠,٥٦-			٪٠,٣٥-	٪٠,٠٢	٪٠,١٠

ثالثاً: العجز الكلى للموازنة:

فى ضـوء ما تقدم، فإنه بإضـافة نتيجة صـافي حيازة الأصـول المالية إلى العجز النقدى نصل إلى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، الذي يقدر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ١،٢٤٣،٠٢٢ مليون جنيه (٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى).

ومن الجدير بالذكر أن تقديرات العجز بمشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ قد تضـمنت زيادة فى الإلتزامات على جانب المصـروفات، والتى من أهمها الإجراءات التي تم اتخاذها لتحسين دخول العاملين بالجهاز الإداري للدولة وكذلك زيادة متطلبات الباب الثانى شراء السلع والخدمات والمرتبطة بزيادة مخصصات شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والتغذية والصـيانة وغيرها من متطلبات إدارة دولاب العمل بالوزارات والهيئات الخدمية والتى تمس حياة المواطنين بشـكل مباشـر وزيادة أعباء خدمة الدين وزيادة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فضلاً عن الحفاظ علي نفس مبلغ الاستثمارات الحكومية الممولة عن طريق الخزانة العامة بموازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

رابعاً: العجز / الفائض الأولى للموازنة:

إذا ما تم اسـتبعاد فوائد خدمة الدين العام المحلى والأجنبي نصـل الى العجز (الفائض) الأولى للموازنـة حيث مقدر تحقيق فـائض أولى بمشـروع الموازنـة المعروض يبلغ نحو ٥٩١,٤ مليار جنيه وهو أحد أهم العناصـر التى تؤثر فى مسـار الدين العام للدولة وبمعنى آخر من أجل أن تحصل الدولة على مسار منخفض للدين العام فلابد من تحقيق فائض أولى.

جدول رقم (٢١)
العجز الكلى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* المصروفات	٣،٨٧٠،١٦٨	٢،٩٩٠،٩٢٤	٢،٩٩٩،٦٦٣	٢،١٨٤،٥٩٤	١،٨٣١،٠٢٢	١،٥٧٨،٧٧٤
* الإيرادات	٢،٦٢٥،١٦٨	٢،١٤٢،١١٠	٢،٤٢٠،٣٣٦	١،٥٦٣،٩٢١	١،٣٤٧،١٧٨	١،١٠٨،٦٢٥
العجز (الفائض) النقدى	١،٢٤٥،٠٠٠	٨٤٨،٨١٤	٥٧٩،٣٢٧	٦٢٠،٦٧٢	٤٨٣،٨٤٤	٤٧٠،١٤٩
صافى حيازة الأصول المالية	١،٩٧٧-	٢٤،٣٧٥-	٢٤،٣٧٥-	١٠،٧٧٢-	٥٧٠	٢،١٩٦
العجز (الفائض) الكلى	١،٢٤٣،٠٢٢	٨٢٤،٤٤٠	٥٥٤،٩٥٢	٦٠٩،٩٠١	٤٨٤،٤١٤	٤٧٢،٣٤٥
العجز (الفائض) الأولى[1]	٥٩١،٤٤٥-	٢٩٥،٦٤٦-	٨٠٥،١٤١-	١٦٤،٣٠٢-	١٠٠،٤١٢-	٩٣،١٥٢-
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٪١٥,٤	٪١٨,١	٪١٧,٤	٪١٥,٥	٪١٧,٠	٪١٦,٠
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٪٢٢,٦	٪٢٥,٣	٪٢١,٥	٪٢١,٦	٪٢٣,١	٪٢٢,٨
نسبة العجز (الفائض) النقدى إلى الناتج المحلى	٪٧,٣	٪٧,٢	٪٤,٢	٪٦,١	٪٦,١	٪٦,٨
نسبة العجز (الفائض) الكلى إلى الناتج المحلى	٪٧,٣	٪٧,٠	٪٤,٠	٪٦,٠	٪٦,١	٪٦,٨
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلى	٪٣,٥-	٪٢,٥-	٪٥,٨-	٪١,٦-	٪١,٣-	٪١,٣-

[1] يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

خامساً: إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة للدولة وإيراداتها مضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز يستدعى البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

ويتعين فى هذا الشأن التفرقة بين أمرين هامين:

الأول: أن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة للدولة لا يقف عند حدود العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ١،٢٤٣،٠٢٢ مليون جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية؛ والمُقدر لها بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١،٦٠٦،١٨١ مليون جنيه.

الثاني: أن صافى الاقتراض يمثل الزيادة الحقيقية فى الدين العام المحلى والخارجي، حيث ينبغى أن يُستبعد من الإحتياجات التمويلية الجديدة كلاً من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها إنتقاصاً وتخفيضاً لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

وتبعاً لذلك فان صافي الإقتراض الذي تحتاجه الموازنة فى السنة المالية المقبلة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ يبلغ نحو ١،٢٤٣ مليار جنيه مقابل نحو ٨٢٤,٤ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٤١٨,٦ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥١,٠٪ وهو ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٢٢)
صافى الإقتراض

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
العجز (الفائض) الكلى	١،٢٤٣،٠٢٢	٨٢٤،٤٤٠	٥٥٤،٩٥٢	٦٠٩،٩٠١	٤٨٤،٤١٤	٤٧٢،٣٤٥
يضاف						
سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	١،٦٠٦،١٨٢	١،٣١٥،٩١٤	١،٣١٥،٠١٠	٨٦٩،١٠١	٥٢٤،٩٢٧	٥٣٤،٧٠٦
إجمالى التمويل	٢،٨٤٩،٢٠٤	٢،١٤٠،٣٥٤	١،٨٦٩،٩٦٢	١،٤٧٩،٠٠٢	١،٠٠٩،٣٤١	١،٠٠٧،٠٥١
(يستبعد)						
الخفض فى الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط	١،٦٠٦،١٨٢	١،٣١٥،٩١٤	١،٣١٥،٠١٠	٨٦٩،١٠١	٥٢٤،٩٢٧	٥٣٤،٧٠٦
صافى حصيلة الخصخصة	٠	٠	٠	٠	٠	١٧٠-
صافى الإقتراض	١،٢٤٣،٠٢٢	٨٢٤،٤٤٠	٥٥٤،٩٥٢	٦٠٩،٩٠١	٤٨٤،٤١٤	٤٧٢،٥١٥

الفصل الرابع

مشروع موازنة الخزانة العامة

للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لأحكام قانون المالية العامة الموحد الصادر برقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ ولائحته التنفيذية تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية ويعرض فيها:

- العجز أو الفائض النقدى.
- العجز أو الفائض الكلى.
- العجز (الفائض) الأولى.
- مصادر تمويل العجز الكلى.
- تمويل العجز فى موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

وتوضح الجداول أرقام (٢٣)، (٢٤)، **ما يلي**:

١. الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدي وعجز كلى ومصادر التمويل والعجز الذي سيمول من الخزانة العامة.

٢. النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.

٣. موازنة الحكومة العامة.

جدول رقم (٢٣)
موازنة الخزانة العامة
الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥				٢٠٢٣/٢٠٢٤
	الجهاز الإدارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	إجمالى	موازنة
# الإيرادات					
- الضرائب	٢،٠١٤،٣٩٧	١،٠٤٦	٦،٥٤٨	٢،٠٢١،٩٩١	١،٥٢٩،٩٩١
- المنح	١،٧٦٤	٠	١،٨٢١	٣،٥٨٥	١،٩٣١
- الإيرادات الأخرى	٤٠١،٧٧٨	٢٩،٨٣٧	١٦٧،٩٧٨	٥٩٩،٥٩٣	٦١٠،١٨٨
جملة الإيرادات	٢،٤١٧،٩٤٠	٣٠،٨٨٣	١٧٦،٣٤٦	٢،٦٢٥،١٦٨	٢،١٤٢،١١٠
# المصروفات					
- الأجور وتعويضات العاملين	٢٤٠،٣٥٢	٢٤٦،٦٨٣	٨٧،٩٦٥	٥٧٥،٠٠٠	٤٧٠،٠٠٠
- شراء السلع والخدمات	١١١،٣١١	٢١،٠٠٨	٣٤،٣٨٧	١٦٦،٧٠٥	١٣٩،٣٨١
- الفوائد	١،٨٢٦،٣٤٩	١،٣٠٢	٦،٨١٧	١،٨٣٤،٤٦٨	١،١٢٠،٠٨٦
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٦١٢،٣٩٣	٩٩٣	٢٢،٥٥٦	٦٣٥،٩٤٣	٥٢٩،٦٨٥
- المصروفات الأخرى	١٥٠،٢٥٢	٣،١٩٧	٨،٧٨٩	١٦٢،٢٣٨	١٤٥،٠٨٣
- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٧٩،٣٢٩	٣٣،٧١٦	١٨٢،٧٧٠	٤٩٥،٨١٥	٥٨٦،٦٩٠
جملة المصروفات	٣،٢١٩،٩٨٦	٣٠٦،٨٩٨	٣٤٣،٢٨٤	٣،٨٧٠،١٦٨	٢،٩٩٠،٩٢٤
العجز (الفائض) النقدى	٨٠٢،٠٤٧	٢٧٦،٠١٥	١٦٦،٩٣٨	١،٢٤٥،٠٠٠	٨٤٨،٨١٤
# صافى حيازة الأصول المالية					
- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول (بدون الخصخصة)	٦٦،٣٩٠	٠	٦٣٢	٦٧،٠٢٢	٦٦،٧٥٠
- حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٦٣،٤١٠	٠	١،٦٣٥	٦٥،٠٤٥	٤٢،٣٧٦
صافى حيازة الاصول المالية	٢،٩٨١-	٠	١،٠٠٤	١،٩٧٧-	٢٤،٣٧٥-
العجز (الفائض) الكلى	٧٩٩،٠٦٦	٢٧٦،٠١٥	١٦٧،٩٤١	١،٢٤٣،٠٢٢	٨٢٤،٤٤٠
العجز (الفائض) الأولى	١،٠٢٧،٢٨٣-	٢٧٤،٧١٤	١٦١،١٢٤	٥٩١،٤٤٥-	٢٩٥،٦٤٦-
# مصادر التمويل للعجز الكلي					
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية					
* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات	٢،٢٦٠،٣٣٢	٢٧٥،٢٩٠	١٧٣،٤٨٦	٢،٧٠٩،١٠٧	٢،٠٣٨،٥٩٠
. إقتراض من مصادر أخرى	٠	٠	٠	٠	٠
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية	٢،٢٦٠،٣٣٢	٢٧٥،٢٩٠	١٧٣،٤٨٦	٢،٧٠٩،١٠٧	٢،٠٣٨،٥٩٠
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية					
* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات	١٢٨،١٣٥	٠	٠	١٢٨،١٣٥	٩٠،٠٠٠
. لتمويل الاستثمارات	٢،٢٣٦	١،٥٩٠	١،٢٧٥	٥،١٠١	٨،٦٥٣
. لتمويل الالتزامات الجارية	٤،٠٤٦	٦٥	٢،٧٥٠	٦،٨٦٢	٣،١١١
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية	١٣٤،٤١٧	١،٦٥٥	٤،٠٢٦	١٤٠،٠٩٧	١٠١،٧٦٤
إجمالى الإقتراض واصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٢،٣٩٤،٧٤٨	٢٧٦،٩٤٤	١٧٧،٥١١	٢،٨٤٩،٢٠٤	٢،١٤٠،٣٥٤
- يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية	١،٥٩٥،٦٨٢	٩٢٩	٩،٥٧٠	١،٦٠٦،١٨٢	١،٣١٥،٩١٤
صافي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٧٩٩،٠٦٦	٢٧٦،٠١٥	١٦٧،٩٤١	١،٢٤٣،٠٢٣	٨٢٤،٤٤٠
صافى مصادر تمويل العجز الكلى	٧٩٩،٠٦٦	٢٧٦،٠١٥	١٦٧،٩٤١	١،٢٤٣،٠٢٣	٨٢٤،٤٤٠

جدول رقم (٢٤)
موازنة الخزانة العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الاستخدامات			الموارد			النتائج		
البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤	موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤	موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤	موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣
إجمالى المصروفات	٣،٨٧٠،١٦٨	٢،٩٩٠،٩٢٤	إجمالى الإيرادات	٢،٦٢٥،١٦٨	٢،١٤٢،١١٠	العجز النقدى	١،٢٤٥،٠٠٠	٨٤٨،٨١٤
حيازة الأصول المالية المحلية والاجنبية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٦٥،٠٤٥	٤٢،٣٧٦	متحصلات من الاقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها (بدون حصيلة الخصخصة)	٦٧،٠٢٢	٦٦،٧٥٠	صافى حيازة الأصول المالية	١،٩٧٧-	٢٤،٣٧٥-
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول المالية	٣،٩٣٥،٢١٣	٣،٠٣٣،٣٠٠	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الإقراض	٢،٦٩٢،١٩٠	٢،٢٠٨،٨٦٠	العجز الكلى	١،٢٤٣،٠٢٢	٨٢٤،٤٤٠
الفوائد	١،٨٣٤،٤٦٨	١،١٢٠،٠٨٦		٠	٠		٠	٠
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول بدون الفوائد	٢،١٠٠،٧٤٥	١،٩١٣،٢١٤	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الأقراض	٢،٦٩٢،١٩٠	٢،٢٠٨،٨٦٠	الفائض الأولى	٥٩١،٤٤٥-	٢٩٥،٦٤٦-
سداد القروض المحلية والإجنبية	١،٦٠٦،١٨٢	١،٣١٥،٩١٤	الإقتراض واصدار الاوراق المالية	٢،٨٤٩،٢٠٤	٢،١٤٠،٣٥٤	صافى الإقتراض	١،٢٤٣،٠٢٣	٨٢٤،٤٤٠
مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة	٠	٠	حصيلة الخصخصة	٠	٠	صافى حصيلة الخصخصة	٠	٠
الإجمالى	٥،٥٤١،٣٩٤	٤،٣٤٩،٢١٤	الإجمالى	٥،٥٤١،٣٩٤	٤،٣٤٩،٢١٤		١،٨٩٤،٦٠٠	١،٣٥٣،٢٣٣

الفصل الخامس

العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تقضي المادة الثالثة من قانون المالية العامة الموحد الصادر برقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، بأن تتضمن الموازنة العامة للدولة المخصصات المالية للبرامج التى يقوم بها كل من الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية وما يتبعها من وحدات ذات طابع خاص والصناديق والحسابات الخاصة والمشروعات الممولة من الحسابات الخاصة.

ولا تتضمن الموازنة العامة للدولة المخصصات المالية لبرامج الهيئات العامة الإقتصادية والوحدات الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الإقتصادى التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء والتى تعد بشأنها موازنات تقدم من الوزير إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى مجلس النواب لاعتمادها، وتقتصر العلاقة بين موازنات هذه الهيئات والوحدات والصناديق وبين الموازنة العامة للدولة على الفائض الذي يؤول للدولة وكذلك حصة الخزانة فى توزيعات الأرباح، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

وتبعاً لذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى مجلسكم الموقر.

لذلك فإنه يتعين في هذا المقام الإشـــارة إلى العلاقات بين الموازنة العامة للدولة وبين الهيئات الاقتصـــادية بمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ والتي تسفر عن:

مليار جنيه

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥	موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤
ما يؤول للموازنة العامة من الهيئات الاقتصادية	٤١٤,٧	٢٩٨,٩
ما تدفعه الموازنة العامة للهيئات الاقتصادية	٥٤٠,٨	٤٨١,٤
الصافي	(١٢٦,١)	(١٨٢,٥)

من الملاحظ من الجدول الســـابق أن ما يؤول من الهيئات الاقتصـــادية للموازنة العامة للـدولـة بمشـــروع الموازنـة العـامـة للـدولـة للســـنـة المـاليـة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ يبلغ نحو ٤١٤,٧ مليـار جنيـه، في حين أن مـا تـدفعـه الموازنـة العـامـة للـدولـة لتلك الهيئـات يبلغ نحو ٥٤٠,٨ مليار جنيه بصـــافي علاقة ســـالبة تقدر بنحو ١٢٦,١ مليار جنيه وهو ينخفض عن صـافي العلاقة السـالبة والمقدرة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمقدار تحسـن قدره ٥٦,٤ مليار جنيه.

وتوضح الجداول التالية العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية.

جدول رقم (٢٥)

بيان إجمالى ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة وما يؤول إليها

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ما يؤول للموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠٢٥/٢٠٢٤	موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	التغير +	التغير -	ما يؤول من الموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠٢٥/٢٠٢٤	موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	التغير +	التغير -
من الهيئات الاقتصادية					**الى الهيئات الاقتصادية**				
١- فائض الحكومة	٩٢،٠٢٦،٥٣٧	٦٦،١٦٩،٧٨١	٢٥،٨٥٦،٧٥٦		١- الدعم (الإعانات)	٥٠٦،٠٩٥،٨٦٦	٤٥١،٧٠٣،٦٠١	٥٤،٣٩٢،٢٦٥	
٢- الضرائب الدخلية	٢٤٨،٩٨٠،٩٤٨	١٧٤،٧٠٣،٧١٨	٧٤،٢٧٧،٢٣٠		٢- المساهمات	٢٥،٦٩٥،٣٠٤	٢١،٠٥٧،٩٧٦	٤،٦٣٧،٣٢٨	
٣- الإتاوات (قناة السويس ، هيئة البترول)	٣٠،٢٦٧،٠٠٠	٢٦،٤٠١،٢١٨	٣،٨٦٥،٧٨٢		٣-الهيئة الوطنية للإعلام (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٠	
					٤- اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل)	٢،٣٩٩،٠٠٠	٢،٠٨٨،١٦٧	٣١٠،٨٣٣	
٤- الرسوم	٢٧،٤٢٩،٣٣١	٢٣،٥٨٧،٠٩٩	٣،٨٤٢،٢٣٢		٥ - ما يؤول من الخزانة العامة للهيئة القومية لسكك حديد مصر	٥،٥٠٠،٠٠٠	٥،٥٠٠،٠٠٠	٠	
٥- أخرى	١٦،٠٣٨،٠٠٨	٨،٠٨٤،٢٥٠	٧،٩٥٣،٧٥٨						
جملة ما يؤول للخزانة	٤١٤،٧٤١،٨٢٤	٢٩٨،٩٤٦،٠٦٦	١١٥،٧٩٥،٧٥٨	٠	**جملة ما تدفعه الخزانة**	٥٤٠،٧٩٠،١٧٠	٤٨١،٤٤٩،٧٤٤	٥٩،٣٤٠،٤٢٦	٠
صافى العلاقة (زيادة ما تدفعه عن ما يؤول)	١٢٦،٠٤٨،٣٤٦	١٨٢،٥٠٣،٦٧٨	-٥٦،٤٥٥،٣٣٢		صافى العلاقة (زيادة ما يؤول عن ما تدفعه)	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٥٤٠،٧٩٠،١٧٠	٤٨١،٤٤٩،٧٤٤	٥٩،٣٤٠،٤٢٦	٠	**الإجمالى**	٥٤٠،٧٩٠،١٧٠	٤٨١،٤٤٩،٧٤٤	٥٩،٣٤٠،٤٢٦	٠

جدول رقم (٢٦)

ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــان	مشروع موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤	موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	التغير
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة			
١- فائض الحكومة من:			
الهيئة العامة للبترول	١،٠٠٧،٠٠٠	٩١١،٧٠٠	٩٥،٣٠٠
هيئة قناة السويس	٧٤،٢٠٣،١٩٨	٥٠،٧٩٤،٥٧١	٢٣،٤٠٨،٦٢٧
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	٣،٣٥٠،٠٠٠	٣،٠٤٠،١٦٣	٣٠٩،٨٣٧
باقى الهيئات الاقتصادية	١٣،٤٦٦،٣٣٩	١١،٤٢٣،٣٤٧	٢،٠٤٢،٩٩٢
إجمالى فائض الحكومة	٩٢،٠٢٦،٥٣٧	٦٦،١٦٩،٧٨١	٢٥،٨٥٦،٧٥٦
٢- ضرائب الدخل من:			
الهيئة العامة للبترول	٧٤٦،٠٨٥	٦٧٥،٣٣٣	٧٠،٧٥٢
الهيئة العامة للبترول (الشريك الأجنبى)	٨٣،٤١٤،٩١٥	٦٣،٨٧٢،٢٤٠	١٩،٥٤٢،٦٧٥
هيئة قناة السويس	١٥٧،٢١٩،٨٠٢	١٠٣،٧٢٣،٤٢٩	٥٣،٤٩٦،٣٧٣
باقى الهيئات الاقتصادية	٧،٦٠٠،١٤٦	٦،٤٣٢،٧١٦	١،١٦٧،٤٣٠
إجمالى الضرائب الدخلية	٢٤٨،٩٨٠،٩٤٨	١٧٤،٧٠٣،٧١٨	٧٤،٢٧٧،٢٣٠
٣- الاتاوات من:			
الهيئة العامة للبترول	١٠،٠١٧،٠٠٠	١٢،٤٥١،٢١٨	-٢،٤٣٤،٢١٨
هيئة قناة السويس	٢٠،٢٥٠،٠٠٠	١٣،٩٥٠،٠٠٠	٦،٣٠٠،٠٠٠
إجمالى الإتاوات	٣٠،٢٦٧،٠٠٠	٢٦،٤٠١،٢١٨	٣،٨٦٥،٧٨٢
٤- الرسوم:			
ضرائب ورسوم سلعية	١٩،٤٤١،٨٩٠	٢٣،٢٨٢،٩٤٨	-٣،٨٤١،٠٥٨
رسم دمغة نوعى (هيئة البترول)	٧،٩٨٧،٤٤١	٣٠٤،١٥١	٧،٦٨٣،٢٩٠
إجمالى الرسوم	٢٧،٤٢٩،٣٣١	٢٣،٥٨٧،٠٩٩	٣،٨٤٢،٢٣٢
٥- أخرى:			
المحول من هيئة الاوقاف إلى وزارة الأوقاف	١،٦٥٥،٨٢٣	١،٥٣٤،٢٧١	١٢١،٥٥٢
المحول من هيئة مشروعات التعمير إلى وزارة الزراعة (المراقبات)	١٥،٠٠٠	١٤،٢٧٠	٧٣٠
الفوائد المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	٥،٣٧٠،٥٥١	١،٨٠٥،٩٢١	٣،٥٦٤،٦٣٠
الأقساط المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	٨،٢٦١،١٠٧	٤،٠٦٣،١٣٨	٤،١٩٧،٩٦٩
المخصص من هيئة البترول للطرق والكبارى	١١١،٣٣٣	١١٣،٩٦٠	-٢،٦٢٧
المخصص لوزارة التنمية المحلية (صيانة طرق)	٥٥،٦٦٧	٥٦،٩٨٠	-١،٣١٣
إعانات للغير (للمحافظات السياحية)	١٠،٠٠٠	١٠،٠٠٠	٠
تكاليف خدمات المصالح	٥٥٨،٥٢٧	٤٨٥،٧١٠	٧٢،٨١٧
إجمالى أخرى	١٦،٠٣٨،٠٠٨	٨،٠٨٤،٢٥٠	٧،٩٥٣،٧٥٨
إجمالى ما يؤول للموازنة العامة للدولة	٤١٤،٧٤١،٨٢٤	٢٩٨،٩٤٦،٠٦٦	١١٥،٧٩٥،٧٥٨

جدول رقم (٢٧)
ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الإقتصادية

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــان	مشروع موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤	الموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	التغير
١- الدعم (الإعانات) الى:			
الهيئة العامة للبترول	١٥٤،٤٩٩،٠٠٠	١١٩،٤١٩،٢٣٧	٣٥،٠٧٩،٧٦٣
هيئة السلع التموينية	١٣٤،١٥٠،٠٠٠	١٢٧،٧٠٠،٠٠٠	٦،٤٥٠،٠٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي	٢١٤،٢٢٨،٤٥٧	٢٠٢،٠٥٤،٦١٨	١٢،١٧٣،٨٣٩
باقى الهيئات الاقتصادية	٣،٢١٨،٤٠٩	٢،٥٢٩،٧٤٦	٦٨٨،٦٦٣
إجمالى الدعم (الإعانات)	٥٠٦،٠٩٥،٨٦٦	٤٥١،٧٠٣،٦٠١	٥٤،٣٩٢،٢٦٥
٢- المساهمات:	٢٥،٦٩٥،٣٠٤	٢١،٠٥٧،٩٧٦	٤،٦٣٧،٣٢٨
٣- الهيئة الوطنية للاعلام (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٠
٤- اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل)	٢،٣٩٩،٠٠٠	٢،٠٨٨،١٦٧	٣١٠،٨٣٣
٥- ما يؤول من الخزانة العامة للهيئة القومية لسكك حديد مصر	٥،٥٠٠،٠٠٠	٥،٥٠٠،٠٠٠	٠
إجمالى ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية	٥٤٠،٧٩٠،١٧٠	٤٨١،٤٤٩،٧٤٤	٥٩،٣٤٠،٤٢٦

الفصل السادس
موازنة الحكومة العامة

في إطار تحرك وزارة المالية نحو ترسيخ مبدأ شمولية الموازنة بما يسهم في إظهار قوة المالية العامة للدولة بشكل أكثر دقة وبما يتفق مع الأسس والمعايير الدولية المتعارف عليها لدى عرض البيانات المالية للدول المختلفة.

فقد عكفت وزارة المالية على دراسة مقترح حساب المؤشرات المالية وفقاً لمفهوم الحكومة العامة من خلال ضم قيم موارد واستخدامات الهيئات العامة الاقتصادية الى موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة (بعد استبعاد العلاقات المتبادلة بينهما) وذلك دون التأثير على طبيعة عمل تلك الهيئات أو مراكزها القانونية أو النظم المحاسبية المعمول بها أو علاقتها بالخزانة العامة للدولة.

وقد صدر القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض احكام قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ والذى يهدف الى توفير آليات تشريعية تمكننا من ضبط معدلات العجز والدين للناتج المحلى الإجمالي، حيث سيتم حساب المؤشرات الرسمية للمالية العامة للدولة على أساس إيرادات ومصروفات موازنة «الحكومة العامة» التي تم استحداثها، لتشمل قيم موارد واستخدامات كافة الهيئات العامة الاقتصادية والخدمية والجهات الإدارية للدولة والمحليات، ليبلغ إجمالي مصروفات الحكومة العامة ٦,٦ تريليون جنيه، وإيراداتها ٥,٣ تريليون جنيه بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥.

وتوضح الجداول أرقام (٢٨)، (٢٩)، ما يلي:

١. الصورة الاجمالية لموازنة الحكومة العامة.
٢. أهم المؤشرات المالية لموارد واستخدامات موازنة الحكومة العامة .

جدول رقم (٢٨)
موازنة الحكومة العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأستخدامات				الموارد				النتائـــج			
البيان	الموازنة العامة للدولة	الهيئات العامة الاقتصادية	الإجمالي	البيان	الموازنة العامة للدولة	الهيئات العامة الاقتصادية	الإجمالي	البيان	الموازنة العامة للدولة	الهيئات العامة الاقتصادية	الإجمالي
إجمالى المصروفات	٣،٤٢٢،٣٨٠	٣،٢٠٦،١٦٧	٦،٦٢٨،٥٤٧	إجمالى الإيرادات	٢،٥٣٣،١٤٢	٢،٧٦٦،٢٨٢	٥،٢٩٩،٤٢٣	العجز النقدى	٨٨٩،٢٣٨	٤٣٩،٨٨٦	١،٣٢٩،١٢٤
حيازة الاصول المالية المحلية والإجنبية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٣٩،٣٤٩	٠	٣٩،٣٤٩	المتحصلات من الاقراض ومبيعات الاصول المالية وغيرها من الأصول (بدون حصيلة الخصخصة)	٥٨،٧٦١	٠	٥٨،٧٦١	صافى حيازة الأصول المالية	١٩،٤١١-	٠	١٩،٤١١-
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول المالية	٣،٤٦١،٧٢٩	٣،٢٠٦،١٦٧	٦،٦٦٧،٨٩٦	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الاقراض	٢،٥٩١،٩٠٣	٢،٧٦٦،٢٨٢	٥،٣٥٨،١٨٤	العجز الكلى	٨٦٩،٨٢٦	٤٣٩،٨٨٦	١،٣٠٩،٧١٢
الباب الثالث - الفوائد	١،٨٢٩،٠٩٧	١١٧،٤٩٣	١،٩٤٦،٥٩٠								
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول بدون الفوائد	١،٦٣٢،٦٣٢	٣،٠٨٨،٦٧٥	٤،٧٢١،٣٠٦	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الاقراض	٢،٥٩١،٩٠٣	٢،٧٦٦،٢٨٢	٥،٣٥٨،١٨٤	العجز (الفائض) الأولى	(٩٥٩,٢٧١)	٣٢٢,٣٩٣	(٦٣٦,٨٧٨)
سداد القروض المحلية والإجنبية	١،٦٠٦،١٨٢	١٧٠،٩٦٨	١،٧٧٧،١٥٠	الإقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٢،٤٧٦،٠٠٨	٦١٠،٨٥٤	٣،٠٨٦،٨٦٢	صافى الأقتراض	٨٦٩،٨٢٦	٤٣٩،٨٨٦	١،٣٠٩،٧١٢
الإجمالى	٥،٠٦٧،٩١٠	٣،٣٧٧،١٣٦	٨،٤٤٥،٠٤٦	**الإجمالى**	٥،٠٦٧،٩١٠	٣،٣٧٧،١٣٦	٨،٤٤٥،٠٤٦				

جدول رقم (٢٩)

مؤشرات موارد واستخدامات موازنة الحكومة العامة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	موازنة الحكومة العامة المجمعة (موازنة عامة + هيئات عامة إقتصادية)			موازنة الحكومة العامة بدون العلاقة مع الهيئات العامة الإقتصادية		
	الموازنة العامة	الهيئات العامة الإقتصادية	الاجمالى	الموازنة العامة	الهيئات العامة الإقتصادية	الاجمالى
# الايرادات	٢،٦٢٥،١٦٨	٣،٢٣٤،٣٩٥	٥،٨٥٩،٥٦٣	٢،٥٣٣،١٤٢	٢،٧٦٦،٢٨٢	٥،٢٩٩،٤٢٣
١ ـ الضـــرائب	٢،٠٢١،٩٩١	٠	٢،٠٢١،٩٩١	٢،٠٢١،٩٩١	٠	٢،٠٢١،٩٩١
% نسبة الى جملة الإيرادات	٧٧,٠٪	٠,٠٪	٣٤,٥٪	٧٩,٨٪	٠,٠٪	٣٨,٢٪
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	١١,٨٪	٠,٠٪	١١,٨٪	١١,٨٪	٠,٠٪	١١,٨٪
٢ ـ المنـح	٣،٥٨٥	٥٧١	٤،١٥٦	٣،٥٨٥	٥٧١	٤،١٥٦
% نسبة الى جملة الإيرادات	٠,١٪	٠,٠٪	٠,١٪	٠,١٪	٠,٠٪	٠,١٪
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪
٣ ـ الايرادات الاخرى	٥٩٩،٥٩٣	٣،٢٣٣،٨٢٣	٣،٨٣٣،٤١٦	٥٠٧،٥٦٦	٢،٧٦٥،٧١٠	٣،٢٧٣،٢٧٧
% نسبة الى جملة الإيرادات	٢٢,٨٪	١٠٠,٠٪	٦٥,٤٪	٢٠,٠٪	١٠٠,٠٪	٦١,٨٪
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٣,٥٪	١٨,٩٪	٢٢,٤٪	٣,٠٪	١٦,٢٪	١٩,١٪
# المصروفات	٣،٨٧٠،١٦٨	٣،٢١١،٥٣٨	٧،٠٨١،٧٠٦	٣،٤٢٢،٣٨٠	٣،٢٠٦،١٦٧	٦،٦٢٨،٥٤٧
١ ـ الاجور وتعويضات العاملين	٥٧٥،٠٠٠	٦٠،٣٥١	٦٣٥،٣٥١	٥٧٥،٠٠٠	٦٠،٣٥٠،٨	٦٣٥،٣٥١
% نسبة الى جملة المصروفات	١٤,٩٪	١,٩٪	٩,٠٪	١٦,٨٪	١,٩٪	٩,٦٪
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٣,٤٪	٠,٤٪	٣,٧٪	٣,٤٪	٠,٤٪	٣,٧٪
٢ ـ شراء السلع والخدمات	١٦٦،٧٠٥	١،٧٣٤،٧٠٩	١،٩٠١،٤١٣	١٦٦،٧٠٥	١،٧٣٤،٧٠٨،٦	١،٩٠١،٤١٣
% نسبة الى جملة المصروفات	٤,٣٪	٥٤,٠٪	٢٦,٨٪	٤,٩٪	٥٤,١٪	٢٨,٧٪
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	١,٠٪	١٠,١٪	١١,١٪	١,٠٪	١٠,١٪	١١,١٪
٣ ـ الفوائد	١،٨٣٤،٤٦٨	١٢٢،٨٦٣	١،٩٥٧،٣٣١	١،٨٢٩،٠٩٧	١١٧،٤٩٢،٧	١،٩٤٦،٥٩٠
% نسبة الى جملة المصروفات	٤٧,٤٪	٣,٨٪	٢٧,٦٪	٥٣,٤٪	٣,٧٪	٢٩,٤٪
% نسبة الى جملة الايرادات	٦٩,٩٪	٣,٨٪	٣٣,٤٪	٧٢,٢٪	٤,٢٪	٣٦,٧٪
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	١٠,٧٪	٠,٧٪	١١,٤٪	١٠,٧٪	٠,٧٪	١١,٤٪
٤ ـ الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٦٣٥,٩٤٣	٧٣١	٦٣٦،٦٧٤	١٩٣،٥٢٥	٧٣١,٣	١٩٤،٢٥٦
% نسبة الى جملة المصروفات	١٦,٤٪	٠,٠٪	٩,٠٪	٥,٧٪	٠,٠٪	٢,٩٪
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٣,٧٪	٠,٠٪	٣,٧٪	١,١٪	٠,٠٪	١,١٪
٥ ـ المصروفات الأخرى	١٦٢,٢٣٨	٩٥٩،٥٢٩	١،١٢١،٧٦٧	١٦٢،٢٣٨	٩٥٩،٥٢٩,٠	١،١٢١،٧٦٧
% نسبة الى جملة المصروفات	٤,٢٪	٢٩,٩٪	١٥,٨٪	٤,٧٪	٢٩,٩٪	١٦,٩٪
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٠,٩٪	٥,٦٪	٦,٦٪	٠,٩٪	٥,٦٪	٦,٦٪
٦ ـ شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)	٤٩٥,٨١٥	٣٣٣،٣٥٥	٨٢٩،١٧٠	٤٩٥،٨١٥	٣٣٣،٣٥٥,١	٨٢٩،١٧٠
% نسبة الى جملة المصروفات	١٢,٨٪	١٠,٤٪	١١,٧٪	١٤,٥٪	١٠,٤٪	١٢,٥٪
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٢,٩٪	١,٩٪	٤,٨٪	٢,٩٪	١,٩٪	٤,٨٪
العجز (الفائض) النقدى	١،٢٤٥،٠٠٠	٢٢،٨٥٧-	١،٢٢٢،١٤٣	٨٨٩،٢٣٨	٤٣٩،٨٨٦	١،٣٢٩،١٢٤
# صافى حيازة الاصول المالية	١،٩٧٧-	٠	١،٩٧٧-	١٩،٤١١-	٠	١٩،٤١١-
٤ ـ متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية بدون حصيلة الخصخصة	٦٧،٠٢٢	٠	٦٧،٠٢٢	٥٨،٧٦١	٠	٥٨،٧٦١
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٠,٤٪	٠,٠٪	٠,٤٪	٠,٣٪	٠,٠٪	٠,٣٪
٧ ـ حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة	٦٥،٠٤٥	٠	٦٥،٠٤٥	٣٩،٣٤٩	٠	٣٩،٣٤٩
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٠,٤٪	٠,٠٪	٠,٤٪	٠,٢٪	٠,٠٪	٠,٢٪
العجز الكلى	١،٢٤٣،٠٢٢	٢٢،٨٥٧-	١،٢٢٠،١٦٦	٨٦٩،٨٢٦	٤٣٩،٨٨٦	١،٣٠٩،٧١٢
# صافى الأقتراض	١،٢٤٣،٠٢٢	٢٢،٨٥٧-	١،٢٢٠،١٦٦	٨٦٩،٨٢٦	٤٣٩،٨٨٦	١،٣٠٩،٧١٢
٥ ـ الأقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٢،٨٤٩،٢٠٤	١٥٦،٣٧٣	٣،٠٠٥،٥٧٧	٢،٤٧٦،٠٠٨	٦١٠،٨٥٤	٣،٠٨٦،٨٦٢
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	١٦,٧٪	٠,٩٪	١٧,٦٪	١٤,٥٪	٣,٦٪	١٨,١٪
٨ ـ سداد القروض المحلية والأجنبية	١،٦٠٦،١٨٢	١٧٩،٢٣٠	١،٧٨٥،٤١١	١،٦٠٦،١٨٢	١٧٠،٩٦٨	١،٧٧٧،١٥٠
% نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٩,٤٪	١,٠٪	١٠,٤٪	٩,٤٪	١,٠٪	١٠,٤٪
قيمة (الفائض) / العجز الأولى	(٥٩١،٤٤٥)	(١٤٥،٧٢٠)	(٧٣٧،١٦٥)	(٩٥٩،٢٧١)	٣٢٢,٣٩٣	(٦٣٦،٨٧٨)
نسبة الإيرادات الى الناتج المحلى الإجمالى	١٥,٤٪	١٨,٩٪	٣٤,٣٪	١٤,٨٪	١٦,٢٪	٣١,٠٪
نسبة المصروفات الى الناتج المحلى الإجمالى	٢٢,٦٪	١٨,٨٪	٤١,٤٪	٢٠,٠٪	١٨,٧٪	٣٨,٨٪
نسبة العجز (فائض) النقدى الى الناتج المحلى الإجمالى	٧,٣٪	-٠,١٪	٧,١٪	٥,٢٪	٢,٦٪	٧,٨٪
نسبة العجز الكلى الى الناتج المحلى الإجمالى	٧,٣٪	-٠,١٪	٧,١٪	٥,١٪	٢,٦٪	٧,٧٪
نسبة العجزالأولى (الفائض) الى الناتج المحلى الإجمالى	-٣,٥٪	-٠,٩٪	-٤,٣٪	-٥,٦٪	١,٩٪	-٣,٧٪
نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالى	٨٨,٢٪	١٣,٧٪	١٠١,٩٪	٨٤,١٪	١٢,٣٪	٩٦,٤٪

وحتى يتسنى لوزارة المالية اعداد موازنة الحكومة العامة فقد تم استبعاد العلاقات المتبادلة بين الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية والمحددة على النحو التالي:

- استبعاد المساهمات فى الهيئات الاقتصادية من اعتمادات الموازنة العامة للدولة وكذلك تم استبعادها من ايرادات الهيئات الاقتصادية سواء ايرادات رأسمالية أو تحويلات، وبالتالى يظهر الأثر المالى لتلك المساهمات مرة واحدة فقط ضمن بنود المصروفات بالهيئات الإقتصادية حسب بنود الإنفاق لكل هيئة.
- استبعاد فوائد القروض المعاد إقراضها وكذلك الأقساط المحصلة من الإقراض والخاصة بالهيئات الإقتصادية من جانب الموارد بالموازنة العامة للدولة وكذلك استبعادها من جانب المصروفات بالهيئات الاقتصادية، ليظهر مرة واحدة فقط الأثر المالى لأعباء تلك القروض ضمن موازنة قسم الدين العام بالموازنة العامة للدولة.
- استبعاد الفوائض المحصلة من الهيئات الإقتصادية من جانب الإيرادات بالموازنة العامة للدولة وإثبات كامل الإيرادات المحصلة من الهيئات الاقتصادية ضمن إيرادات الهيئات الاقتصادية، وبالتالى تظهر تلك الإيرادات مرة واحدة فقط ضمن موازنات الهيئات الاقتصادية.
- استبعاد بنود الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من اعتمادات الموازنة العامة للدولة وكذلك تم استبعاد ما يقابل تلك البنود بإيرادات الهيئات الاقتصادية، وبالتالي يظهر الأثر المالي لبنود الدعم مرة واحدة فقط ضمن مصروفات الهيئات الاقتصادية حسب طبيعة نشاط كل هيئة.
- استبعاد أرصدة القروض المعاد إقراضها عن طريق الخزانة العامة من إجمالي دين الهيئات الاقتصادية لدى تحويل البيانات في ضوء أن تلك القروض مثبتة ضمن الدين العام لأجهزة الموازنة العامة للدولة.
- استبعاد كافة الحسابات النظامية من إيرادات ومصروفات الهيئات الاقتصادية حيث أن تلك الحسابات مدرجة لإثبات بعض المعاملات دفترياً وفقاً لقواعد النظام المحاسبي الموحد.

❑ ويوضح الجدولين التاليين رقمى (٣٠ ، ٣١) الموازنة العامة للدولة وكذا موازنة الهيئات العامة الاقتصادية بعد استبعاد العلاقات المتبادلة بينهم:

جدول رقم (٣٠) الموازنة العامة للدولة بعد الاستبعادات وفقا لمشروع موازنة الحكومة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

(بالمليون جنيه)

	الموازنة العامة للدولة	الاستبعادات (علاقة الهيئات الاقتصادية بالموازنة العامة للدولة وفقاً لقانون المالية العامة الموحد وكذلك الدعم والإعانات)										الموازنة العامة للدولة بدون العلاقة
		فوائد القروض الخارجية والمعاد اقراضها من الخزانة	أرباح الأسهم من الهيئات اقتصادية	أرباح الأسهم من هيئة البترول	أرباح الأسهم من قناة السويس	أقساط القروض الخارجية المعاد إقراضها من الخزانة العامة	مساهمات في الهيئات العامة الاقتصادية من الخزانة العامة	ما يؤول من الخزانة للسكة الحديد	اعانات أخرى	اشتراكات غير القادرين (التأمين الصحى الشامل)	اجمالى الاستبعادات	
# الموارد	٥،٥٤١،٣٩٤	٠	١٦،٨١٦	١،٠٠٧	٧٤،٢٠٣	٨،٢٦١	٠	٠	٠	٠	٤٧٣،٤٨٣	٥،٠٦٧،٩١١
١ ـ الضـــرائب	٢،٠٢١،٩٩١										٠	٢،٠٢١،٩٩١
٢ ـ المنـح	٣،٥٨٥										٠	٣،٥٨٥
٣ ـ الايرادات الاخرى	٥٩٩،٥٩٣		١٦،٨١٦	١،٠٠٧	٧٤،٢٠٣						٩٢،٠٢٧	٥٠٧،٥٦٦
٤ ـ متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية بدون حصيلة الخصخصة	٦٧،٠٢٢					٨،٢٦١					٨،٢٦١	٥٨،٧٦١
٥ ـ الأقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٢،٨٤٩،٢٠٤										٣٧٣،١٩٦	٢،٤٧٦،٠٠٨
# الاستخدامات	٥،٥٤١،٣٩٤	٥،٣٧١	٠	٠	٠	٠	٢٥،٦٩٥	٥،٥٠٠	٤٣٤،٥١٨	٢،٣٩٩	٤٧٣،٤٨٣	٥،٠٦٧،٩١١
١ ـ الاجور والتعويضات للعاملين	٥٧٥،٠٠٠										٠	٥٧٥،٠٠٠
٢ ـ شراء السلع والخدمات	١٦٦،٧٠٥										٠	١٦٦،٧٠٥
٣ ـ الفوائد	١،٨٣٤،٤٦٨	٥،٣٧١									٥،٣٧١	١،٨٢٩،٠٩٧
٤ ـ الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٦٣٥،٩٤٣							٥،٥٠٠	٤٣٤،٥١٨	٢،٣٩٩	٤٤٢،٤١٧	١٩٣،٥٢٥
٥ ـ المصروفات الأخرى	١٦٢،٢٣٨										٠	١٦٢،٢٣٨
٦ ـ شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)	٤٩٥،٨١٥										٠	٤٩٥،٨١٥
٧ ـ حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة	٦٥،٠٤٥						٢٥،٦٩٥				٢٥،٦٩٥	٣٩،٣٤٩
٨ ـ سداد القروض المحلية والأجنبية	١،٦٠٦،١٨٢										٠	١،٦٠٦،١٨٢

جدول رقم (٣١) موازنة الهيئات العامة الاقتصادية بعد الاستبعادات وفقا لمشروع موازنة الحكومة العامة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

(بالمليون جنيه)

	موازنة الهيئات الاقتصادية	الاستبعادات (علاقة الهيئات الاقتصادية بالموازنة العامة للدولة وفقاً لقانون المالية العامة الموحد وكذلك الدعم والإعانات)							موازنة الهيئات الاقتصادية بدون العلاقة
		مساهمات في الهيئات العامة الاقتصادية من الخزانة العامة	فوائد القروض الخارجية والمعاد اقراضها من الخزانة	أقساط القروض الخارجية المعاد إقراضها من الخزانة العامة	ما يؤول من الخزانة للسكة الحديد	اعانات أخرى	اشتراكات غير القادرين (التأمين الصحى الشامل	اجمالى الاستبعادات	
# الموارد	٣،٣٩٠،٧٦٨	٢٥،٦٩٥	٠	٠	٥،٥٠٠	٤٣٤،٥١٨	٢،٣٩٩	١٣،٦٣٢	٣،٣٧٧،١٣٦
١ ـ الضـــرائب	٠							٠	٠
٢ ـ المنـح	٥٧١							٠	٥٧١
٣ ـ الايرادات الاخرى	٣،٢٣٣،٨٢٣	٢٥،٦٩٥			٥،٥٠٠	٤٣٤،٥١٨	٢،٣٩٩	٤٦٨،١١٣	٢،٧٦٥،٧١١
٤ ـ متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية بدون حصيلة الخصخصة	٠							٠	٠
٥ ـ الأقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	١٥٦،٣٧٣							ـ٤٥٤،٤٨١	٦١٠،٨٥٤
# الاستخدامات	٣،٣٩٠،٧٦٨	٠	٥،٣٧١	٨،٢٦١	٠	٠	٠	١٣،٦٣٢	٣،٣٧٧،١٣٦
١ ـ الاجور والتعويضات للعاملين	٦٠،٣٥١							٠	٦٠،٣٥١
٢ ـ شراء السلع والخدمات	١،٧٣٤،٧٠٩							٠	١،٧٣٤،٧٠٩
٣ ـ الفوائد	١٢٢،٨٦٣		٥٣٧١					٥،٣٧١	١١٧،٤٩٣
٤ ـ الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٧٣١							٠	٧٣١
٥ ـ المصروفات الأخرى	٩٥٩،٥٢٩							٠	٩٥٩،٥٢٩
٦ ـ شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)	٣٣٣،٣٥٥							٠	٣٣٣،٣٥٥
٧ ـ حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة	٠							٠	٠
٨ ـ سداد القروض المحلية والأجنبية	١٧٩،٢٣٠			٨،٢٦١				٨،٢٦١	١٧٠،٩٦٨

الخاتمة

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد حرصت خلال عرض الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ على الوضوح والشفافية الكاملة مع مجلسكم الموقر فأنتم نواب الشعب وأنتم شركاء في المسئولية ووحدة الهدف الذي نسعى إليه جميعاً وهو تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الاقتصادي والإجتماعي وهو ما تعمل السياسة المالية من خلال مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم الوصول إليه وذلك ارتكازاً على المحاور الآتية:-

- الواقعية في تقدير الإيرادات العامة المستهدفة وذلك في ضوء القدرة التكليفية للمجتمع الضريبي ومؤشرات الأداء الاقتصادى ومعدلات النمو المستهدفة في قطاعات الدولة.
- الفاعلية والرشادة في تقدير المصروفات وضبط النفقات إلى أقل الحدود الممكنة بشكل يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون التأثير على استمرار أنشطة الدولة والقدرة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- رفع كفاءة البنية الأساسية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وخلق فرص عمل للعديد من المواطنين.
- إن حقوق الدولة وملكيتها لمؤسساتها لابد أن تحقق نتائج مثمرة، وأن إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة إنما ينبغي أن تكون لصالح الخزانة العامة، وأن يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون إغفال لما يناط بالبعض منها من أداء الدور الاجتماعي للدولة.

وفى الختام أود ان أؤكد على التنسيق الدائم والمستمر بين السياستين المالية والنقدية إعمالاً لحكم المادتين رقمى (١٥، ١٦) من قانون المالية العامة الموحد الصادر برقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، وذلك تحقيقاً للانضباط المطلوب فى الأداء الاقتصادى واستقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للجنيه المصرى والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة وخاصة تلك التي تؤدى إلى خلق المزيد من فرص العمل والتعامل مع التحديات والخدمات التى يواجهها الاقتصاد المصرى.

وأخيراً فإن مهمة الإصـــلاح والبناء والتنمية هي مهمة تشـــاركيه يتكاتف الجميع على حملها سعياً لرفعة هذا الوطن وتحقيقاً لما نصبوا إليه جميعا من عزة وكرامة لوطننا العزيز.

والله ولي التوفيق

القاهرة ٢٠٢٤